جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومي

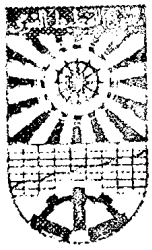

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية
رقم (١١٣)

الزراعة المصرية
في مواجهة القرن الواحد والعشرون

فبراير ١٩٩٨

الزراعـــــة المصـرية

فى مواجهة القرن الواحـــد والعشرون

مقدمـــــه

خلال القرن القادم - ومن الآن - يواجه المجتمع تحديات ، وذلك من خلال قطاعاته وأنشطته المختلفه ، ونظرا لما يتصف به قطاع الزراعه من خصائص وإمكانيات ودورا أساسيا يؤديه فى عملية التنميه ، فإن عليه جانبا من العبء قد يكون أكبر مما تضطلع به باقى القطاعات ٠

فالزراعه عليها عبء توفير الغذاء فى المجتمع أو على الأقل الجانب الأكبر منه يجب توفيره بالموارد المحليه نظرا لما يترتب على عكس ذلك من تبعات ، ومن ثم أصبح تحدى الأمن الغذائى وأبعاده المستقبليه فى مقدمة التحديات التى تواجه المجتمع عامه والقطاع الزراعى بصفه خاصه ٠

وحيث تعانى كافة المجتمعات من تفشى ظاهرة البطاله بمختلف صورها، وفى مصر تتزايد معدلات البطاله سنه بعد أخرى بما يمثل مشكله اقتصاديه واجتماعيه وسياسيه فى نفس الوقت ، وحيث يتواجد الشطر الأعظم من السكان والأيدى العامله فى قطاع الزراعه فأصبح القطاع مطالبا بتوفير قدر أكبر من فرص العمل لمواجهة البطاله فى الريف خاصة لما يرتبط بها من مشكلات ، وعلى ذلك أصبح ذلك هو التحدى التالى الذى يجابه - أو يجابهه - القطاع حاليا ومستقبلا ٠

والبيئه والحفاظ عليها وحمايتها من التدهور أصبح من الظواهر الملحه محليا وعالميا نظرا لما يتحمله المجتمع من تضحيات نتيجه للخسائر البيئيه ، وأصبح موضوع البيئه ذو أهميه قصوى لعمليات التنميه واستمراريتها ، ونظرا للآثار والارتباطات التنمويه الزراعيه بالبيئه ، أرض ، مياه ، نبات ، حيوان ، أسمده ، مبيدات - فإن الزراعه ذات آثار بيئيه كبيره ، وماتواجهه من تحديات يستلزم مجابهة تلك التحديات حاليا ومستقبلا وفى مراحل مبكره حتى لايصعب - أو يستحيل - التصرف حيالها بعد ذلك ٠

وطالما تعد الأرض هى مورد الانتاج الزراعى الرئيسى ، وعلى المساحه الأرضيه - ونمط الاستغلال - تتوقف قدرة القطاع على توفير احتياجات المجتمع من السلع الزراعيه ، وتجابه الأرض الزراعيه مشكلتان أساسيتان هما تدهور خصائص التربه ، والاقتطاع من الأرض الزراعيه لاستخدامات غير زراعيه ، ومن ثم يعد تناقص الموارد الأرضيه والعمل على زيادتها من ضمن التحديات التى تواجه الزراعه والبحث عن حلول لها من أهم مقتضيات التنميه ٠

وفى العقد الأخير جابه المجتمع - بل والعالم - تغيرات عديده وسريعه لعل فى مقدمتها التحول الى حريه السوق وتحرير التجاره ، وما أستتبعها من تغييرات هيكليه وآثار اقتصاديه عديده أثرت على مختلف الجوانب الاقتصاديه والتجاريه وخاصة الصادرات ٠ وحيث تعد الصادرات الزراعيه مرتكز رئيسى للتجاره الخارجيه والميزان التجارى فى الدول الناميه ، وفى مصر يعول كثيرا على صادراتنا الزراعيه فى تحقيق عوائد بالعمله الأجنبيه ومن ثم أصبح هدف زيادة الصادرات الزراعيه من ضمن التحديات المطلوب أن يواجهها قطاع الزراعه لدفع وتحقيق التنميه المتواصله ٠

وكما هو معلوم ، فإن مشكلة المياه ستصبح مشكلة القرن القادم ، ومحدودية المياه وجدوى استخدامها يعد من ضمن أولويات الخطه وعوامل التنميه الزراعيه وبالتالى أصبحت مشكلة المياه هى التحدى الذى سيواجه الزراعه - بل والمجتمع - فى الفتره القادمه والبحث عن مصادر متجدده للمياه وترشيد استخدام المتاح داخلا ضمن التحديات التى تواجه قطاع الزراعه فى المستقبل ٠

وخلال مرحلة اتباع أسلوب التخطيط الشامل فى الاقتصاد القومى كان القطاع الزراعى يدار عن طريق الخطه وبإستخدام أدوات عده لضمان تنفيذ خطة القطاع (كتنظيم الدوره الزراعيه ، والتسويق التعاونى ، والتسعير ، والسيطره على مستلزمات الانتاج ٠٠٠٠) ٠ ولكن فى ضوء التحرير الاقتصادى توقف استخدام تلك الأدوات ، وتوقف تدخل الدوله فى ادارة القطاع الزراعى

بصوره مباشره ، فاستحدثت أساليب تمكن المجتمع (مجتمع المنتجين الزراعيين ومستهلكى السلع الزراعيه) من تحقيق أهداف المجتمع فى القطاع الزراعى وقد تم دراسة وتحليل تلك الأساليب ٠

وقد أتبع فى الدراسه أسلوب التحليل الوصفى والاحصائى ، بالاعتماد على كافة المصادر والبيانات المنشوره والمتاحه من مصادرها المختلفه محليه ودوليه، وقد جاءت الدراسه فى سبعة فصول عدا المقدمه والملخص والتوصيات ٠

وقد شارك فى اعداد هذه الدراسه كل من أستاذ دكتور/ سعد طه علام- مستشار ومدير مركز التخطيط الزراعى والباحث الرئيسى، وأستاذ دكتور/ أحمد عبد الوهاب برانيه ، أستاذ دكتور/ هدى النمر ، أستاذ دكتور/ بركات أحمد الفرا ، أستاذ دكتور/ عماد الدين مصطفى ، والدكتوره/ نجوان سعد الدين ، دكتور/ سمير عريقات بمركز التخطيط الزراعى ٠

وكل من السيده/ منى الدسوقى ، والسيد/محمد مرعى حسين الباحثين بمركز التخطيط الزراعى ، والسيده/ حنان رجائى والسيد أشرف عبد العليم الباحثين المساعدين بالمركز ٠

ونرجو أن تكون تلك الدراسه بدايه طريق المناقشة والبحث عن الحلول ووضع استراتيجيه للتنميه فى ضوء المستجدات وفى مواجهة القرن الحادى والعشرين ٠

والله الموفـــق ،

الباحث الرئيسى

القاهره ١٩٩٧

أ٠د٠ سعد طـــه عـــــلام

فهرس المحتويات

الموضوع		رقم الصفحه
مقدمـــه		
الفصل الأول : الأمن الغذائى وأبعاده المستقبليه		
١-١	مقدمه	١
١-٢	مفهوم الأمن الغذائى	٢
١-٣	الوضع الحالى والمتوقع للسوق العالميه للقمح والحبوب الغذائيه	٨
١-٤	طبيعة مشكلة الغذاء فى مصر وأبعادها المستقبليه	١١
١-٥	السياسات والاجراءات المطلوبه لتعزيز الأمن الغذائى المصرى	١٨
الفصل الثانى:الزراعه وتحدى توفير فرص العمل ومواجهة البطاله فى الريف		
٢-١	تطور البطاله فى الريف	٢٨
٢-٢	عوامل زيادة عرض العماله فى الريف	٣٤
٢-٢-١	التطورات السكانيه	٣٤
٢-٢-٢	بطالة الخريجين	٣٦

الموضوع		رقم الصفحه
٢-٣	عوامل نقص الطلب على العماله فى الريف	٣٧
	٢-٣-١ تطور الأراضى الزراعيه	٣٧
	٢-٣-٢ تطور الاستثمار	٤٠
	٢-٣-٣ مدى استيعاب قطاع الزراعه للعماله فى الريف	٤١
٢-٤	نحو مواجهة مشكله البطاله فى الريف	٤٣

الفصل الثالث: الزراعه والمحافظة على البيئه والحد من التلوث

٣-١	مقدمـــه	٥٠
٣-٢	الوضع البيئى الراهن للأراضى الزراعيه	٥١
٣-٣	النتائج الاقتصاديه والاجتماعيه لهدر الموارد الأرضيه الزراعيه	٥٧
	٣-٣-١ النتائج الاقتصاديه لهدر الموارد الأرضيه الزراعيه	٥٧
	٣-٣-٢ النتائج الاجتماعيه السلبيه لهدر الموارد الأرضيه الزراعيه	٦٠
٣-٤	بعض المقترحات للحد من التلوث والهدر البيئى للأراضى الزراعيه	٦١
	٣-٤-١ مقترحات للحد من الهدر البيئى للأراضى الزراعيه	٦١
	٣-٤-٢ مقترحات للحد من تلوث البيئة الزراعيه	٦٢

الموضوع		رقم الصفحه
الفصل الرابع : الزراعه وتحدى نقص الموارد الأرضيه		
٤-١	مقدمه	٦٧
٤-٢	الوضع الراهن للموارد الأرضيه الزراعيه فى مصر	٦٧
	٤-٢-١ اختلال التوازن بين الموارد الأرضيه والسكانيه	٦٨
	٤-٢-٢ الموارد الأرضيه وسياسة استصلاحها	٧٠
	٤-٢-٣ تصنيف الأراضى الزراعيه وفقا للجداره الانتاجيه	٧٣
	٤-٢-٤ نمط استخدام الأراضى الزراعيه	٧٦
٤-٣	الوضع المستقبلى للموارد الأرضيه والتحديات التى تواجهه	٧٩
	٤-٣-١ مقدمه	٧٩
	٤-٣-٢ الحفاظ على الموارد الأرضيه المستغله حاليا	٨٠
	٤-٣-٣ التوسع فى استصلاح واستزراع الأراضى الجديده	٨٢
الفصل الخامس: الزراعه وتحدى زيادة الصادرات الزراعيه فى ضوء المستجدات العالميه		
٥-١	مقدمه	٩٥
٥-٢	الوضع الراهن لصادرات مصر من السلع الزراعيه	٩٦
	٥-٢-١ حجم الصادرات الزراعيه	٩٦
	٥-٢-٢ أهم الصادرات الزراعيه المصريه	٩٨
	٥-٢-٣ التوزيع الجغرافى لصادرات وواردات مصر من السلع الزراعيه	٩٩

الموضوع		رقم الصفحه
٥-٣	معوقات الصادرات الزراعيه الحاليه	١٠١
	٥-٣-١ المعوقات الانتاجيه	١٠٢
	٥-٣-٢ المعوقات التسويقيه	١٠٤
	٥-٣-٣ المعوقات المؤسسيه	١٠٧
	٥-٣-٤ السياسات الحكوميه	١٠٨
٥-٤	المتغيرات الدوليه والأقليميه وأثرها المتوقع على الصادرات الزراعيه المصريه	١١١
	٥-٤-١ اتفاقية الجات وانشاءالمنظمه العالميه للتجاره	١١٢
	٥-٤-٢ السوق الشرق أوسطيه والتعاون الأقليمى	١١٤
	٥-٤-٣ الشراكه الأوربيه الشرق أوسطيه	١١٥
	٥-٤-٤ منطقة التجاره الحره العربيه الكبرى والتعاون الاقتصادى العربى	١١٥
٥-٥	جهود الحكومه والاجراءات المتخذه لتنميه الصادرات	١١٦

الفصل السادس: الزراعه وتحدى نقص المياه

٦-١	مفهوم المشكله المائيه	١٣٠
	٦-١-١ الموارد المائيه وتوزيع المياه داخل ج.م.ع	١٣١
	٦-١-٢ العلاقات المائيه بين مصر ودول الجوار العربيه والأفريقيه	١٣٤
٦-٢	دراسه الأنماط التوزيعيه للموارد المائيه فى القطاعات المختلفه	١٣٦

الموضوع		رقم الصفحه
	٦-٢-١ أهم المحافظات استهلاكا فى استخدام مياه الرى	١٣٦
	٦-٢-٢ أهم المحاصيل المستهلكه للمياه فى الزراعه المصريه	١٣٧
	٦-٢-٣ دراسة لأهم مناطق تركز الفاقد المائى على مستوى الجمهوريه	١٤١
	٦-٢-٤ دراسة لأهم المحاصيل فقدا للمياه على مستوى جميع العروات المنزرعه	١٤٣
٦-٣	أهم البدائل المقترحه للمشكله المائيه	١٤٥
	٦-٣-١ البديل الأول	١٤٥
	٦-٣-٢ البديل الثانى	١٤٨
	٦-٣-٣ البديل الثالث	١٤٩
الفصل السابع:	دور الدوله والتحديات فى ادارة القطاع الزراعى :	
٧-١	مقدمه	١٥٢
٧-٢	أسلوب ادارةالقطاع الزراعى فىظل التخطيط الشامل	١٥٣
	٧-٢-١ النتائج التى ترتبت على ادارة قطاع الزراعه قبل التحرير	١٥٥
٧-٣	الاصـــلاحات الهيكليه	١٥٦
	٧-٣-١ الاصلاحات الهيكليه للاقتصادالمصرى (اطار عام)	١٥٦
	٧-٣-٢ الاصلاحات الهيكليه وقطاع الزراعه	١٥٨
	٧-٣-٣ الاصلاح الهيكلى والتغيير فى دورالمؤسسات الزراعيه	١٦١
	٧-٣-٤ الاصلاحات الهيكليه ودور بنك التنميه والائتمان الزراعى	١٦٥

الموضوع		رقم الصفحه
٧-٤	مستقبل التنميه وادارة القطاع الزراعى	١٦٩
	٧-٤-١ التعاونيات الزراعيه	١٧٠
	٧-٤-٢ اتحادات المنتجين الزراعيين	١٧١
	٧-٤-٣ وزارة الزراعه	١٧٤
	٧-٤-٤ البنك الزراعى	١٧٤
٧-٥	أهداف الزراعه فى العقد القادم وسبل تحقيقها	١٧٥
	٧-٥-١ زيادة الانتاج	١٧٥
	٧-٥-٢ تطوير أصناف وسلالات المحاصيل الزراعيه	١٧٧
	٧-٥-٣ التوسع الأفقى	١٧٧
	٧-٥-٤ تطوير وترشيد أساليب الرى	١٧٨
	٧-٥-٥ زيادة الصادرات الزراعيه	١٧٨
	٧-٥-٦ نشر ودعم المشروعات الصغيره فى القطاع الزراعى	١٧٩
	٧-٥-٦-١ متطلبات التوسع فى تنمية الصناعات الصغيره فى الريف	١٨٢
ملخص الدراســه		١٨٦
المراجع ومصادر البيانات		٢٠٦

الفصل الأول

تحديات الأمن الغذائى وأبعاده المستقبليه

١-١ مقدمه

١-٢ مفهوم الامن الغذائى

١-٣ الوضع الحالى والمتوقع للسوق العالميه للقمح والحبوب الغذائيه

١-٤ طبيعة مشكلة الغذاء فى مصر وأبعادها المستقبليه

١-٥ السياسات والاجراءات المطلوبه لتعزيز الأمن الغذائى المصرى

١-١ مقدمه

الحق فى الحصول على تغذيه وافيه أساس يقف على قدم المساواه مع الحق فى الحياه ذاتها ، ويعترف الاعلان العالمى لحقوق الانسان بأن "التحرر من الجوع" يعد أحد الحقوق الأصيلة والثابتة لجميع أعضاء الأسرة البشرية · والواقع أن هذا الحق يعتبر أول الحقوق جميعا ، لأن معاناه غائله الجوع تحول بما تسببه من وهن وضعف دون ممارسة الحق فى الحياة والحرية وسلامه الشخص ، وتقرير المصير ، بل الحق فى حرية التفكير والضمير والدين ·

إن كل المجتمعات تهتدى بنظم أخلاقية تقوم على مبادىء دينية وفلسفية وأيدولوجية تعترف بالحق الأخلاقى فى الغذاء ، وتقدم هذه النظم دعما أساسيا للتنفيذ العملى للحق فى الغذاء الذى حظى بالاعتراف الكامل فى "العهد الدولى الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام ١٩٩٦" فاكتسب بذلك صفة الحق القانونى ·

وإذا كانت الحروب وموجات الجفاف والفيضانات والزلازل وغيرها من الكوارث الناجمة عن الأنشطة البشرية أو العوامل الطبيعية تؤدى جميعها الى المجاعات ، فإن الفقر هو السبب الرئيسى للجوع الذى تقاسى من ويلاته ملايين عديده من البشر ، وعندما يقترن الفقر بعوامل أخرى فإن آثاره قد تصبح مدمره ·

لقد قاسى البشر من الجوع على مر التاريخ ، وأول مجاعه سجلت فى التاريخ هى تلك التى حدثت فى مصر عام ٣٥٠٠ قبل الميلاد ·

إن أسباب الجوع مازالت قائمة بيننا وعلى الرغم من التقدم الملموس فى إتجاه إنتاج مزيد من الأغذيه ، فإن الزيادة السكانية فى مقابل محدودية موارد الأرض والمياه ، وكذلك الظروف العالمية فى انتاج وتجارة الحبوب خاصة القمح، يتطلب منا اليقظة الكاملة لامكانية تعرض الأمن الغذائى المصرى لاهتزازات يجب أن نكون مستعدين لها ، وأن توضع قضية الغذاء فى صدارة اهتماماتنا القومية

جنبا الى جنب مع قضيتى السلام والاستقرار، ذلك أن التحدى المتمثل فى تغذية اعداد متزايده من السكان يعتبر تحديا هائلا، فبرغم تباطؤ معدل الزياده فى عدد السكان ، فإن عدد البشر الذين يتعين تغذيتهم مازال يزيد ٠

ويتناول هذا الفصل مفهوم الأمن الغذائى ويستعرض الوضع الحالى والمتوقع للسوق العالميه للحبوب الغذائيه حيث أن مصر تعتمد على توفير جزء غير قليل من احتياجاتها من الحبوب على الأسواق العالميه ثم ينتقل الى توصيف مشكله الغذاء فى مصر وأبعادها المستقبليه وينتهى باقتراحات وتوصيات تتناول مجموعه السياسات والاجراءات المطلوبه لتعزيز الأمن الغذائى المصرى ٠

٢-١ مفهوم الأمن الغذائى

طبقا لتعريف الأمم المتحدة ، فإن الأمن الغذائى يعنى "ضمان أن تتاح لجميع أفراد المجتمع فى كل الأوقات فرص الوصول من الناحية المادية والاقتصادية معا الى احتياجاتهم من الأغذية الأساسية والتى تتمثل فى ٢٢٠٠ سعر حرارى يوميا اضافة الى المغذيات الدقيقة والمعادل المقدر ٠,٧٥ جرام من البروتين لكل كيلو جرام من الوزن يوميا للبالغين" ٠

وهذا يعنى انه لكى يتمكن بلد ما من تحقيق أمنه الغذائى يجب عليه ألا ينتج أو يخزن أو يستورد الأغذيه التى يحتاج اليها فحسب ، بل أن يتخذ الاجراءات الكفيله لضمان الحصول المتكافىء عليها ، ويعنى هذا ان الامدادات الغذائية الوافية والمأمونه من الناحيه التغذويه (الأغذيه الأساسيه) يجب أن تكون متاحه لاشباع الاحتياجات اليوميه لكل فرد من الطاقه والمغذيات ، وأن تكون هذه الامدادات مستقره وأن يتمتع الجميع بفرص الحصول عليها حتى فى أوقات الأزمات وتداعى الانتاج المحلى وظروف السوق الدوليه ٠

وعلى هذا فإن الأمن الغذائى يتحقق عندما تتوفر العناصر الآتيه :

- أن يكون هناك حد أدنى من امدادات الأغذيه الأساسيه ٠
- أن تكون هذه الامدادات مستمره ٠
- توافر الامكانيات الاقتصاديه لجميع أفراد المجتمع لشراء مايلزمهم من هذه الأغذيه ٠

ونقص الغذاء قد يكون مزمنا ، وذلك عندما تكون الامدادات الغذائيه غير كافيه بشكل دائم ، كما يحدث نقص عرضى أو مؤقت فى توفير الغذاء الكافى بسبب عدم الاستقرار فى الانتاج والاسعار أو الموارد الماليه اللازمه للحصول عليه ، كما قد يتكرر حدوث النقص العرضى ٠

ومن وجهه نظر السياسات الغذائيه ، فإنه من الأهميه بمكان التمييز بين الأمن الغذائى القومى (أو الكلى) والأمن الغذائى الفردى (أو الجزئى) فعدم تأمين الغذاء القومى (يسمى فى بعض الاحيان ٠٠٠ الفقدان الكلى للغذاء) يحدث عندما تعجز بلد ما عن تأمين احتياجاته الكليه من الغذاء سواء عن طريق الانتاج المحلى أو الاستيراد أو التخزين او الاحتياطى ٠ وفى هذا الاطار فإن مفهوم الأمن الغذائى الكلى يختلف عن مفهوم الاكتفاء الذاتى من الغذاء ٠ فعلى الرغم من ان الأمن الغذائى يمكن تحقيقه من خلال تحقيق الاكتفاء الذاتى ، فإنه يمكن تحقيقه أيضا من خلال الواردات الغذائية أو من خلال كل من الواردات والانتاج المحلى معا٠

وفيما يتعلق بعدم تأمين الغذاء الفردى فينشأ عندما تعجز بعض المجموعات من السكان فى الحصول على الغذاء الكافى ، لأسباب تتعلق بتوفير الغذاء والدخول وأسعار الغذاء ، ويأخذ نقص استهلاك الفرد من الغذاء فى هذه الحاله صورة النقصان المزمن بين المجموعات الفقيرة والدخل المنخفض ٠

وقد يتوفر الأمن الغذائى على المستوى القومى أو الكلى ، ومع ذلك وفى نفس الوقت قد لايتوفر الأمن الغذائى الفردى ، أى أن تظل هناك مجموعات من السكان غير قادرة على الحصول على الغذاء الكافى ، فالجوع ونقص

التغذية يحدثان فى معظم الحالات نتيجة لتذبذب دخول الأسر ومدى توفر الامكانيات للوصول الى الامدادات الغذائية أكثر من التذبذب فى الامدادات الغذائية الكلية ٠

وعلى الرغم من أن كثير من السياسات قد نجحت فى تحقيق الأمن الغذائى الكلى ، فإنها قد فشلت فى العديد من الحالات فى تحقيق الأمن الغذائى الفردى لجميع الأفراد او المجموعات فى البلد الواحد ٠٠٠ وهذا يعنى أن الوصول الى الأمن الغذائى الكلى لن يضمن وحده تحقيق الأمن الغذائى الفردى بدون اتباع سياسات مكمله تهدف الى عداله توزيع الدخول ، ورفع مستوى المعيشة ، والعماله وتحقيق تنمية اقتصادية وغيرها ٠

وعليه ٠٠٠ فكلما تضاءلت البدائل فى الحصول على الغذاء او الدخل تزايدت درجة انعدم الامن الغذائى ٠ ومن هذا المنطلق فالرخاء الاقتصادى يضمن للافراد الحصول على الأغذية الكافية والتى يمكن ان تتوفر عن طريق الواردات فى حالة اخفاق الانتاج المحلى من الأغذية ، الا ان المشكلة تتفاقم بالنسبة للدول المصنفة ضمن مجموعة "بلدان العجز الغذائى ذات الدخل المنخفض" كما حددتها الامم المتحدة ، وهى البلدان التى تميزت بميزان تجارى سلبى خلال السنوات الخمس السابقة ، ومعدل دخل فردى يساوى أو يقل عن المعدل المستخدم فى تحديد الاهلية فى الحصول على التمويل من الاتحاد الدولى للتنمية/البنك الدولى للانشاء والتعمير (أى ١٣٠٥ دولارات لنصيب الفرد من الناتج القومى الاجمالى فى عام ١٩٩٢) ٠

ويبلغ عدد هذه الدول ٨٥ دولة موزعه كالاتى : شكل (١-١)

٧ دول فى امريكا اللاتينية والبحر الكاريبى
٤٣ دولة فى افريقيا متضمنه المغرب - الصومال
٦ دول فى الشرق الادنى تتضمن مصر - الاردن-السودان-سوريا- اليمن
١٣ دولة فى آسيا

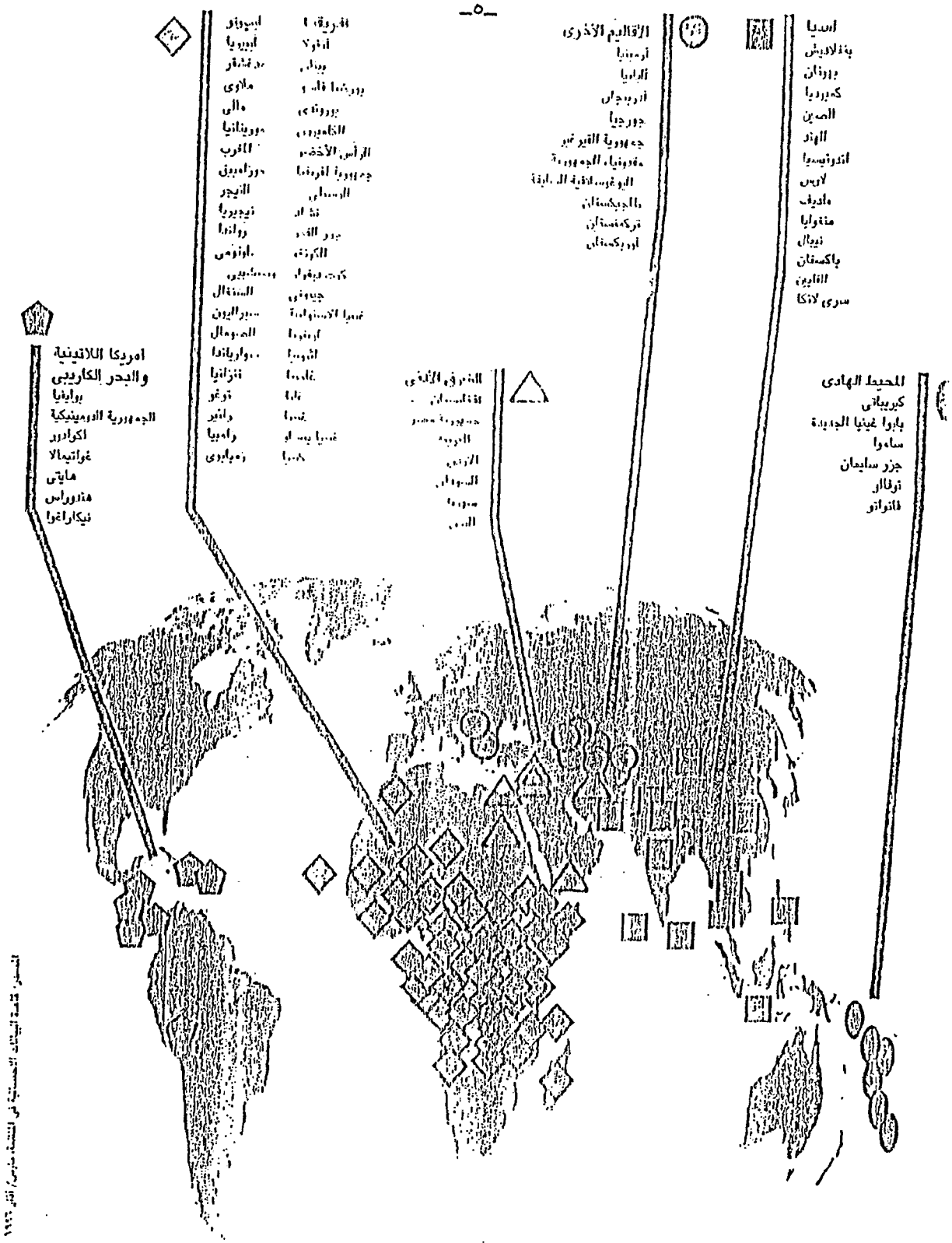

بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض

شكل (١)

المصدر : منظمة الاغذية والزراعة FAO – مؤتمر الامن الغذائي – روما ١٩٩٦

جدول رقم (١-١)
مؤشرات الامن الغذائى والاختلالات فى تدفق الموارد

بعض مؤشرات الأمن الغذائـــى		
الرقم القياسي لنصيب الفرد من الانتاج الغذائي (١٩٧٩-١٩٨١) =١٠٠)	١٩٣٣	١٢٢,١
الانتاج الزراعي (٪ من الناتج المحلي الاجمالي)	١٩٩٢	١٦,٨
السعرات الحراريه للفرد يوميا	١٩٧٦	٣٣٤٠,٠
	١٩٩١	٣٧٠٠,٠
السعرات الحراريه للفرد يوميا من : منتجات نباتيه ٪	١٩٧٦	٩٣,٦
	١٩٩١	٩٤,٥
منتجات حيوانيه ٪	١٩٧٦	٦,١
	١٩٩١	٥,٥
المساعدات الغذائيه من الحبوب (بالألف طن متري)	١٩٩٠	١٥٢٥,٠
الواردات من الحبوب (بالألف طن متري)	١٩٩٢	٦٧٣٥,٠
الصادرات الغذائيه (٪ من الواردات الغذائيه)	١٩٩٢	١٣,٨
الواردات الغذائيه (٪ من الصادرات السلعيه)	١٩٩٢	٧٤,٢
نسبة الاكتفاء الذاتي الغذائي ٪	١٩٩٢	٨٤,٩
نسبة الاعتماد علي استيراد الأغذيه ٪	١٩٩٢	١٧,٥
مؤشرات الاختلالات فى تدفق الموارد		
اجمالي الدين الخارجي المدني (٪ من الناتج القومي الاجمالي)	١٩٩٣/٩٢	٥٨,٥
نسبة خدمة الدين الخارجي المدني (٪ من الصادرات)	١٩٩٣/٩٢	١١,٢
تحويلات العاملين من الخارج (بالمليون جنيه)	١٩٩٣/٩٢	١٩٧٧٦,٨
نسبة الصادرات الي الواردات ٪	١٩٩٣/٩٢	٩٠,٢
نسبة الاعتماد علي التجارة (الصادرات+الواردات كنسبة مئويه من الناتج المحلي الاجمالي)	١٩٩٣/٩٢	٥٩,٥
ميزان الحساب الجاري (بالمليون جنيه)	١٩٩٣/٩٢	-٩١٢٩,٧
اجمالى الاحتياطيات الدوليه متضمنه الذهب: (بملايين الدولارات)	١٩٩٣/٩٢	١٢٢٨٦,٠
عدد أشهر تغطية الواردات	١٩٩٣/٩٢	١٠,٤

المصدر :تقرير التنمية البشرية ، عام ١٩٩٤ (مصر)

٦ دول فى المحيط الهادى

١٠ دول فى اقاليم اخرى تضمن بعض جمهوريات الاتحاد السوفيتى ويوغسلافيا سابقا ٠

ولما كان الفقر هو السبب الرئيسى لانعدام الامن الغذائى على مستوى الفرد او الاسرة او المجتمع ، فإن اكثر الفئات تعرضا لخطر الجوع هى الفئات الاتيه :

فقراء الريف :

وتشمل المزارعون الذين لاارض لهم والرعاه الرحل وافراد مجتمعات الصيد الصغيرة ٠

فقراء المدن :

وهم يحتاجون الى امدادات من الطاقة اقل حجما بسبب طبيعة الاعمال التى يؤدونها ، واذا كان توافر الأغذية بشكل عام فى المدن يجعل معاناه الجوع اقل احتمالا فإن عدم كفاية الدخول يؤدى الى سوء التغذية الذى يقترن بظروف معيشية تتسم بالاكتظاظ العددى والافتقار الى مرافق الرعاية الصحية، مما يجعل فقراء المدن عرضه للاصابة بنقص التغذية والامراض ٠

اللاجئون والنازحون :

وهم ضحايا الاضطرابات السياسة أو الكوارث الطبيعية ويعتمدون اساسا على المعونات الغذائية التى تقدم فى حالات الطوارئ ٠

النســـاء :

وقد يحصلن بسبب تواضع مركزهن فى بعض المجتمعات على أغذية اقل من الرجال منذ طفولتهن المبكرة وطوال حياتهن ، وتعمل اعداد كبيرة من النساء ساعات اطول من الرجال بالرغم من ان قوتهن يستنزفها الحمل المتكرر ، تنتشر الانيميا فى صفوف النساء ، ويأتى سوء التغذية ليزيد من احتمال ولادة اطفال ناقصى الوزن ووفاتهم فى عمر الرضاعة ٠

اطفال الاسر الفقيرة :

وقد يعيشون فى ظروف غير صحية ويضطرون الى الكد لساعات طويلة فى اعمال وضيعه ٠

كبار السن :

وهم يعانون انهيار نظام الاسرة الممتده وعدم كفاية الخدمات الاجتماعية المخصصه لرعاية سكان تتزايد اعمارهم باطراد ٠

١-٣ الوضع الحالى والمتوقع للسوق العالمية للقمح والحبوب الغذائية [١]

تعتبر محاصيل الحبوب عامة والقمح بصفة خاصة من المحاصيل الغذائية الرئيسية على مستوى العالم ولذا فإن تجارة الحبوب تمثل أهمية خاصة فى التجارة العالمية وفى المنطقة العربية بصفة خاصة فالدول العربية تستحوذ على ما يقرب من ربع تجارة السوق العالمية للقمح ، فمصر تعتبر ثالث اكبر مستورد للقمح فى العالم والمملكة العربية السعودية اكبر مستورد للشعير وتأتى الجزائر

[١] المصدر : مركز الدراسات العربية (لندن) ، الندوه الدولية "الحبوب والماء والقرار السياسى" ٠ ٣٠-٣١ مارس ١٩٩٦ - الورقة المقدمه من ج٠ دنيس "الانتاج والاستهلاك العالمى المتوقع من الحبوب

فى المرتبة الخامسة بين مستوردى القمح على المستوى الدولى ، ويوفر القمح والذرة ما بين ٣٠٪ الى ٥٠٪ من اجمالى السعرات الحرارية اليومية اللازمه لشعوب المنطقة العربية وهذا ما يفسر الوضع الخاص للدول العربية فى السوق الدولية للحبوب بصفة عامة وللقمح بصفة خاصة ٠

وخلال السنوات القليلة الماضية تعرضت سوق الحبوب الدولية الى هزات عنيفة حيث انعكست الاوضاع من الوفرة الى الندره وانخفض المخزون العالمى منها وارتفعت الاسعار بشكل كبير ويرجع ذلك الى عده عوامل هى :

- الانخفاض الحاد فى مشتريات الاتحاد السوفيتى السابق من القمح ومحاصيل الحبوب الغذائية بسبب التغيرات السياسية التى حدثت فى اوائل التسعينات والذى كان اكبر مستوردى الحبوب فى العالم لعده سنوات ٠
- دوره ارجواى واتفاقيات الجات والتى الغت دعم المنتجين ٠
- فى ظل هذه الظروف قامت الدول المصدره فى الاتحاد الاوروبى وفى الولايات المتحدة بأتخاذ عده اجراءات وتنفيذ سياسات تهدف الى خفض انتاج الحبوب مثل عدم زراعة الارض مقابل الحصول على تعويض ، وقد أدت هذه الاجراءات والسياسات الى تناقص المساحة المخصصه لزراعة القمح فى مناطق الانتاج الرئيسية الخمس (السوق الاوروبية - امريكا- كندا - استراليا الارجنتين) بنسبة ١٣٪ تمثل حوالى ١٠ مليون هكتار فى الفترة من ١٩٩٠ - ١٩٩٤ وهو ما يعنى تقلص انتاج القمح بحوالى ٢٥ مليون طن تمثل انتاج المساحات التى لم تزرع ٠
- أدى سوء الاحوال الجوية فى بعض الدول المنتجه وخاصة الولايات المتحدة الامريكية من جانب وتحول الصين منذ عام ١٩٩٤ من مصدر الى مستورد للحبوب من الجانب الاخر الى تقليل العرض وزيادة الطلب على القمح ٠

وقد أدت كل هذه العوامل الى انخفاض الانتاج العالمى من القمح من ٥٩٠ مليون طن عام ١٩٩٠ الى ٥٣٠ مليون طن عام ١٩٩٥ وبالتالى انخفاض المخزون العالمى لدى الدول المصدره الى أقل مستوى له وبناءا عليه ارتفعت الاسعار العالمية بمعدلات متزايده وبلغت اسعار التصدير حوالى ٢٢٠ دولار للطن مقابل ٧٠ دولار عام ١٩٩٣ ٠

ولقد سببت هذه التغيرات المتلاحقه والمفاجئه قلقا شديدا للدول التى تعتمد على استيراد الحبوب بما يمثله من تهديد فى تأمين الغذاء لشعوبها ، خاصة تلك الدول التى تواجه نقصا فى مواردها من النقد الاجنبى ، وما تمثله زيادة الاسعار من اعباء على الميزانية العامة بسبب دعم الحكومات لمستهلكى الحبوب ٠

وبالرغم من الظروف الغير مواتيه السابقة والتى تتمثل فى الاختناقات فى كل من العرض والطلب فى السوق العالمية للحبوب وتأثير العوامل الجوية على الانتاج فإن تجارة الحبوب استمرت فى الانسياب حيث أن مخزون الحبوب ظل عند حد يدعو للاطمئنان ، كما أن ارتفاع الانتاجية بسبب تحسين اساليب الانتاج وتطوير تكنولوجيات التداول والنقل والتسويق واستخدامات الحبوب ساعدت فى تحسين الاوضاع ، والتى ادت الى تأمين وتدبير احتياجات الاستيراد من القمح والحبوب الخشنه عام ١٩٩٦ ، كما أن تقديرات المجلس الدولى للحبوب تشير الى احتمال زيادة انتاج القمح فى موسم ١٩٩٧/٩٦ بنسبة ٤,٧٪ عن الموسم الماضى (حوالى ٢٥ مليون طن) مما سيؤدى الى زيادة المخزون ، وهذه التوقعات مبنيه على اساس ان ارتفاع الاسعار وسياسات الاصلاح الحكومية قد شجعت على زيادة مساحات القمح فى الدول المصدرة الرئيسية وأن اعادة بناء المخزون فى الدول المصدره سوف يبدأ من موسم ١٩٩٧/٩٦ وسيزداد المخزون تدريجيا ولكن لن يعود الى مستواه كما كان فى الثمانيات ٠

ومع ذلك فإن الموقف الحالى للسوق الدولية للقمح والحبوب الخشنه يؤدى الى زيادة قيمة فواتير الغذاء للدول النامية ويزيد من القلق من قدره السوق العالمية على توفير امدادات الغذاء على المدى الطويل على الرغم من أن العالم لايجابه ازمات غذائية كما كانت فى السبعينات ، كما لايتوقع عودة الاسعار الى ما كانت عليه فى السنوات السابقة ٠

كذلك فإن العوامل والاعتبارات السياسية تلعب دورا هاما فى اسواق الحبوب ، حيث تستخدم الحبوب بصفه عامة والقمح بصفه خاصة كأداه لتحقيق اهداف سياسية ، وبالتالى فإن الاعتبارات الاقتصادية ليست ضمانا كافيا لان تحصل دولة ما على احتياجاتها من الحبوب بل يجب ان تكون علاقاتها السياسة مع الدول المصدرة طيبة ومن هذا المنطلق فإن الدول المستوردة تعتبر الحبوب محاصيل سياسية واجتماعية واستراتيجية لابد من العمل على توفيرها وزيادة نسبة الاعتماد على الذات فى انتاجها ضمانا لاستقرار الاسواق المحلية ٠

١-٤ طبيعة مشكلة الغذاء فى مصر وابعادها المستقبلية

- أصبحت مصر منذ اوئل الستينيات مستوردا لبعض السلع الغذائية خاصة القمح ودقيقه ، ويسجل تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣ الصادر عن البرنامج الانمائى للامم المتحدة أن نسبة اعتماد مصر على واردات الغذاء كانت ١٩,٨٪ من الفترة من ٦٩ - ١٩٧١ ، ثم ارتفعت الى ٤٢,٦٪ فى الفترة من ٨٨ - ١٩٩٠ ٠ ومع ذلك فطبقا للبيانات المتاحه فإن نسبة الاكتفاء الذاتى للموارد الغذائية بلغت ٧٩,٣٪ ، لسنة ١٩٩١/٩٠ ، ارتفعت الى ٨٤,٩٪ عام ١٩٩٢ (١)، وتجدر الاشارة الى ان الاكتفاء الذاتى من الغذاء ليس ذو اهمية بالنسبة للأمن الغذائى الا اذا كان التوصل اليه يتم عبر زيادة مستوى التوازن فى العرض والطلب على الغذاء ، وليس عندما يعادل الطلب المنخفض على الغذاء بالعرض المحدد منه ٠

---

١) تقرير التنمية البشرية عام ١٩٩٤ (مصر)

- أن المتوسطات القومية لمستوى التغذية تشير الى نتائج متباينه من وجهة نظر عرض واستهلاك الغذاء • فطبقا لبيانات تقرير التنمية البشرية المصرى عام ١٩٩٤ ، فإن متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية بلغ حوالى ٣٧٠٠ يوميا فى عام ١٩٩١ ، وهى كمية تفوق متوسط حاجة الجسم من السعرات الحرارية ، ومع ذلك فإن حوالى ٩٤,٥٪ من هذه السعرات مستخلصة من الحبوب وانواع اخرى من الطعام الرخيص ، كما أن نصيب الفرد من البروتين فى نفس العام بلغ ١٠٦,٩ جرام فى اليوم وهو ايضا ما يتجاوز الاحتياجات ، ومع ذلك فإن البروتين الحيوانى لايمثل سوى ١٥,٣٪ من اجمالى متوسط نصيب الفرد من البروتين يوميا (١) مما يعكس نمطا غذائيا غير متوازن ، فالكميات كبيرة ولكن النوعية منخفضة •

- زاد الاعتماد على الحبوب والنشويات فى نمط الغذاء المصرى نتيجه لعوامل مختلفة ، كما أن تباين مستويات الدخول ادى الى تفاوت داخل هذا النمط مؤداه ان قله من الاغنياء تستهلك الغذاء الغنى بالبروتينات والفيتامينات والكثرة من الفقراء تستهلك الغذاء منخفض القيمة الغذائية ونتيجه لذلك اتسم متوسط نمط التغذية للمواطن المصرى بعدم التوازن •

- تعتمد مصر على الواردات والمعونات الغذائية لمواجهة العجز حيث قدرت المساعدات الغذائية من الحبوب عام ١٩٩١ باكثر من ١,٥ مليون طن مترى ، كما قدرت الواردات من الحبوب بحوالى ٦,٧٢٥ مليون طن مترى وتمثل الواردات الغذائية ٧٤,٢٪ من الصادرات السلعية ، وبسبب الزيادة السكانية ومحدودية الارض والمياه على الاقل فى المدى القصير والمتوسط فإنه من المتوقع تزايد قيمة الواردات الغذائية حيث يقدر

---

(١) تقديرات الميزان الغذائى لجمهورية مصر العربية عام ١٩٩١ - وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى - قطاع الشئون الاقتصادية •

عدد السكان عام ٢٠٠٠ بحوالى ٦٦ مليون نسمه على اساس معدل نمو ١,٧٪ سنويا حسب تقديرات وزارة التخطيط سيرتفع الى حوالى ٧٦ مليون نسمه فى عام ٢١١٠ ثم الى ٨١ مليون فى عام ٢٠١٧ ٠

إن استنفاذ حوالى ٧٥٪ من حصيلة الصادرات من سلع التصدير الرئيسية فى استيراد السلع الغذائية يهدد عملية التنمية من حيث انخفاض المتاح من هذه الحصيله لاستيراد السلع الوسيطه والراسمالية اللازمه ، وان هذه المشكلة تتفاقم للاسباب الاتيه :

أ- خفض المنح والمساعدات الخارجية :

طبقا لبيانات منظمة الأغذية والزراعة (١) فإن التزامات الدول المتقدمه فى مجال تقديم المنح والمساعدات لدعم الزراعة فى الدول النامية قد بدأت فى التقلص بشكل ملحوظ ، حيث انخفضت هذه الالتزامات من حوالى ١٠ مليار دولار فى عام ١٩٨١ الى ٧,٢ مليار دولار فى عام ١٩٩٢ ، كذلك من المتوقع انخفاض ما تقدمه الدول المتقدمه من هبات غذائية للدول النامية ، كما انخفض نصيب الزراعة من مجموع المساعدات الائتمانية الرسمية من ٢٤٪ الى ١٦٪ خلال نفس الفترة ٠

ب- مع البدء فى تنفيذ احكام اتفاقية منظمة التجارة العالمية ، فمن المتوقع أن يؤدى توقف الدول المتقدمه فى غرب اوروبا وامريكا الشمالية، عن دعم المنتجات الزراعية الى زيادة ملحوظه فى أسعار المواد الغذائية فى الاسواق العالمية ، الامر الذى سيؤدى الى زيادة قيمة الواردات الغذائية ، فعلى سبيل المثال يقدر حجم

---

(١) منظمة الأغذية والزراعة ، وثائق المؤتمر العام ، الدورة ، الثامنة والعشرون، روما ١٩٩٥ ، مؤتمر القمه العالمى للأغذية - الوثيقة رقم 95/17 Sep. 1995

الدعم الذى تقدمه حكومة الولايات المتحدة الامريكية لدعم الزراعة بحوالى ٢٨,١ مليار دولار سنويا، ودول الاتحاد الاوروبى ٨٥,٦ مليار دولار ، واليابان ٣١,٥ مليار دولار (١) ٠

ج- استمرار كل من الولايات المتحدة الامريكية ودول الاتحاد الاوروبى فى سياستها الخاصة باستبعاد مساحات من الاراضى الزراعية بعيدا عن زراعة القمح والحبوب الغذائية للمحافظة على مستويات أسعاره وتحاشى تراكم أعباء تخزينه وحدوث ظروف مناخية غير مواتية - كما حدث فى العامين الاخيرين - يؤدى الى تقليص المخزون العالمى من القمح والحبوب، وتكون النتيجة مزيدا من الارتفاع فى اسعار الحبوب الغذائية وفى مقدمتها القمح ، وقد شهد عام ١٩٩٥ أعلى معدل لاسعار القمح على مدى خمسة عشرة عاما ، وكذلك ادنى مستوى للمخزون الاستراتيجى العالمى من القمح فقد ارتفعت الاسعار بنسبة ٧٠٪ منذ شهر ابريل حتى ديسمبر ١٩٩٥ (٢) نتيجة ظروف الجفاف فى الدول الرئيسية المصدره مثل كندا وامريكا بالاضافة الى استراليا وجنوب افريقيا والارجنتين وفى نفس الوقت ارتفعت احتياجات الدول المستوردة الرئيسية مثل روسيا والصين من واردات القمح العالمى ٠

د- قيام الاتحاد الاوروبى بفرض ضريبة على صادرات القمح ، وذلك لاول مرة منذ عام ١٩٧٤ بما يعادل ٣٢ دولار للطن ، وذلك فى محاولة للحد من صادرات القمح الى الخارج ومنع حدوث نقص فى المعروض داخليا ٠

هـ- ان مصادر النقد الاجنبى الرئيسية تتمثل فى السياحة وتحويلات المصريين فى الخارج وقناه السويس وجميعها عرضه لعوامل

---

١) الاهرام الاقتصادى - العدد (١٤٠٨) - ١ يناير ١٩٩٦

٢) المصدر السابق ٠

خارجية يصعب التحكم فيها مما يعرضها للتذبذب بالاضافة الى الصعوبات التى تواجه تصدير المنتجات السلعية ٠

وكل هذه العوامل تثير المخاوف عن انكشاف الامن الغذائى المصرى وزيادة اعباء فاتورة الواردات على الرغم من اتجاه الانتاج المحلى من القمح الى الزيادة فى السنوات الاخيرة ، حيث زاد الانتاج من ٤,٨مليون طن عام ١٩٩٣ الى ٥,٥ مليون طن عام ١٩٩٥ ، الا ان الحاجة الى الاستيراد مازالت مستمرة ومتوقعه مع الزيادة فى الاستهلاك خلال العقود القادمة ٠

إن المشكلة اصبحت لاتتمثل فى توفير الموارد المالية لتمويل واردات الغذاء فحسب ، بل ايضا فى توفير كميات من الامدادات الغذائية من السوق العالمية ، ومن ثم فمن الاهمية وجود حد ادنى من الانتاج المحلى يمكن اعتباره بمثابة "خط الدفاع الاول" لتأمين الغذاء فى مصر ٠

و- إن تطور ابعاد مشكلة الغذاء فى مصر قد نقل هذه المشكلة من مشكلة عدم تأمين مؤقت (عرضى) ، الى عدم تأمين مزمن للغذاء ٠ واصبحت فى الوقت الراهن مشكلة امن غذائى على المستوى الكلى والجزئى ٠

فبالنسبة للامن الغذائى الكلى (القومى)، فإن احتمالات عدم كفاية الانتاج المحلى وصعوبات الحصول على المواد الغذائية الرئيسية من السوق العالمى فى بعض السنوات بسبب نقص الانتاج وارتفاع الاسعار العالمية ، فضلا عن احتمالات وضع عقبات من جانب المصدرين وتأمين نقل كميات كبيرة من المواد الغذائية فى اوقات الازمات كلها احتمالات قائمه مما يهدد الامن الغذائى القومى ٠

أما فيما يتعلق بالأمن الغذائى على المستوى الجزئى (الفردى) ، فإن تباين مستويات الدخول ادى الى تباين فى النمط الغذائى مؤداه - كما سبق أن ذكرنا ان القله من الاغنياء تستهلك الغذاء الغنى بالبروتينات والفيتامينات والكثرة من الفقراء تستهلك الغذاء منخفض القيمة الغذائية ، وطبقا لتقرير التنمية البشرية المصرى عام ١٩٩٥ فإن نسبة حالات الفقر قد تزايدت على المستوى القومى من ٢٩٪ من مجموع السكان عام ١٩٨٢/٨١الى ٣٥٪ عام ١٩٩١/٩٠ وينطبق نفس الاتجاه على كل من المناطق الحضرية والريفية ، حيث زادت نسبة حالات الفقر من ٣٠٪ الى ٣٦٪ ، ومن ٢٨٪ الى ٣٤٪ فى كل منهما على التوالى ويوجد اكبر تركز للاسر الفقيرة فى كل من المناطق الحضرية والريفية بالوجه القبلى (١) - جدول (١-٢) ٠

إن زيادات الاسعار التى نتجت عن تخفيض دعم السلع الاستهلاكية ، وتعديل اسعار بعض السلع فى اتجاه ما يعادلها من الاسعار العالمية قد اضرت بالفئات الضعيفة اجتماعيا واقتصاديا وبالاخص اصحاب الدخول الثابته ، وعلى هذا فإن الحفاظ على دعم اسعار الغذاء الاساسى يصبح هدفا بالغ الاهمية للاستقرار الاجتماعى بصفة عامة وللاعتبارات الخاصة بالتغذية بصفة خاصة ٠

---

(١) تم استخدام الفقر المطلق (اى مستوى الدخل اللازم للحصول على الحد الادنى للمتطلبات الاساسية من السلع الغذائية وغير الغذائية) وقدر بـ ٢٩٩٣ جنيها مصريا فى المناطق الحضرية و ٣٣٩٩ جنيها فى المناطق الريفية - تقرير التنمية البشرية - مصر ١٩٩٥ ٠ ص ٧٤ - ٧٥

جدول (١-٢)

توزيع الدخل والفقر بين المحافظات

	نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى بالجنيه ١٩٩٢	الانصبة الداخلية نسبة ادنى ٤٠٪ من الاشخاص من الدخل ١٩٩٠	نسبة اعلى ٢٠ الى ادنى ٤٠٪ ١٩٩٠	معامل جينى ١٩٩٠	الفقراء (٪ من السكان) اجمالى ١٩٩٠	الفقراء (٪ من السكان) الفقراء المدقعون ١٩٩٠	اجور الاسر الفقيرة ٪ من اجمالى الاجور ١٩٩٠	اجور الاسر الفقيرة ٪ من دخولهم ١٩٩٠
القاهرة	٢٧٨٢	١٩,٠	٥,٩	٣٤,٠	١٩,٠	١٥,٨	١٤,٢	٦١,٨
الاسكندرية	٢٢١٠	١٧,٨	٦,٩	٣٧,٩	٤١,١	٢٧,٦	٢٢,٩	٦٨,٨
بورسعيد	٢٧١٥	١٩,٢	٥,٧	٣٣,٦	٢١,٢	١٢,٩	١٠,٤	٦٢,٧
السويس	٢١٧٠	١٩,١	٦,١	٣٥,٦	٤٥,٠	٢٤,١	٢٥,٤	٧٤,٠
المحافظات الحضرية	٢٦٥٨	١٨,٦	٦,٢	٣٥,٤	٢٢,٩	١٩,٦	١٦,٧	٦٤,٧
دمياط	٢٢٠١	٢٢,٤	٤,٥	٢٩,٩	١٢,٢	١١,٨	٩,٢	٥٨,٥
الدقهلية	٢٤٨٩	١٩,٦	٥,٧	٣٤,٨	١٧,٦	١٥,٢	١٨,٨	٤٤,١
الشرقية	٢٠٥٠	٢١,٨	٤,٥	٣٠,٠	١٣,٩	١١,٥	١٧,٥	٣٨,٢
القليوبية	١٥٥٤	٢١,٤	٤,٧	٣٠,٢	١٦,٩	١٤,٤	٢٦,٦	٥٦,٨
كفر الشيخ	٢٦١٢	١٧,١	٧,٤	٢٧,٩	١٥,٥	١٤,٥	٢٣,٥	٥٢,٧
الغربية	٢١٢٢	١٨,٩	٦,١	٣٥,١	١٨,٩	١٦,٢	٢٨,١	٥٠,٦
المنوفية	١٦٦٦	٢٠,٢	٥,٢	٣٢,٠	١٩,٥	١٨,٩	٢٥,٦	٤٦,٤
البحيرة	١٥٦٦	١٩,٤	٥,٧	٣٤,٧	٢٠,٠	١٧,٠	٣٣,١	٥٩,٠
الاسماعيلية	٢٣٤٥	٢٣,٣	٤,٢	٢٦,٩	٨,٠	٤,١	١٥,٣	٦١,٨
الوجه البحرى	٢٢١٤	١٩,٨	٥,٥	٣٣,٩	١٨,٤	١١,٣	٢٣,٦	٥٠,٤
حضر	..	١٩,٣	٥,٨	٣٤,٦	١٥,٧	١٩,٣	٢٥,٣	٥٧,٤
ريف	..	٢٠,٢	٥,٣	٣٣,٣	٢٣,١	١٤,١	٢١,٥	٤٣,١
الجيزة	٢١٢٢	١٨,٩	٥,٩	٣٥,١	٢٤,٤	٢٠,٩	٢٠,٢	٥٨,٢
بنى سويف	١٦٦٣	٢٠,٠	٥,٦	٣٢,٤	٤٢,٨	١٩,٧	٣١,٩	٣٦,٩
الفيوم	١٥٨١	٢٢,٦	٤,٣	٢٧,٦	٤٧,٥	٢١,٩	١٩,٥	٣٣,٦
المنيا	١٥٥٤	٢٠,٨	٥,٢	٣٢,١	٥١,١	٤٠,٤	٣٥,٦	٤١,٠
اسيوط	١٥١٩	١٩,٤	٦,٠	٣٥,١	٥٢,٢	٣٥,١	٣٤,٢	٤٥,١
سوهاج	١٧٢٩	١٩,٥	٥,٩	٣٤,١	٥٢,٢	٣٥,٩	٣٣,١	٤٠,٥
قنا	١٧٦٨	١٨,٤	٦,٤	٣٦,٠	٤١,٣	٢٨,٥	٣٦,٢	٤٨,٣
اسوان	١٦٨٠	٢٤,٥	٢,٩	٣٥,١	٢٤,٩	١٧,٤	٢١,٥	٦٣,٣
الوجه القبلى	١٦٧٤	١٩,٤	٥,٨	٣٣,٧	٤٥,٠	٣٠,٢	٣٦,١	٤٦,٦
حضر	..	١٩,٥	٥,٧	٣٤,٥	٤١,١	٢٥,١	٢١,٣	٥٥,٩
ريف	..	٢٠,٧	٥,٢	٣١,٨	٤٨,٥	٣٤,٨	٣٥,٦	٣٨,٨
البحر الأحمر	..	..	..	..	..	..	..	..
الوادى الجديد	..	..	..	..	..	..	..	..
مرسى مطروح	..	..	..	..	..	..	..	..
شمال سيناء	..	..	..	..	..	..	..	..
جنوب سيناء	..	..	..	..	..	..	..	..
محافظات الحدود	٢٠٠٥	٢٢,٥	٤,٢	٢٨,٤	٢٤,٨	١٢,٢	١٥,٠	٥٢,٧
حضر	..	٢٢,٥	٤,٠	٢٧,١	٣٢,١	٢٠,٨	١١,٨	٥٤,٩
ريف	..	٢٢,٩	٤,٢	٢٨,٢	٢٧,٥	٢٥,٥	١٩,٨	٥٢,٧
مصر	٢١٧٦	١٨,٧	٦,٢	٢٧,٤	٢٥,١	٢١,٨	٢١,٤	٥٢,٦
حضر	..	١٧,٩	٦,٩	٢٩,٧	٣٥,٩	٢١,٠	١٩,٤	٥٩,٧
ريف	..	٢٠,١	٥,٤	٢٣,٢	٢٤,١	٢٣,٠	٢٦,٢	٤٠,٦

المصدر : تقرير التنمية البشرية ، مصر ١٩٩٥

١-٥ السياسات والاجراءات المطلوبة لتعزيز الامن الغذائى المصرى :

إن الطبيعة المتنوعه لاسباب عدم تأمين الغذاء تجعل من السياسات والاجراءات التى توضع كحلول لهذه المشكلة معقده ومتشابكه ، ومع تزايد الوعى بأهمية الامن الغذائى الفردى باعتبارها المدخل الصحيح لتحقيق الامن الغذائى القومى ، فإن تعزيز الامن الغذائى يتطلب العمل على عده محاور لاتقتصر على الجوانب المتصلة بانتاج الغذاء وتأمين امداداته من السوق العالمية فحسب بل ايضا مجالات اخرى تتعلق بتوزيع الدخل وادارة الموارد الطبيعية من الارض والمياه ، والسكان وفرص العماله المتاحه للمجموعات الفقيرة ، والاسعار ، والنمو الاقتصادى الكلى ، وتوزيع الارباح الناتجه عن النمو الاقتصادى وغيرها ٠

ونعرض فيما يلى المحاور الرئيسية لتعزيز الامن الغذائى

١-٥-١ تعزيز القدرة على تأمين امدادات الغذاء المحلية

ويمكن ان يتحقق عن طريق :

١-٥-١-١ استخدام موارد الارض والمياه وادارتها بطريقة سليمة

إن اكبر تحد يواجه الزراعة المصرية هو كيفية زيادة الانتاج بقدر يكفى لتغذية الاعداد المتزايده من السكان خلال العقدين القادمين دون تدمير الموارد التى ستعتمد عليها الاجيال القادمة ، ولما كانت محدودية الاراضى والمياه اهم محددات التوسع فى الانتاج الزراعى فإن زيادة الانتاج يجب ان تتحقق اساسا بالاعتماد على الموارد المتاحه والممكن اتاحتها من الاراضى والمياه وادارتها بطريقة مستدامه ٠

إن الانشطة الزراعية التى تؤدى الى تدهور الامكانيات الانتاجية لموارد الارض والمياه والتى تسببت فى تعرية التربة وتغدق الاراضى المروية وملوحتها ، ومن تهديد التنوع البيولوجى وتلويث مصادر المياه

السطحية والجوفية هى انشطة تنوض الدعائم التى ترتكز عليها ، كما أن تلوث المياه الساحلية والداخلية والصيد الجائر فى البحار والبحيرات والانهار ينطويان على تكلفة بالغه الارتفاع من الناحية البيئية والاجتماعية والاقتصادية ٠

ويعد اشتراك المزارعين امرا جوهريا لتوفير مقومات الاستدامه ٠ وهو طريق ذو اتجاهين يتمثل الاتجاه الاول فى تزويد المزارعين بالحوافز والمعلومات الفنية والدعم لتمكينهم من ادارة مواردهم من الاراضى والمياه بطريقة مستدامه ، أما الاتجاه الثانى فهو الحصول على خبرتهم بالنظم الزراعية التى يمكن تطويعها لزيادة الغله الى جانب صيانه قاعدة الموارد فى الوقت ذاته ٠

ويمكن تحقيق انجازات كثيرة بتحسين ادارة الموارد الطبيعية عن طريق :

الحفاظ على تنوع المحاصيل والاصناف من اجل حماية المزارعين من فشل محصول من المحاصيل وتوفير سبل جديدة لزيادة الامدادات الغذائية ، فهناك مثلا اصناف من البطاطس منتشرة فى منطقة الاندين ولكنها غير معروفة على نطاق واسع خارج تلك المنطقة ، وتتميز هذه الاصناف بمقدرتها على النمو فى التربة الضعيفة وبمحتواها المرتفع من البروتين ، ولذا فإنها قد توفر للمزارعين فى المناطق الاخرى فرصا انتاجية واعده (١) ٠

تنوع النظم الزراعية للاستفادة على نطاق واسع من الامكانيات البيولوجية والوراثية للانواع النباتية والحيوانية ٠

---

١) منظمة الاغذية والزراعة - مكافحة الجوع وسوء التغذية - يوم الغذاء العالمى لعام ١٩٩٦ ٠

- الاستفادة من عمليات طبيعية مثل اعادة استخدام المغذيات والزراعة البينية لنباتات تساعد على تثبيت النتروجين من اجل تقليل الاعتماد على الاسمدة المعدنية وتخصيب التربة ٠

- اتباع تقنيات المكافحة المتكاملة للافات ، ومنها حماية الاعداء الطبيعيين الحاليين للآفات ، وزراعة اصناف مقاومة للافات، وعندما يكون اللجوء الى المبيدات ضروريا يتعين استخدامها بطريقة انتقائية وبكميات صغيرة٠

- استخدام نظم زراعيه تساعد على صيانة التربه ٠
- التحول حيثما أمكن الى استخدام مصادر الطاقه المتجدده مثل الكتله الحيويه والطاقه الشمسيه وطاقه الرياح ، وذلك لأنها مصادر متاحه محليا ولاتسبب تلوثا للبيئه وتنطوى على ميزه اضافيه هى خلق فرص عمل ٠

- تحقيق أقصى استفاده من الصحراء المصريه وتبنى أساليب التعامل معها سواء فى مجال الزراعه والرى وانتاج الغذاء النباتى والحيوانى٠

- تكثيف وتنويع الانتاج الغذائى الزراعى بما فى ذلك المحاصيل النقديه والعلفيه والانتاج الحيوانى وتربيه الأسماك ٠

ويعتبر الرى من أهم التكنولوجيات لزيادة الانتاج ، والتوسع فى مساحة الأراضى المرويه يؤدى الى زيادة الانتاج ، وعلى الرغم من حالات النقص فى المياه والمشاكل المتراكمه من فترات سابقه نتيجه سوء التصميم وسوء تطبيق نظم الرى الى تغدق وملوحة مساحات من الاراضى الزراعيه وفقدان كميات غير قليله من المياه ، فإن السنوات الأخيره شهدت استحداث أساليب رى جديده تستغل المياه بمزيد من الكفاءه عن طريق اعادة استخدام مياه الصرف وتحسين الصرف ، ونظم الرى

بالتنقيط والرش منخفض الضغط تقوم بايصال المياه مباشره الى المحاصيل ، ويمكن أن يؤدى تبطين القنوات بالخرسانه المسلحه وتغطيتها الى الحد من التسرب والبخر ٠٠ وفى هذا المجال يقترح مايلى :

* استعراض واصلاح السياسه المائيه ، وصياغه استراتيجيات شامله بشأن الاستخدام المستدام للموارد المائيه وادارتها لتحقيق مختلف الأغراض بما فى ذلك مراقبه نوعيه المياه ومردوديه تكاليفها ٠

* زياده كفاءه استخدام المياه فى الزراعه خصوصا لتحسين كفاءة الرى من خلال استخدام تكنولوجيات ملائمه لانتاج المحاصيل والاداره الفعاله لاستخدام المياه من قبل المزارعين وحقوق الانتفاع بالمياه والنظم الملائمه للرسوم والضرائب بما يعكس التكلفه الحقيقيه للمياه ٠

* رصد ومسح الأراضى المصابه بالتغدق والملوحه واصلاحها ومكافحة التصحر ٠

١-٥-١-٢ زيادة الانتاجية

أن الأمن الغذائى فى المستقبل سيعتمد اساسا على زيادة الانتاجية الزراعية اكثر مما سيعتمد على توسيع الرقعة الزراعية خاصة فى ظل محدودية الموارد المائية ٠ وقد كشفت الثورة التكنولوجية التى حدثت فى الخمسينات والستينات ، الامكانات الضخمه التى توفرها الاصناف الجديدة مرتفعة الغله من القمح والأرز والمحاصيل الاساسية الاخرى ، وبفضل استخدام هذه الاصناف اساسا زاد انتاج الأغذية فى الدول النامية بنسبة ٣,٢٪ سنويا فى المتوسط خلال الفترة من ١٩٦٠ - ١٩٩٠ ٠

وكانت الاصناف الاولى مرتفعة الغله تعتمد على المياه والالات الزراعية والاسمدة والمبيدات الكيميائية ، وكانت المكاسب الضخمة التى شهدها الانتاج فى الدول النامية قاصرة الى حد كبير على أسيا وبعض اجزاء من امريكا اللاتينية ، وتتواصل الان البحوث بشأن الزراعة المكثفة والاستفادة من الثورة التكنولوجية التى عادت بالنفع على اجزاء اخرى من العالم ، مع اهتمام البحوث باستنباط محاصيل غذائية مقاومه للجفاف تكون قادرة على النمو بمدخلات منخفضة ، كذلك تحسين تكنولوجيا الصيد فى المصايد الساحلية والداخلية وتربية الاحياء المائية ٠

إن زيادة الكميات المتاحه من مستلزمات الانتاج ذات النوعية المحسنة من البذور والمغذيات النباتية والمعالجة والتخزين بعد الحصاد كلها عوامل هامة لزيادة الانتاجية ٠

١-٥-١-٣ الاستفاده من امكانيات التكنولوجيا الحيويه

تنطوى التكنولوجيا الحيويه على امكانيات هائله للزراعه ، فقد تمكن العلماء بالفعل عن طريق معالجة الجينات من استنباط أسماك أسرع نموا، وامصال أرخص ثمنا وأشد فاعليه ضد الامراض التى تصيب الحيوان ، كما تم استخدام زراعة الانسجه لزيادة انتاجية بعض المحاصيل (النخيل) ٠

وعن طريق التكنولوجيا الحيويه تم بالفعل تحرير حوالى ٥٠ نوعا من النباتات ، وتلك ليست سوى البدايه ٠ فقد استنبط العلماء أصنافا من البطاطس مقاومه للأمراض وأصناف من الشعير سريعة النمو ، وأصناف من البصل تتسم ببطء التبرعم أو التعفن بعد الحصاد ، كما توجد فى الولايات المتحده وأوروبا أصناف من الطماطم تتميز بطول فتره صلاحيتها، وفى المكسيك تم اكتشاف صنفين بريين من اسلاف الذره يمكنهما أن يزودوا المحصول المحلى بالقدره على مقاومة سبعة من

الأمراض الرئيسيه التى تصيبه ، وأن يحولا الذره الى محصول معمر يحصد كل عام دون بذر ٠

ورغم الامكانيات الهائله التى توفرها التكنولوجيا الحيويه فإنه يجب دراسة الأثار الصحيه المحتمله التى قد تنجم عن المنتجات الغذائيه المحوره بواسطة التكنولوجيا الحيويه وهل تؤدى الأصناف المستنبطه الى تقويض التنوع الوراثى ٠

١-٥-٢ تأمين الاحتياجات من واردات الغذاء

غالبا ماتوصى مؤسسات التمويل الدوليه فى اطار السياسات المتعلقه بقروض برنامج التكيف الهيكلى بالاعتماد بكثافه على الاستيراد لمقابله احتياجات الاستهلاك المخططه وتثبيت واستقرار الامدادات الغذائيه بالنسبه للمحاصيل التى لاتتوافر لها ميزه نسبيه ، وهذه النصيحه مؤسسه على الاعتقاد بأن السياسات السابقه (الاعتماد على الذات) قد أدت الى وجود نمط انتاجى لايحقق الكفاءه فى استخدام الموارد ، وانها لم تشجع انتاج المحاصيل النقديه التصديريه ذات نسب التكلفه المنخفضه للموارد المحليه لصالح المحاصيل الغذائيه الرئيسيه ، ان تحقيق أقصى درجه لكفاءه الموارد هو الهدف الأول للسياسات الحكوميه يفوق فى اهميته الأهداف السياسيه والاقتصاديه الأخرى ٠

وقد أثبت الواقع أن الاعتماد على استيراد الأغذيه كاستراتيجيه لتثبيت واستقرار الامدادات الغذائيه تحفها العديد من المخاطر للأسباب الأتيه :

أ - إن الاعتماد على الاستيراد يفترض وجود منافسه تامه فى الأسواق العالميه وأنه يمكن الحصول بغير حدود على واردات الأغذيه بأسعار كفاءة السوق الحر ، ولايواجه حواجز تجاريه فى استيراد الاغذيه وتصدير المحاصيل النقديه ، وهو مالم يحدث على أرض الواقع والمثال الواضح على ذلك هو الضريبه التى فرضتها دول الوحده الأوربيه على

صادرات القمح والشروط والمواصفات التحكميه التى تفرضها الدول المتقدمه على صادرات الدول الناميه ٠

ب - إن مصادر الحصول على النقد الأجنبى (السياحه وتحويلات المصريين فى الخارج ، وايرادات قناة السويس)، تخضع لعوامل خارجيه يصعب التحكم فيها ولذا فإن استيراد الغذاء قد يتأثر بالضغوط الحرجه للنقد الأجنبى٠

حـ - إن سنوات النقص فى بعض المحاصيل الغذائيه الرئيسيه يؤدى الى ارتفاع الأسعار العالميه ولذا يفضل المنتجون تخزين انتاجهم انتظارا لاسعار أعلى ، كما حدث لمحصول القمح فى السنوات الأخيره ، وبالتالى تكون المشكله ليست فى تدبير موارد ماليه لمواجهه ارتفاع الأسعار بل فى امكانية الوصول الى الامدادات الغذائيه ذاتها ٠

ولمواجهه مخاطر الاعتماد على الاستيراد فإنه يقترح مايلى :

- تعزيز قدرات تمويل الاحتياجات من واردات الأغذيه وموازنة الاعتماد عليها من جهه ، والحد من المشكلات المرتبطه بتقلبات الامدادات وعدم استقرار الأسعار من خلال آليات تثبيت السوق ومعلومات التسويق ونظم الانذار المبكر ٠

- تكوين احتياطى بالنقد الاجنبى لاستخدامه فى استيراد الأغذيه فى الأعوام التى يحدث فيها عجز فى الانتاج غير متوقع ، ويمكن أن يستغل هذا الاحتياطى لتحقيق ارباحا استثماريه فى السنوات التى لايسحب فيها ٠

- الاستمرار فى تنويع النمو الاقتصادى بهدف تعزيز قدرات استيراد الأغذيه ٠

- العمل على توفير مخزونات استراتيجيه تعمل على الاستقرار ٠

- المتابعه على المستوى الدولى لتنفيذ قرار جولة أوروجواى بشأن الاجراءات المتعلقه بالأثار السلبيه الممكنه لبرامج الاصلاح فى الدول المستورده الصافيه للأغذيه والدول الناميه ٠

- العمل على تدعيم وتعزيز تسهيلات استيراد الحبوب التى يقدمها صندوق النقد الدولى للمساعده فى تثبيت أسعار واردات الحبوب ٠

١-٥-٣ معالجة قضايا السكان

على الرغم من توافر امدادات اجماليه من أغذية الطاقه ، توجد مجموعات سكانيه كبيره تواجه مشكلات انعدام الأمن الغذائى وفى هذا المجال نقترح مايلى :

أ- الابقاء على معدلات نمو السكان والتوسع العمرانى عند مستويات تتلاءم مع أهداف تحقيق الأمن الغذائى للجميع ٠

ب- تمكين جميع فئات السكان بما فيها الفئات الأشد فقرا وحساسيه من الحصول على الأغذيه الضروريه لحياه صحيه سليمه من خلال اتباع سياسات "الغذاء الرخيص" ٠

ج- إستنباط وتنفيذ سياسات لتعزيز تشغيل فقراء المدن والريف ، وتمكينهم من الوصول الى الموارد الانتاجيه بما فى ذلك برامج الغذاء مقابل العمل ٠

د- توفير المساعده والتوعيه الغذائيه للشرائح السكانيه الفقيره وأولئك المعرضين لأخطار تغذويه ٠

هـ- ايجاد أليات تعمل على تثبيت الأسعار والأحتفاظ بمحزون احتياطى مثل أن تدخل الحكومه مشتريه عندما تكون الأسعار منخفضه وتبيع عند ارتفاع الأسعار وبذلك تضمن للمنتجين سعرا أساسيا ويتم حماية المستهلك من ارتفاع الأسعار ٠

١-٥-٤ التعاون العربى

إن المنطقه العربيه غنيه برأس المال البشرى والمادى والموارد الزراعيه، وإن هذه الأصول موزعه على نحو متفاوت ، ومثل هذا التباين فى توزيع الموارد يتيح مجالات واسعه لتكامل الموارد والمصالح المشتركه فيما بين الدول العربيه ويهدف هذا التعاون الى استغلال الأمكانيات المتاحه لتعزيز الأمن الغذائى والرفاه الاجتماعى اعتمادا على تكامل الموارد من البلدان المختلفه وذلك لتحرير وتكثيف التجاره وخصوصا تجارة المواد الغذائيه وأيضا تدفقات رؤوس الأموال واليد العامله ، والعمل على قيام المؤسسات الماليه والفنيه وتخصيص الموارد الكافيه للبرامج التى تهدف الى تحسين حالة الأمن الغذائى العربى ٠

الفصل الثانى

الزراعـــه وتحدى توفـــير فرص العمل ومواجهة البطاله فى الريف

٢-١ تطور البطاله فى الريف

٢-٢ عوامل زياده عرض العماله فى الريف

٢-٣ عوامل نقص الطلب على العماله فى الريف

٢-٤ نحو مواجهة مشكلة البطاله فى الريف

الفصل الثانى
الزراعه وتحدى توفير فرص العمل ومواجهة البطالة
فى الريف

١٠٢ تطور البطاله فى الريف

إن مشكلة البطالة ذات أبعاد اقتصاديه واجتماعيه وسياسيه فى نفس الوقت ، ذلك لأن هذه المشكلة تتصل بالعنصر البشرى الذى يعد العنصر الحاكم فى درجة تقدم المجتمع ٠ فعلى الجانب الاقتصادى يعتبر عدم التوظف الكامل بمثابة اهدارا لموارد المجتمع بما يضيع من فرص ومعدلات التنمية الاقتصادية٠ كما أن البطالة تصيب الانسان بالاحباط وعدم الرضا وما يصاحب ذلك من سلبيات اجتماعية ونفسية ، وهو مايؤثر بدوره على درجة الاستقرار والأمن فىالمجتمع ٠

ولقد شهدت الزراعة المصرية خلال العقدين الأخيرين ظهور البطاله بشكلها السافر ، فقبل ذلك كان الحديث دائما عن نوعين فقط من البطاله فى الزراعه هما :

أ - البطاله المقنعه

وهى البطاله الناشئه عن نقص ساعات العمل الذى يؤديها الشخص فى أسبوع معين عن عددالساعات التى يعتبرها المجتمع فى حالة عمالة كامله ([1]) ٠

ومعنى ذلك وجود فائض من القوة العاملة عما هو ضرورى لسير العمل، أى أنها الحاله التى يصبح فيها الناتج الحدى للعامل صفرا أو سالبا أو ضئيلا

---

[1]) سيد محمد عبد المقصود (دكتور) مقدمة فى تخطيط القوى العاملة - معهد التخطيط القومى - مذكرة داخلية رقم ٨٤٣ مايو ١٩٨٥ ص ٠١٤

بدرجة لاتكاد تذكر ٠ وإن كان هناك اختلاف فى وجهات النظر حول البطاله المقنعه فى الزراعة المصرية حيث ساد رأيان :**الأول** يقول بعدم وجود بطاله مقنعه (١)، وذلك لأسباب عدة لعل من أهمها الارتفاع المستمر فى أجور الأيدى العاملة الزراعية والذى لايتفق مع وجود فائض عمل ضخم فى الزراعة المصرية، وكذلك الهجرة من الريف الى الحضر مما أدى الى انخفاض نسبة المشتغلين فى النشاط الزراعى الى جملة عدد السكان ٠ أيضا انتشار وزيادة معدل التكثيف الزراعى والاتجاه التوسعى التدريجى فى مساحات الزروع البستانيه (الخضر والفاكهة) قد أديا الى زيادة الطلب على العمل الزراعى ٠

أما الرأى **الثانى** الذى يؤيد وجود بطالة مقنعة فيقف وراءه بعض التقديرات التى قام بها بعض الباحثين والجهات الحكومية ، حيث أوضحت احدى الدراسات فى تقديراتها (عام ١٩٦٧) أن العمال اللازمين للزراعة يبلغ نحو ١,٧٣ مليون عامل ، فى الوقت الذى أوضحت فيه تقديرات الجهاز المركزى للتعبئه العامه والاحصاء أن قوة العمل الزراعى قد بلغت فى ذلك الوقت حوالى ٣,٩٦ مليون عامل بما يعنى وجود فائض فى العمالة الزراعية يقدر بنحو ٢,٢٣ مليون عامل (٢) ٠ كما قدرت دراسة لأكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا أن البطالة المقنعه (عام ١٩٨٦) تقدر بنحو ٢٥٨ مليون يوم / رجل أو مايعادل

---

١) أنظر :
- ابراهيم العيسوى (دكتور) - هل توجد بطاله مقنعه فى الزراعه المصريه، مجله مصر المعاصره - عدد ٣٧٠ أكتوبر ١٩٧٧٠
- نجلاء محمد والى (دكتور) - مستقبل العماله الزراعيه فى ج٠م٠ع - المؤتمر الأول لمعهد بحوث الاقتصاد الزراعى - المركز المصرى الدولى للزراعه - القاهره ١٩٨٠٠
- محمد فهيم شرف (دكتور) وآخرون - العمالة الزراعية واختيار الأسلوب الانتاجى فى الزراعة المصرية - الندوة القومية للدراسات السكانية - القاهره ١٩٨٥٠

2) El - shaat & Nassar, S., Estimation of Labor Surplus in Agriculture in Egypt, L'Egypt, Contemporaine N. 355 , Le Caire ,1974.

نحو ٩٢٠ ألف رجل بما يعادل ١١ ٪ من اجمالى القوة البشريـــه العامله الزراعية (١) ٠

ب - البطاله الموسمية

وهى البطاله الناتجه عن موسمية الانتاج الزراعى ، وبالتالى تقلب الطلب على العمالة الزراعية ٠ ويقصد بها عمل جزء من القوى العاملة لبعض الوقت فى جزء من السنه ووجود عجز فى العمالةفى أجزاء أخرى من السنه ٠

وعلى عكس النوع الأول من البطالة (المقنعه) تتفق كل الآراء على وجود البطاله الموسميه ، وإن كانت تختلف حول حجمها ٠ ولقد إتضح حسب إحدى الدراسات ان الزراعة المصرية تعانى عجزا فى العمالة الزراعية خلال الفترتين (مايو - يونيو) ، (وسبتمبر - أكتوبر) ، مع وجود فائض من العمالة خلال باقى فترات السنه ٠ حيث قدرت هذه الدراسة حجم البطاله الموسميه فى عام ١٩٨٦ بنحو ٩٤٠ ألف عامل زراعى موزعه على مدار السنه ، كما هو مبين بالجدول رقم (٢-١) ٠

ومنذ بداية الستينات وبمعدلات متسارعة خلال السبعينات وحتى الآن بدأت تظهر وفقا للبيانات الرسمية ظاهرة البطالة السافرة فى الريف ٠ فكما هو مبين بجدول (٢-٢) لم تبلغ نسبة البطالة فى الريف سوى ١,١٪ عام ١٩٦٠ فى الوقت الذى كانت فيه هذه النسبة فى الحضر نحو ٤,٣٪ وبذلك شكل معدل البطالة فى الريف حوالى ربع نظيره فى الحضر ٠ ولكن سرعان ما زاد معدل البطالة فى الريف حتى وصل الى نحو ٦,٤٪ عام ١٩٧٠ ، بحيث شكل نحو سته

---

(١) عصام عبد اللطيف أبو الوفا (دكتور) وآخرون - التحليل الاقتصادى والاجتماعى للعماله الزراعيه ومشاكلها فى ج٠م٠ع (الجزء الرابع) -الموجز وانعكاسات نتائج الدراسة على مجالات السياسة الزراعية المصريه - اكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا - مجلس بحوث الغذاء والزراعة - شعبة الاقتصاد الزراعى وتنمية المجتمع - القاهر ١٩٨٨٠

جدول (٢-١)

فائض العمالة الزراعية فى مصر عام ١٩٨٦

الفتره	الفائض بالألف عامل
يناير - فبراير	٣٠١
مارس - ابريل	٢٣٠
مايو - يونيو	-١٠٩
يوليو - أغسطس	١٧٩
سبتمبر - أكتوبر	٦٤
نوفمبر - ديسمبر	٢٧٥
اجمالى	٩٤٠

المصدر :

S- Makary , " Agricultural unemploymentand rural - urban Migration", First Conference of the Economic Department 1989, University of Cairo, 20 - 22 Feb., 1989,P.14

ومنذ بداية الستينات وبمعدلات متسارعه خلال التسعينات وحتى الان بدأت تظهر وفقا للبيانات الرسمية ظاهرة البطالة السافرة فى الريف ٠ فكما هو مبين بجدول (٢-٢) لم تبلغ نسبة البطالة فى الريف سوى ١,١٪ عام ١٩٦٠ فى الوقت الذى كانت فيه هذه النسبة فى الحضر نحو ٤,٣٪ وبذلك شكل معدل البطالة فى الريف حوالى ربع نظيرة فى الحضر ٠ ولكن سرعان مازاد معدل البطالة فى الريف حتى وصل الى نحو ٦,٤٪ عام ١٩٧٠ ، بحيث شكل نحو سته اضعاف قيمته فى عام ١٩٦٠ ، كما اصبح يمثل حوالى ٦٧٪ من نظيره فى الحضر عام ١٩٧٠ ٠ وفى عام ١٩٨٦ كاد يقترب معدل البطالة فى الريف من نظيره فى الحضر حيث بلغ ١٣,٧٪ بما يشكل نحو ٨٧٪ من معدل البطالة فى الحضر ٠

جدول (٢-٢)

تطور البطالة فى الحضر والريف حسب تعدادات السكان

(الف نسمه)

البيان	١٩٦٠	١٩٧٦	١٩٨٦
حجم قوه العمل بالالف			
حضر	٢٧٦٧	٤٣١٦	٦٥٠٤
ريف	٥١٠٠	٥٨١٥	٧١٧٤
حجم البطالة بالالف			
حضر	١١٩	٤٥٤	١٠٢٧
ريف	٥٦	٣٩٦	٩٨٥
معدل البطاله (٪)			
حضر	٤,٣	٩,٥	١٥,٨
ريف	١,١	٦,٤	١٣,٧

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئه العامة والاحصاء - تعدادات السكان ١٩٦٠،١٩٧٦،١٩٨٦

وهنا تجدر الاشارة الى أن البطالة فى الريف ليست مرادفا للبطالة في قطاع الزراعة حيث أن البطالة الزراعية جزء من البطالة الريفية ولكن نظرا لعدم وجود احصاءات للزراعة على حده من ناحية وإن الاعمال الزراعية تشكل الجزء الاعظم من الانشطة فى الريف من ناحية ثانيه ولأن القطاع الزراعى يمثل حجز الزاوية للقضاء على البطالة فى الريف من ناحية ثالثة وذلك سواء من خلال تنمية هذا القطاع أو من خلال توسيع الانشطة الاخرى التى ترتبط بنشاط الزراعة بصورة وثيقة (كما سوف يشار اليه فى معرض المقترحات التى من شأنها المساهمه فى مواجهة البطالة فى الريف) ٠ لكل ما سبق فسوف تعتمد الدراسة فى هذا الجزء على تحليل الجوانب المختلفة للبطالة الريفية ٠

وكما إختلفت الاراء حول مدى وجود بطالة مقنعه بقطاع الزراعة كما سبقت الاشارة ، فانها إختلفت ايضا حول وجود بطاله سافرة بنفس القطاع وإن كان القاسم المشترك لمبررات الرأى المنادى بعدم وجود بطالة سافرة فى قطاع الزراعة - عكس ما تشير اليه البيانات الرسمية - هو انه من غير المعقول ان تشهد الاجور الزراعية المعدلات الكبيرة فى زيادتها خلال السنوات الطويلة السابقة فى ظل وجود فائض من العماله الزراعية ، الا ان الباحث قد يختلف مع هذا الرآى ، ذلك لان نفس الشئ قد حدث فى القطاعات الاخرى للاقتصاد القومى بالرغم من وجود بطاله بهذه القطاعات ٠ وربما كان هذا الارتفاع فى الاجور الزراعية قد حدث فى اطار التطورات الاقتصادية التى شهدها الاقتصاد القومى فى ظل بداية عملية الانفتاح الاقتصادى والهجرة للعمل بالخارج وظهور النفط وهى كلها امور ادت الى ارتفاع الاسعار ومستويات المعيشة بصورة عامة ٠

وفى اطار قطاع الزراعة نفسه كانت الزيادات ليس فقط بالنسبة للاجور الزراعية ولكن ايضا بالنسبة للمدخلات الزراعية الاخرى وكذلك للانتاج الزراعى، بل وكانت زيادة دخول عناصر الانتاج الزراعى الاخرى متمثله فى عوائد حقوق التملك اكبر قليلا من زيادة الاجور الزراعية ، بحيث انخفض نصيب الاجور الزراعية من اجمالى الدخل الزراعى من ٢٤,٥٪ كمتوسط سنوى للفترة ٧٤-١٩٧٩ الى ٢٣,٨٪ عام ١٩٩٢/٩١ (١) ٠

علاوه على ذلك فإن هناك أسباب حقيقية وراء اتجاه زيادة البطالة الريفية بصفه عامة والزراعية بصفة خاصة وهو ماتحاول الدراسة القاء الضوء عليه فى هذا الجزء ٠

---

(١) معهد التخطيط القومى - التنمية الريفية ومستقبل القرية المصرية - المتطلبات والسياسات - سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ١٠٣ سبتمبر ١٩٩٦ صـ٥٦

٢-٢ عوامل زيادة عرض العمالة فى الريف

٢-٢-١ التطورات السكانيه

اذا كان حجم البطاله يتوقف على جانبى العرض والطلب على قوة العمل فإن حجم السكان وهيكل أعمارهم ومعدل نموهم السنوى علاوه على زيادة أعداد الخريجين بمعدلات أكثر من معدلات التوظيف يمثل جانب العرض ٠ وبالنسبة للبطاله الريفيه فإنه علاوه على الخصائص السكانيه المذكوره أعلاه تلعب عملية الهجرة دورا مهما ٠ وكما هو مبين بجدول (٢-٣) كان يشكل سكان الريف نحو ٧١,٨٪ من اجمالى السكان عام ١٩٣٧ وبدأت تؤثر هجرة السكان من الريف الى الحضر على الوزن النسبى لسكان الريف بصوره ملحوظه بحيث أصبحت حصة سكان الريف نحو ٦٦,٥٪ ، ٦١,٨٪ ، ٦٠٪ ، ٥٦,٢ ٪ للسنوات ١٩٤٧، ١٩٦٠ ، ١٩٦٦، ١٩٧٦ على الترتيب ٠ واذا كانت اتجاهات الهجره من الريف الى المدينه حتى عام ١٩٧٦ وهو ماتشير اليه معدلات نمو سكان الريف خلال الفترات المذكوره ، حيث انخفضت دائما عن نظيرتها فى الحضر ، إلا أن هذه الهجره أخذت فى التوقف الى حد كبير ابتداء من عام ١٩٧٦ ، حيث بلغ معدل نمو سكان الريف عام ١٩٨٦ حوالى ٣١,٣٪ مقارنة بعام ١٩٧٦ مرتفعا الى نحو الضعف ومقتربا الى حد كبير مع معدل نمو سكان الحضر خلال نفس الفتره الذى بلغ نحو ٣٢,٣٪ ٠ ومايؤكد ذلك أن الوزن النسبى لسكان الريف لم ينخفض خلال الفتره ١٩٧٦ - ١٩٨٦ إلا بنحو ٠,٢٪ ٠ إن هذا الاتجاه فى انخفاض الهجره من الريف الى المدينة من المتوقع له الاستمرار خلال السنوات التاليه لهذه الفتره وحتى الآن لأسباب عدة ، لعل من أهمها ، زيادة معدلات البطالة فى الحضر بمعدلات كبيرة وبالتالى ضيق فرص العمل ، خاصة فى ظل عودة العمالة من الخارج وتأثيرها سواء على مستوى الحضر او مستوى الريف ٠ كذلك ماحدث من تقدم فى التنمية الريفية مما أدى الى بعض التحسن النسبى فى المستويات الاجتماعيه والاقتصاديه فى الريف ٠ إن زيادة المعروض من العمالة

جدول (٢-٣)

تطور السكان فى الحضر والريف خلال سنوات التعداد

(١٩٣٧ - ١٩٨٦)

(ألف نسمه)

سنوات التعداد	اجمالى السكان	الحضر			الريف		
		عدد	معدل النمو٪	الوزن النسبى٪	عدد	معدل النمو٪	الوزن النسبى٪
١٩٣٧	١٥٩٢١	٤٤٩٢	-	٢٨,٢	١١٤٢٩	-	٧١,٨
١٩٤٧	١٨٩٦٧	٦٣٦٣	٤١,٧	٣٣,٥	١٢٦٠٤	١٠,٣	٦٦,٥
١٩٦٠	٢٦٠٨٥	٩٩٦٥	٥٦,٦	٣٨,٢	١٦١٢٠	٢٧,٩	٦١,٨
١٩٦٦	٣٠٠٧٦	١٢٠٣٣	٢٠,٨	٤٠,٠	١٧٦٩٢	٩,٨	٦٠,٠
١٩٧٦	٣٦٦٢٧	١٦٠٣٧	٣٣,٣	٤٣,٨	٢٠٥٩٠	١٦,٤	٥٦,٢
١٩٨٦	٤٨٢٥٤	٢١٢١٦	٣٢,٣	٤٤,٠	٢٧٠٣٨	٣١,٣	٥٦,٠

المصدر : حسبت من

Central Agency For Public Mobilisation and Statistics , Statistical Year Book , June 1994,.P.13 .

الريفية نتيجة نمو السكان وانحسار الهجره من الريف قد تضافر معه عودة العمالة المصريه من العراق ولقد صاحب الزيادة فى عرض العمالة فى الريف نقص مستمر فى الطلب على هذه العمالة وهو ماستعرض له الدراسة فىالجزء التالى ٠

٢٠٢٠٢ بطالة الخريجين

فى ظل التطور الاقتصادى والاجتماعى فى الريف المصرى تيسر التعليم بين أبناء الريف وبالتالى امتدت ظاهرة بطالة الخريجين الى الريف وربما بشكل أكبر منه فى الحضر إما لتوافر فرص العمل فى الحضر بمعدلات أكبر من الريف ، وإما لعدم توافر فرص العمل التى تتناسب مع قدرات وطموحات الخريجين فى الريف ٠

إن أثر بطالة الخريجين على حجم البطاله بصفه عامه يتضح من خلال مقارنة تعدادات السكان والتى تشير الى أن حصة المتعطلين المؤهلين من اجمالى المتعطلين قد ارتفعت من ٢٤,٢٪ عام ١٩٦٠ الى ٦٠,٢٪ عام ١٩٧٦ ثم وفقا لأبحاث وزارة القوى العاملة بالعينه ارتفعت هذه الحصة الى حوالى ٩٠٪ عام ١٩٨٦ (١) ٠

أما تأثيرها على البطاله الريفيه بصفه خاصه فيتضح من خلال تدنى معدل فئة الأميين أو من يقرأ ويكتب والذى بلغ ٤,٢٪ ، بينما يرتفع هذا المعدل للمؤهلات المتوسطة الى ٢٢,٧٪ ويبلغ للمؤهلات فوق المتوسطة وللمؤهلات الجامعية نحو ٢٠,٢٪ ، ١٣,٣٪ على التوالى (٢) ٠

---

١) معهد التخطيط القومى - تجربة تشغيل الخريجين بالمشروعات الزراعية وآفاق تطويرها - سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ٩١ نوفمبر ١٩٩٤ ص٦ ٠

٢) رجاء عبد الرسول (دكتور) - البطاله في الريف المصرى الظاهره والأسباب المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد - كلية الاقتصاد - جامعة القاهره ١٩٨٩ص٦٨٦ ٠

ويجدر الاشارة الى أنه وفقا لحصر فائض الخريجين الذى قامت به وزارة القوى العاملة والتدريب خلال الفترة ١٩٨٣ - ١٩٩٢ ، بلغت حصة ذوى التعليم الزراعى من مؤهلات متوسطة ومؤهلات جامعية حوالى ١٢٪ من اجمالى فائض الخريجين (١) باعتبار أن هؤلاء الخريجين يجب أن يشكلوا حجر الزاويه فى أى برامج زراعيه للقضاء على البطاله لما لديهم من خبرات نظريه مناسبه ٠

٢-٣ عوامل نقص الطلب على العماله فى الريف

إن هناك بعض التطورات الاقتصاديه التى صاحبت الفتره الماضيه فيما يتصل بقطاع الزراعة المصرى والتى أدت فيما أدت اليه الى نقص فرص العمل المتاحة مثل نمو مساحة الاراضى الزراعية من ناحية وتركز الملكية الزراعية خاصة فى ظل سياسات تمليك الاراضى الجديدة وما يصاحبه من استخدام اكبر للميكنه الزراعية من ناحية اخرى ، وهو مايؤدى الى استخدام اعداد أقل من العمالة ٠ كذلك ضآله نصيب قطاع الزراعة من اجمالى الاستثمارات المنفذه وهو ماأدى الى عدم نمو قطاع الزراعة بالقدر الكافى وبالتالى ضعف الطلب على العماله وفيما يلى استعراض لأهم العوامل التى ادت الى نقص الطلب على العماله فى الريف ٠

٢-٣-١ تطور الاراضى الزراعية

إن الاراضى الزراعية نتيجة التطور التاريخى للملكية والحيازة علاوه على ندرتها مقارنه بحجم السكان بالريف فإنها لاتوفر فرص النشاط الزراعى الا لجزء قليل نسبيا من هؤلاء السكان فوفقا لتعداد

---

(١) وزارة القوى العاملة والتدريب - دور وزارة القوى العاملة والتشغيل فى خدمة قضايا الشباب فى المجتمع المصرى - مؤتمر قضايا الشباب فى المجتمع المصرى المعاصر - معهد التخطيط القومى ١٩٩٤٠

١٩٧٦ لم توفر المساحة الاجمالية للارض الزراعية سوى لحوالى ٤٢,٨٪ من اجمالى قوة العمل بقطاع الزراعة والجزء الباقى يشكل العماله بأجر وبالتالى فإن عدم زيادة مساحة الاراضى الزراعية بالمعدلات التى تتوافق مع معدلات نمو سكان الريف يعنى دائما زيادة المعروض من العماله بأجر وهو ما يعتبر موجودا بالفعل ، حيث علاوه على انخفاض متوسط نصيب الفرد من الارض الزراعية فى الاصل، فإنه فى ظل الزحف العمرانى وتواضع المساحات المستصلحة مقارنه بمعدلات نمو السكان الطبيعية فإن متوسط نصيب الفرد من الارض الزراعية ينخفض باستمرار ، مع ان عام ١٩٩٥ شهد ، ارتفاعا مقارنا بعام ١٩٩٠ ٠ ويتجلى ذلك من خلال مقارنه معدل النمو السكانى والذى اصبح يدور حول ٢,٨٪ سنويا بمعدل نمو الاراضى المستصلحة من ناحية والمساحة المحصولية من ناحية أخرى ٠ فكما هو مبين بجدول (٢-٤)، وبالرغم من عدم الأخذ فى الحسبان للمساحة المستقطعة نتيجة الزحف العمرانى - وهى مساحة ليست بالهينه- كانت معدلات زيادة مساحة الارض الزراعية أقل من معدل نمو السكان حتى عام ١٩٨٥ ، حيث بلغ هذا المعدل ٠,٦٪ عام ١٩٨١ واستمر أقل من معدل نمو السكان بصورة ملحوظه حتى ١٩٨٤ فلم يتعد ١,٥٪ ثم وصل الى ٢,٥٪ عام ١٩٨٥ هذا مع ملاحظة أن معدلات زيادة الارض الزراعية فيما قبل عام ١٩٨١ كانت متدنيه جدا نظرا لأن عملية استصلاح الاراضى والتى كانت قد شهدت تسارع كبيرا خلال النصف الاول من الستينات والذى بلغت فيه المساحة المستصلحة فى المتوسط سنويا نحو ١٠٧ الف فدان ، أخذت تتضاءل المساحات المستصلحة بعد ذلك ونتيجة للظروف التى مرت بها البلاد بعد عام ١٩٦٧ بحيث بلغت فى المتوسط سنويا ٤٩ ألف فدان للفتره ١٩٦٥ - ١٩٧٠ وهبطت الى ألفان فقط فى المتوسط سنويا للفتره ١٩٧٢ - ١٩٧٩ (١) ٠

---

(١) معهد التخطيط القومى - التحرير الاقتصادى وقطاع الزراعة - سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٧٧) أكتوبر ١٩٩٢ ص٤٦٠

جدول (٢ـ ٤)

تطور المساحات المستصلحه والمساحات المحصوليه خلال الفتره (١٩٨١/٨٠ - ١٩٩٤/٩٣)

(ألف فدان)

السنوات	المساحه الأرضيه الزراعيه (١)	المساحه المستصلحه (٢)	معدل نمو المساحه الأرضيه (٢ : ١) ٪	المساحه المحصوليه	معدل نمو المساحه المحصوليه
١٩٨١/١٩٨٠	-	-	-	١١١٣٥	-
١٩٨٢/١٩٨١	٥٤٩٧	٣٥,٣	٠,٦	١١٢٦٢	١,١
١٩٨٣/١٩٨٢	٥٥٣٢,٣	٨٤,٤	١,٥	١١١٦٤	(٠,٩)
١٩٨٤/١٩٨٣	٥٦١٦,٧	٥٧,٩	١,٠	١١٠٦٧	(٠,٩)
١٩٨٥/١٩٨٤	٥٦٧٤,٦	٨٣,٧	١,٥	١١٠٤٣	(٠,٢)
١٩٨٦/١٩٨٥	٥٧٥٨,٣	١٤٥,٣	٢,٥	١١٢٢٠	١,٦
١٩٨٧/١٩٨٦	٥٩٠٣,٦	١٧٥,٧	٢,٩	١١٢٢٦	٠,١
١٩٨٨/١٩٨٧	٦٠٧٩,٣	١٧٤,١	٢,٩	١١٤١٩	١,٧
١٩٨٩/١٩٨٨	٦٢٥٣,٤	١٥٣,٦	٢,٥	١١٤٩٧	٠,٧
١٩٩٠/١٩٨٩	٦٤١٥,٩	١٦٢,٥	٢,٥	١١٧٧٣	٢,٤
١٩٩١/١٩٩٠	٦٥٧٣,٩	١٥٨,٠	٢,٤	١٢٣٠٥	٤,٥
١٩٩٢/١٩٩١				١٢٥٦٦	٢,١
١٩٩٣/١٩٩٢				١٢٦٠٦	٠,٣
١٩٩٤/١٩٩٣				١٢٤١٧	(٢,٥)
المتوسط			٢,٠		٠,٨

المصدر : حسب العمود رقم (١) على اساس مساحة الاراضى الزراعية فى عام ١٩٨١ من الجهاز المركزى للتعبئه العامة والاحصاء - الكتاب الاحصائى السنوى - يونيو ١٩٨٤ ثم اضيفت الارض المستصلحة فى نفس العام للحصول على مساحة الارض الزراعية لعام ١٩٨٢ وهكذا بالنسبة لباقى السنوات .

عمود "٢" من معهد التخطيط القومى - التحرير الاقتصادى وقطاع الزراعة - سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٧٧) اكتوبر ١٩٩٢ صـ٤٦ ، صـ ٥٩ .

المساحة المحصولية من الجهاز المركزى للتعبئه العامة والاحصاء -الكتاب الاحصائى السنوى- سنوات مختلفة

ثم نتيجة للنشاط الملحوظ فى عملية استصلاح الأراضى خاصة من قبل القطاع الخاص زادت المساحات المستصلحه بصوره ملحوظه بحيث تفوق معدل زيادة الأرض الزراعية لأول مرة عن معدل نمو السكان ابتداء من عام ١٩٨٧/٨٦، حيث بلغ ٢,٩٪ ، وإن كان انخفض مرة أخرى ابتداء من عام ١٩٨٩/٨٨ حتى وصل الى ٢,٤٪ عام ١٩٩١/٩٠.

وتصبح الصورة أكثر سوءا عند النظر الى المساحة المحصولية ، حيث كان معدل نموها بصوره عامة ضئيلا ، بل وفى بعض الأحيان كان سالبا ، بحيث بلغ معدل النمو المتوسط سنويا خلال الفتره ١٩٨١/٨٠ - ١٩٩٤/٩٣ نحو ٠,٨٪ .

وهكذا كان معدل نمو الرقعه الزراعيه سواء الأرضيه (٢٪) أو المحصولية (٠,٨٪) خلال الفتره المذكوره أقل من معدل نمو السكان الطبيعى وهو مايعتبر من أهم أسباب انتشار البطاله فى الزراعه بصفه خاصه وفى الريف بصفه عامه .

ومن المنتظر أن تزداد المشكله مع بداية تنفيذ القانون الجديد الذى ينظم العلاقه بين المالك والمستأجر بعد انتهاء المهلة هذا العام وماقد يصاحبه من ترك العدد غير القليل من المستأجرين خاصة وأنهم من فئه صغار الزراع .

٢-٣-٢ تطور الاستثمار

كما وأن مساحه الأرض الزراعية المتاحه تعتبر عماد أى تنمية زراعية وبالتالى اتاحة فرص أكبر للتوظف فإن الاستثمار الموظف فى قطاع الزراعة يعتبر من المحددات الرئيسية لحجم التنمية الزراعية وبالتالى ايجاد فرص عمل اضافيه ، إذ أنه يتوقف على الاستثمار المتاح امكانات تطوير أساليب الانتاج ومستوى التكنولوجيا المستخدمة فى الزراعة وكذلك امكانات اضافة أرض زراعية جديدة .

وبالرغم من ان دور الدوله كان حاكما فى مجال الاستثمار فى قطاع الزراعه ، حيث بلغت حصة الاستثمار العام نحو ٩٠٪ من اجمالى الاستثمارات المنفذه فى قطاع الزراعة خلال الفتره ٧٠/١٩٧١ - ١٩٧٩، ثم نحو ٦٠,١٪ خلال الفتره ٨٠/١٩٨١ - ٩١/١٩٩٢ (١)، إلا أن نصيب قطاع الزراعة من اجمالى الاستثمارات مقارنة بالقطاعات السلعية من ناحية وباقى القطاعات مجتمعه من ناحية أخرى كان متواضعا ولايتناسب مع قطاع الزراعة سواء من حيث اسهامه فى الناتج القومى أو من حيث أهميته فى مجال تشغيل القوى العامله وأخيرا من حيث الآمال المعقوده عليه فى المستقبل بخصوص التنميه بوجه عام وخلق فرص عمل لمواجهة حجم البطالة بوجه خاص ٠

فكما هو مبين بجدول (٢-٥) وبالرغم من مساهمة قطاع الزراعة فى توليد الدخل المحلى بنحو ١٩,١٪ فى المتوسط سنويا ، إلا أن نصيبه من اجمالى الاستثمار لم يبلغ سوى حوالى ٧,٧٪ فى المتوسط سنويا خلال الفتره ٨٠/١٩٨١ - ٠١٩٩٢/٩١ هذا فى الوقت الذى بلغت فيه حصة قطاع الصناعة من اجمالى الاستثمار خلال نفس الفترة نحو ٢٢,٩٪ فى المتوسط سنويا ، بينما كانت مساهمته فى توليد الدخل المحلى عند حوالى ١٦,٣٪ فى المتوسط سنويا (٢) ٠

٢-٢-٣ مدى استيعاب قطاع الزراعة للعمالة فى الريف

لقد انعكست التطورات السابقة الخاصة بمدى توسع الرقعة الزراعية وحجم الاستثمار المتاح لقطاع الزراعة على معدلات نمو هذا

---

(١) عبد الفتاح محمد حسين (دكتور) - التحرير الاقتصادى وآفاق الاستثمار العام فى قطاع الزراعة - معهد التخطيط القومى - مذكره خارجيه رقم (١٥٨٦) مايو ١٩٩٥ ص٠٥

(٢) حسبت من الجهاز المركزى للتعبئه العامة والاحصاء - الكتاب الاحصائى السنوى - سنوات مختلفة ٠

جدول (٢ - ٥)

تطور حصة قطاع الزراعة من الدخل المحلى والاستثمار الاجمالى

خلال الفترة (٨٠/١٩٨١ - ٩١/١٩٩٢)

(بالاسعار الجارية ومليون جنيه)

السنوات	الدخل المحلى	الدخل الزراعى		الاستثمار الاجمالى	الاستثمار الزراعى	
		قيمة	٪		قيمة	٪
٨٠/١٩٨١	١٧٠١٥,١	٣٤٢٧,٠	٢٠,١	٥٣٣٤,٤	٣٧٠,٢	٦,٩
٨١/١٩٨٢	١٩٦٣٨,٨	٣٨٩١,٥	١٩,٨	٥٢٨٦,٥	٤٥٠,٤	٨,٥
٨٢/١٩٨٣	٢٤٣٦٧,٨	٤٩٥٤,١	٢٠,٣	٧٣٠١,١	٤٨٢,٣	٦,٦
٨٣/١٩٨٤	٢٨٩٥٦,٠	٥٥٨٤,٦	١٩,٣	٦٦٩٠,٣	٥١٨,٧	٧,٨
٨٤/١٩٨٥	٣٤١٣٢,١	٦٢٠١,٠	١٨,٢	٧٢٦٣,٢	٦٦٣,٨	٩,١
٨٥/١٩٨٦	٣٩٠٥٩,٥	٧٤١٦,٣	١٩,٠	٧٦٨٧,٢	٧٦٥,٩	٩,٩
٨٦/١٩٨٧	٤٨٧٦٥,٠	١٠١١١,٠	٢٠,٧	١٤٢٥١,٨	٧٢٩,١	٥,١
٨٧/١٩٨٨	٥٨٣٨٦,٠	١١٢١٦,٠	١٩,٢	٢٠١٥٦,٦	١٤٣٥,٠	٧,١
٨٨/١٩٨٩	٦٧٢٥٤,٠	١٣٠٤٦,٠	١٩,٤	٢٠٢٠٨,٩	١٥٩٩,٠	٧,٩
٨٩/١٩٩٠	٨١٣٤١,٠	١٥٨٣٤,٠	١٩,٥	٢٢٤٩٠,١	١٧٩١,٢	٨,٠
٩٠/١٩٩١	١٠٣٣٤٤,٠	١٧٨٢٣,٠	١٧,٥	٢٤٦١٨,٦	١٨٧٣,٨	٧,٦
٩١/١٩٩٢	١٢٥٤٨٥,٠	٢٠٦٧٥,٠	١٦,٥			
المتوسط			١٩,١			٧,٧

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئه العامة والاحصاء - الكتاب الاحصائى السنوى - سنوات مختلفة

القطاع وعلى مقدرته على توليد فرص عمل جديدة فى الريف فكما يوضح جدول (٢-٦) إنخفضت حصة قطاع الزراعة من اجمالى العمالة من سنه الى اخرى ، حيث انخفضت من ٣٦,٧٪ عام ١٩٨١/٨٠ الى ٣٣٪ عام ١٩٩٢/٩١ وبحيث بلغ متوسط نصيب هذا القطاع خلال هذه الفترة حوالى ٣٤,٧٪ • وبالطبع انعكس ذلك على مقدرة قطاع الزراعة فى اتاحه الفرصة للعمالة المضافه سنويا فبعد أن كانت مساهمته فى استيعاب الزيادة السنوية نحو ١٦,٦٪ عام ١٩٨٢/٨١ انخفضت هذه المساهمه فى بعض السنوات الى مستويات متدنيه جدا حيث بلغت ٧٪ ، ٦,٤٪ عامى ١٩٨٣/٨٢ ، ١٩٨٤/٨٣ على الترتيب ، ثم ارتفعت مرة اخرى الا انها استقرت فى النهاية عند مستوى اقل من بداية الفترة المذكورة حيث بلغت ١٢,٩٪ عام ١٩٩٢/٩١ • وبحيث بلغت الطاقة الاستيعابية لقطاع الزراعة - للعماله المضافة خلال هذه الفترة نحو ١١,٩٪ فى المتوسط سنويا • وهو ما يزيد من حده مشكلة العماله فى الريف على وجه الخصوص •

٢-٤ نحو مواجهة مشكلة البطالة فى الريف

اوضحت الدراسة أن هناك مجموعة من العوامل التى أدت الى زيادة المعروض من العمالة فى الريف ، ومجموعة اخرى من العوامل ادت الى نقص الطلب على هذه العماله مما اوجد خللا تمثل فى بروز ظاهرة البطاله السافرة واشتدادها مع مرور الوقت •

ولان المجموعة الاولى من العوامل تتصل بعنصر السكان وبالتالى فإن التأثير فيها يتطلب الاجل الطويل فإن المقترحات التى تعرضها هذه الدراسة تركز فى المقام الاول على التأثير فى المجموعة الثانية من العوامل والمتعلقة بجانب الطلب على العماله •

جدول (٢ - ٦)
تطور الوزن النسبى للعماله الزراعية ومدى مساهمه قطاع الزراعة
فى توظيف العماله الجديدة خلال الفترة (٨٠/١٩٨١ - ٩١/١٩٩٢)

(الف عامل)

السنوات	اجمالى العماله عدد	العماله فى قطاع الزراعة		الزيادة السنوية		نسبة زيادة العمالة الزراعية الى زيادة العماله الاجمالية (٪)
		عدد	٪	اجمالى العماله عدد	العمالة الزراعية عدد	
٨٠/١٩٨١	١١٤٣٩,١	٤٢٠٠,٠	٣٦,٧	-	-	-
٨١/١٩٨٢	١١٧٢٤,٩	٤٢٤٧,٥	٣٦,٢	٢٨٥,٨	٤٧,٥	١٦,٦
٨٢/١٩٨٣	١٢٢٦٩,٦	٤٢٨٥,٧	٣٤,٩	٥٤٤,٧	٣٨,٢	٧,٠
٨٣/١٩٨٤	١٢٨٧٦,٨	٤٣٢٤,٣	٣٣,٦	٦٠٧,٢	٣٨,٦	٦,٤
٨٧/١٩٨٨	١٢٣٥١	٤٣٨١,٠	٣٥,٥	(٥٢٥,٨)	٥٦,٧	-
٨٨/١٩٨٩	١٢٧١٥	٤٤٣٢,٠	٣٤,٩	٣٦٤,٠	٥١,٠	١٤,٠
٨٩/١٩٩٠	١٣٠٩٠	٤٤٨٣,٠	٣٤,٢	٣٧٥,٠	٥١,٠	١٣,٦
٩٠/١٩٩١	١٣٤٨٩	٤٥٣٥,٠	٣٣,٦	٣٩٩,٠	٥٢,٠	١٣,٠
٩١/١٩٩٢	١٣٩٠٠	٤٥٨٨,٠	٣٣,٠	٤١١,٠	٥٣,٠	١٢,٩
المتوسط			٣٤,٧			١١,٩

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئه العامة والاحصاء - الكتاب الاحصائى السنوى - سنوات مختلفة ٠

إن أى استراتيجية ممكنه لمواجهه ظاهرة البطاله فى الريف يجب ان تركز على المتغيرات الاقتصادية التى من شأنها رفع معدل نمو قطاع الزراعة بما يؤدى الى ظهور ونمو العديد من الانشطة الاخرى المرتبطة بالنشاط الزراعى وبالتالى خلق المزيد من فرص العمل سواء للمشتغلين بالزراعة أو للخريجين بالريف ولعل العنصر الحاكم فى هذا المجال يتمثل فى زيادة الرقعة الزراعية عن طريق التوسع الافقى بالقدر الذى يؤدى الى زيادة هذه الرقعة بمعدلات تفوق معدلات زيادة السكان ٠

إن تحقيق زيادة الرقعة الزراعية يتطلب توفير المناخ المناسب الذى يتمثل فى اتخاذ الاجراءات الضرورية لمشاركة القطاع الخاص بصورة فعاله اذ أن اقتصار هذه العملية على جهود الدولة لايجعل المساحات المستصلحة ترقى الى طموح الاهداف الخاصة بتوفير فرص عمل تساهم بصورة معقوله فى مواجهة حجم البطالة ،فعلى سبيل المثال وضعت الدولة اهداف طموحه فى الخطط الخمسية المتعاقبة لاستصلاح الاراضى وتوزيعها على الخريجين ولكن عجز التنفيذ عن تحقيق هذه الاهداف ادى الى تواضع مساهمة ذلك فى مواجهة بطالة الخريجين ، حيث لم يوفر مشروع توزيع الاراضى على الخريجين خلال الخطة الخمسية ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٩٢/٩١ الا لنحو ١,٢٪ من اجمالى الخريجين فى مرحلة التخصيص ، وحوالى ٠,٤٪ من اجمالى الخريجين فى مرحلة استلام الأرض وممارسة النشاط الزراعى فعلا ، كما لم يساهم المشروع فى خلق فرص عمل إلا بنحو ٠,٧٪ من فرص العمل التى توافرت للخريجين خلال هذه الفتره (١) ٠

ويشكل مشروع ترعة السلام ومايلازمه من عملية استصلاح للأراضى الزراعية الى جانب مشروع توشكى وتعمير الوادى الجديد الأمل فى كسب مزيد من الأرض الزراعية بالقدر الذى يمكن معه احداث عملية تنمية ليست زراعية فحسب وإنما تنمية اقتصادية شموليه تؤدى الى خلق فرص عمل تتناسب مع حجم البطاله ٠

---

(١) معهد التخطيط القومى - تجربة تشغيل الخريجين بالمشروعات الزراعيه مرجع سابق ص ٤٢٠

إن أهمية النظر الى التنمية الزراعية فى المناطق الجديده فى إطار منظومة تضم إلى جانب النشاط الزراعى مجموعه أخرى من الأنشطه التى ترتبط مباشرة بقطاع الزراعة مثل التصنيع الزراعى والصناعات الحرفيه الصغيره كوسيلة فعاله لمواجهة مشكلة البطالة أوضحتها الكثير من الدراسات منها دراسة أوضحت أن صناعة الأغذية المحفوظه يمكن أن تساهم فى إمتصاص العمالة الزراعية الفائضه بحوالى ٢٤٪ (١) ٠ وعلاوة على مساهمة هذه الأنشطه بصورة مباشرة فى خفض حجم البطالة نتيجة خلق فرص عمل جديدة ، فإن هذه الأنشطة تؤدى أيضا الى زيادة الدخول فى الريف مما قد يؤدى الى زيادة المقدرة الاستثمارية فى المستقبل وبالتالى زيادة معدلات التنمية بما قد يؤدى الى خلق فرص عمل إضافية ٠

هذا بالاضافه الى أن هذه الصناعات الصغيره والحرفيه والمرتبطة بالنشاط الزراعى لاتحتاج الى رؤوس أموال كبيرة وبالتالى السهولة النسبيه لعملية تمويل هذه الأنشطة وخاصة عند التركيز على بعض الصناعات التى تمتاز بإنخفاض التكلفه الاستثماريه اللازمه لخلق فرصة العمل مثل تجفيف الفاكهه ، وصناعة الألبان ،وعصر وإستخراج الزيوت ، وتجهيز وتعبئه البقوليات ، حيث بلغت تكلفة فرصة العمل فى هذه الانشطة نحو ٥٠،٣٤،٦٤،٦٠ الف جنيه على الترتيب (٢) ٠

ولكن حتى تؤتى مشروعات استصلاح الاراضى المشار اليها اعلاه ثمارها بالشكل المرجو يجب أن تراعى عملية توزيع الاراضى فى هذه المناطق بعض المبادئ ، لعل من أهمها عدم التركيز والاعتماد على الشركات والمشروعات

---

١) سمير رياض مكارى (دكتور) - دور الصناعات الريفيه فى امتصاص فائض العمالة الزراعية فى مصر مع اشارة خاصة الى صناعة الأغذية المحفوظه - المؤتمر العلمى السنوى الرابع عشر للاقتصاديين المصريين "الموارد البشرية والبطاله" - الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ٢٣-٢٠ نوفمبر ١٩٨٩ ص٣١٦ ٠

٢) معهد التخطيط القومى - تجربة تشغيل الخريجين بالمشروعات الزراعية مرجع سابق صـ ٤٤ ٠

الاستثمارية الكبيرة والتى ربما تلجأ اليها الدولة لتوفير مشكلة التمويل والتى تفوق طاقة الدولة وخاصة فى ظل ضخامة هذين المشروعين ٠ وبالرغم من هذه الحقيقة الا انه على الدولة أن تحاول اعطاء جزء معقول من هذه الاراضى لصغار المزارعين الخريجين ، ذلك إن اشراك صغار المزارعين والخريجين الى جانب المشروعات الاستثمارية عند تخطيط هذه الاراضى يعتبر ضرورة من خلال امرين :اولهما ان الاراضى لدى صغار المزارعين والخريجين الذين يعتمدون على الاسلوب كثيف العمل سوف تؤدى الى خلق فرص عمل بمعدل اكبر من المشروعات الاستثمارية والتى تعتمد بصورة اكبر على كثافة رأس المال ٠ أما الامر الثانى فإن وجود صغار المزارعين والخريجين سوف يساعد على قيام مجتمعات متكاملة ومتوازنه والتى علاوه على مساعدتها فى خلخلة السكان بالوادى القديم فإنها سوف تشكل مصدرا للعماله المستقبلية سواء اللازمه للمشروعات الاستثمارية الزراعية أو للانشطة المرتبطة الاخرى ٠

وعلاوه على ضرورة التركيز على المزارع الصغير الذى لديه الخبرة الزراعية اللازمه وكذلك لمواجهة البطالة المحتمله داخل هذه الفئه نتيجة انتهاء المهله التى اعطاها قانون الايجارات الزراعية الجديد والذى سيترتب عليه اخلاء الكثير من هؤلاء الزراع للاراضى التى كانوا يستأجرونها ، علاوه على ذلك فيجب التركيز داخل فئه الخريجين على هؤلاء أصحاب المؤهلات الزراعية والذين يشكلون كما سبق الاشارة نحو ١٢٪ من اجمالى بطاله الخريجين ، اذ أن هؤلاء الخريجين اذا ما نظر الى الموضوع من الناحية الاقتصادية يتمتعون بالخبرة النظرية والتى سوف تساعدهم على العمل من الناحية التطبيقية ٠ والدليل على ذلك أن نتيجة لبعض الابحاث الميدانية لوحظ أن الانتاجية للفدان لدى الخريجين اصحاب المؤهلات الزراعية تفوق الانتاجية لدى الخريجين اصحاب المؤهلات غير الزراعية بالنسبة لجميع المحاصيل موضوع الدراسة وكذلك الحال بالنسبة لصافى عائد الفدان (١) ٠

---

١) خديجة محمد فهمى (دكتوره) اثر اهم الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للخريجين فى تحقيق الكفاءة الانتاجية بالاراضى الجديدة - الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعى القاهرة ١٩٩٣ ٠

والعامل الثانى الهام والمؤثر على معدلات نمو قطاع الزراعة وبالتالى امكانية خلق فرص عمل جديدة هو الاستثمار - إن ضرورة ايجاد الاليات المناسبة لحفز الاستثمار الخاص نحو قطاع الزراعة لاتنبع فقط من خلال عدم كفاية الاستثمار الموظف فى قطاع الزراعة - كما اوضحت الدراسة - وانما ايضا من كون أن القطاع الخاص مازال يتجه نحو الانشطة الزراعية الاخرى دون الاهتمام الكافى بأنشطة استصلاح واستزراع الاراضى ، حيث بلغت حصة مشروعات استصلاح واستزراع الاراضى من المشروعات الاستثمارية الزراعية التى وافقت عليها الهيئه العامة للاستثمار للقطاع الخاص حتى ١٩٩٠/١٢/٣١ نحو ١٦٪ برأسمال ٧,٧٪ من اجمالى رؤوس اموال هذه المشروعات وبحوالى ٧,٩٪ من اجمالى تكلفة هذه المشروعات، بل وانخفضت هذه النسب فى حالة المشروعات التى بدأت النشاط فعلا لتصبح ١٥,٩٪ ، ٥,١٪ ، ٦,٢٪ لكل نسبة على الترتيب (١) ٠

ويمكن تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار فى مجال استصلاح واستزراع الاراضى وكذلك فى مجال الانشطة الاخرى المرتبطة بالنشاط الزراعى مثل الصناعات الغذائية والصناعات الصغيرة والحرفية عن طريق العديد من ادوات السياسة المالية والنقدية كما حدث فى العديد من الدول ٠ فمثلا فى بلجيكا والمانياالاتحادية وايطاليا والهند قامت هذه الدول بمنح الصناعات الريفية معونات نقدية ، واعفاءات من ضرائب الدخول وضرائب الصفقات التجارية ٠ كذلك فى انجلترا قامت الحكومة بمنح الصناعات الريفية علاوه على كل عامل توظفه وبذلك كانت تشجع الصناعات الريفية من ناحية وتستخدم الفنون الانتاجية كثيفة العمل من ناحية اخرى ٠ كما نجحت فرنسا عن طريق الانواع المختلفة من القروض بأسعار فائدة منخفضة نسبيا للصناعات الريفية مقارنه بالصناعات الحضرية فى تشجيع الصناعات الريفية (٢) ٠

---

١) عبدالفتاح حسين (دكتور) - التحرير الاقتصادى وآفاق الاستثمار العام فى قطاع الزراعة - مرجع سابق صـ ١٦

٢) سميحة السيد فوزى - سياسة مواجهة مشكلة البطالة فى مصر - رؤية من خلال تجارب بعض الدول الاخرى - مؤتمر البطالة فى مصر - المؤتمر الاول لقسم الاقتصاد - كلية الاقتصاد - جامعة القاهرة ١٩٨٩ صـ ١٠٦٦

الفصل الثالث

الزراعه والمحافظه على البيئه والحد من التلوث

٣-١ مقدمه
٣-٢ الوضع البيئى الراهن للأراضى الزراعيه
٣-٣ النتائج الاقتصاديه والاجتماعيه لهدر الموارد الأرضيه الزراعيه
٣-٤ بعض المقترحات للحد من التلوث والهدر البيئى للأراضى الزراعيه

الفصل الثالث

الزراعه والمحافظه على البيئه والحد من التلوث

٣-١ مقدمـــه

تتميز جمهوريه مصر العربيه بوجود مساحات شاسعه من الصحارى يمر بها النيل مكونا وادى ضيق حتى الدلتا ، حيث تتواجد المساحات الصالحه للزراعه ، وتبلغ مساحة الأراضى الزراعيه حوالى ٧,٣ مليون فدان ، أى حوالى ٣٪ من المساحه (١) الكليه للجمهوريه ٠

ويتركز معظم سكان مصر حول هذا الوادى والدلتا بكثافه عاليه ٠ كما تتمركز الأنشطه الصناعيه حول نهر النيل وبعض المناطق الساحليه ، ومن أهم التجمعات الصناعيه ، القاهره الكبرى والأسكندريه وبعض محافظات الوجه البحرى ٠

وتواجه الزراعه المصريه مشكلات عديده منها ارتفاع معدل النمو السكانى السنوى مقارنة بمعدل النمو السنوى للأراضى الزراعيه ، حيث بلغ الأول نحو ٢,٣٨٪ عام ١٩٩٤ ، فى حين بلغ الثانى نحو ٢,١٪ ٠

هذا الى جانب التدهور البيئى للأراضى الزراعيه ٠ لذا سيتناول هذا الجزء من الدراسه عدة موضوعات تتمثل فى التعرف على الوضع البيئى الراهن للموارد الأرضيه ، وأسباب التلوث والهدر البيئى لها ونتائجه ، ومحاولة وضع بعض المقترحات للحد من هذا التلوث وهدر الأراضى الزراعيه ٠

---

(١) وزارة الزراعه واستصلاح الأراضى ، استراتيجية التنمية الزراعية فى مصر فى التسعينات ، ١٩٩١ ٠

٣-٢ الوضع البيئى الراهن للأراضى الزراعيه

تعانى الزراعه المصريه حاليا عدة مشكلات من بينها مشكلتى الهدر والتلوث البيئى للأراضى الزراعية ، هذا الى جانب محدودية الموارد المائيه المتاحة للزراعة ، وتلوث المجارى المائيه المستخدمه فى الرى ، ومشاكل الصرف الزراعى والصناعى والصحى ٠

ونظرا لمحدودية الموارد الأرضيه فإن المحافظه عليها وعلى خصوبة التربه وصيانتها والقضاء على مسببات الهدر والتلوث تعتبر من الأمور الهامه٠ ويمكن التركيز على مواجهة نوعين من التحدى للزراعة المصريه هما :

١- وجود فاقد وهدر للموارد الأرضيه الزراعيه بفعل الانسان ٠

٢- تلوث البيئه الزراعيه ٠

بالاضافه الى المشاكل البيئيه للأراضى الزراعيه بفعل الانسان هناك مشاكل بيئيه طبيعيه ، كظاهرة التصحر التى تتعرض لها بعض الأراضى القريبه من مناطق الكثبان الرمليه ، وارتفاع ملوحة الأراضى القريبه من البحر المتوسط ٠٠٠الخ (١) ٠

٣-٢-١ أسباب الفاقد والهدر للموارد الأرضيه الزراعيه

١- استقطاع مساحات كبيره من الأراضى الزراعيه لاقامة المبانى والمنشآت الصناعيه أو الطرق المرصوفه ٠

٢- التفتيت الحيازى ، نظرا لوجود حدود وحواجز بين الأراضى الزراعيه التى تتسم بقزمية مساحتها التملكيه ومزارعها الصغيره، والتى تزداد بمرور الزمن نتيجة للتوارث أو

---

(١) لمزيد من التفصيل ارجع الى معهد التخطيط القومى ، الآثار البيئيه للتنميه الزراعيه ، قضايا التخطيط والتنميه فى مصر رقم (٨٣) ، ١٩٩٣ ، ص ص ١٠١ - ١١١ ٠

البيع، ويوضح جدول (٣-١) المساحات المستقطعه من الأراضى الزراعيه نتيجه للتجريف والزحف العمرانى عليها حتى عام ١٩٩٠ ٠

٣- تدهور خصوبة الأراضى الزراعيه وانخفاض جدارتها الانتاجيه، حيث قدر الفقد فى اجمالى الانتاج الزراعى نحو (١) خصوبة التربه ١٠٠٪ نتيجة لتدهور

٤- سوء الصرف الزراعى ، حيث كانت المواد الرماليه لطمى النيل تعمل على ابقاء نفاذية التربة عند معدلها المناسب لتصبح جيده الصرف ٠

٥- تجريف الأراضى الزراعيه ، وبيع الطبقات السطحيه منها والمحتويه على العناصر الغذائيه اللازمه لزراعة المحاصيل٠

٦- فقدان مصدر تجديد خصوبة التربه الزراعيه ، نتيجة لفقد طمى النيل بعد بناء السد العالى ٠

٧- التكثيف الزراعى على وحدة المساحة بالأرض الزراعيه ، يؤدى الى تدهور خصوبة التربه الزراعية ، نظرا لعدم تعويض التربه بالتسميد اللازم والكافى ٠

٨- عدم وجود نظام كاف يسمح برصد التغيرات فى خصوبة التربه عند حدوثها وربط سياسات التسميد بطريقة استعمال الأرض والتغيرات المستمره فى مستوى خصوبتها، مع عدم اتباع الزراع للتوصيات السماديه لوزارة الزراعة ٠

---

(١) جهاز شئون البيئة ، وأكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا ، التقرير الوطنى عن البيئه فى مصر ، ١٩٨٥ ٠

جدول (٣-١)
الفاقد من الموارد الأرضيه الزراعيه نتيجه التجريف
والزحف العمرانى عليها ، حتى عام ١٩٩٠

المحافظات	المساحات المجرفه بالفدان	أراضى التبوير بالفدان	مساحات البناء على الأراضى الزراعيه بالفدان	الاجمالى بالفدان
الدقهليه	٣٧٦,٢	٥٧١٢,٥	٢٣٨٠,٣	٨٤٦٩,-
البحيره	١٢٢٧,٢	٧٥١,٢	٦١٠,٥	٢٥٨٨,٩
المنوفيه	١٠٦٤,٩	٤٣٠,٧	٩٧١,٧	٢٤٦٧,٣
الغربيه	٨٠٦,٨	٩٦٦,٩	١٥٥٦,٧	٣٣٣٠,٤
دمياط	٢٧,٢	٣٩٨,٣	٣٦٢,١	٧٨٧,٦
كفر الشيخ	٢٢٩,٦	٨٨٨,٤	١٣٩٨,٣	٢٥١٦,٣
الجيزه	١٣٩٧,-	٨٤٩,٢	١٢٦٣,٦	٣٥٠٩,٨
الاسماعيليه	-	٢,٤	١٤,٥	١٦,٩
القليوبيه	٧١٠,٧	٢٨١٠,٣	٤٥٣٨,٣	٨٠٥٩,٣
الشرقيه	٢٣٠٠,٦	٧٤٠,٥	١٦٢٩,٣	٤٦٧٠,٤
السويس	-	٩٣,-	١٦,٨	١٠٩,٨
القاهره	١٥,٢	٤٢٣,١	٢١١١,٥	٢٥٤٩,٨
الاسكندريه	-	٢٤٧,-	٤٧٤,٩	٧٢١,٩
بنى سويف	٣٧,٢	٣٢٦,٥	١٦٥٦,٤	٢٠٢٠,١
الفيوم	٢٩٥,٨	٢٧٥,٥	٧١٤,٤	٢٢٨٥,٧
أسيوط	٢٦٩,٨	٢٠,٦	٥١٠,٥	٨٠٠,٩
قنا	٢٤٣,٤	١٨٧,٨	٩١٥,٥	١٣٤٦,٧
المنيا	٣٥,٧	١٠٥٥,٨	١٥٨٩,٣	٢٦٨٠,٨
سوهاج	٤١٥,٧	٧٢,٧	١٠٨٠,٥	١٥٦٨,٩
أسوان	٤٩,٢	٤٥,٣	١٣٨,-	٢٣٢,٥
اجمالى الجمهورية	٩٥٠٢,٢	١٦٢٩٧,٧	٢٣٩٣٣,١	٤٩٧٣٣

المصدر :

نجوان سعد الدين عبد الوهاب ، دراسة اقتصادية لبعض مشروعات تحسين الأراضى الزراعيه فى ج.م.ع ، رسالة دكتوراه ، قسم الاقتصاد الزراعى ، كلية الزراعة ، جامعة القاهره ، ١٩٩٢ .

٣-٢-٢ تلوث البيئه الزراعية

بالرغم من أهمية الموارد الأرضية الزراعيه الا أنها تواجه العديد من صور التلوث البيئى ، والذى يمكن تعريفه بأنه "حاله من عدم النقاء أو عدم النظافه [١]، أو أنها كل عملية تنتج مثل هذه الحاله • وينتج التلوث نتيجة اضافة الملوثات الى البيئه بكميات تؤدى الى تخريب الوضع الطبيعى للتوازن البيئى بدرجه تهدد حياة الكائنات الحيه عامة ، مثل استخدام المبيدات والمخصبات بكميات كبيره ••• الخ" •

كما يعرف التلوث البيئى على أنه "تغيير غير مرغوب فى الخواص [٢] الطبيعيه أو الكيمائيه أو البيولوجيه للبيئه المحيطه ، ينتج عنه اضرار لحياة الانسان أو غيره من الكائنات الأخرى أو يسبب تلف التراث والأصول الثقافيه ذات القيمه البحثيه كالمتاحف وماتحويه من آثار قيمه • ويرجع منشأ التلوث الى عوامل ثلاثه أما طبيعيه أو بفعل الانسان أو كناتج لعملية التنمية البشريه سواء الزراعيه أو الصناعيه • "

ويمكن حصر أسباب تلوث البيئه الزراعيه فيما يلى :

١- الاسراف فى استخدام مياه الرى ، مما أدى الى ارتفاع مستوى الماء الأرضى ، وزيادة قلوية الأراضى الزراعيه ، مما يؤدى الى تحول بعض العناصر الغذائيه المذابه فى مياه الرى لعناصر غير قابله لامتصاص النبات لها •

٢- الاسراف فى استخدام الأسمدة الكيماوية ، بما يزيد عن حاجة المحاصيل ، ويؤدى ذلك الى ظهور بقايا لهذه الأسمده فى ثمار

---

[١] السيد عبد العاطى السيد (د) ، الانسان والبيئه ، دار المعرفه الجامعيه ، الاسكندريه ، ١٩٩٠ •

[٢] على زين العابدين (د) ، محمد بن عبد المرضى عرفات (د) ، تلوث البيئه ثمن المدنيه ، المكتبه الأكاديميه ، القاهره ، ١٩٩٢ •

المحاصيل الزراعيه ، والاضرار بالتجاره الخارجيه لها ٠ وقد أوضحت دراسة (١) لمجلس شئون البيئه بأكاديمية البحث العلمى أن كمية الأسمدة الزراعية المستخدمه فى مصر تبلغ حوالى ٥,٥ مليون طن/السنه ، فى حين يستهلك النبات منها حوالى ٢,٣ مليون طن/السنه ويفقد منها حوالى ١,١ مليون طن/السنه بالتطاير ، ٢,٢ مليون طن/السنه يتسرب لمياه الصرف الزراعى والمياه الجوفيه ، كما أوضحت الدراسه أن قصب السكر يستهلك ١٥٪ فقط من الأسمده النتروجينيه المضافه اليه ، والقمح يستهلك ٥٠٪ فقط منها ، بينما يوجد عجز فى الأسمده البوتاسيه بالتربه الزراعيه ٠

٣- الاسراف فى استخدام المبيدات الحشريه ، والذى أدى الى تلوث المجارى المائيه والتربه والنباتات وموت الأعداء الطبيعيه للآفات بالتربه ، وظهور بقايا لهذه المبيدات فى ثمار المحاصيل الزراعيه، بالاضافه الى ازدياد الأمراض الناتجه عن تعرض الانسان والحيوان لبقايا هذه المبيدات وخاصة الممنوع تداوله عالميا منها٠ وتنقسم المبيدات الكيماويه لنوعين من المبيدات ، أحدهما عضوى (٢) لايقاوم التحلل ، والثانى مبيدات عضويه تقاوم التحلل وتبقى لفتره طويله ولها قدرة تراكمية فى الانسجه الحيه ، مثل مبيد الـ د٠د٠ت ، والالدرين ٠٠٠ الخ ٠ وهى تتسرب الى مياه الصرف الزراعى وتلوثها ، ويوجد فى كفر الزيات مصنع لانتاج مبيد الـ د٠د٠ت ، يصدر انتاجه الى الدول الأفريقيه التى تلوث بها نهر النيل ٠ كما يستخدم فى مصر مبيد البيلوسين لمكافحة قواقع البلهارسيا وبعض الحشائش المائيه ويسبب هذا المبيد تدهور لمياه نهر النيل ٠

---

(١) جمال محمد غيطاس ، التسمم بحيل الأرض الزراعيه الى التقاعد ، مجله التنميه والبيئه ، ١٩٩٠ ٠

(٢) فايق أمين نصير ، بعض الأثار الضاره لتلوث البيئه المائيه المصريه على المنظومه الحيويه ، بحث دبلوم معهد التخطيط القومى ، ١٩٩٥ ٠

٤- سوء الصرف الزراعى ، والذى نتج عن الاسراف فى استخدام مياه الرى وارتفاع مستوى الماء الأرضى ، وظاهرة التغدق فى الأراضى الزراعية وارتفاع نسبة القلويه بها ٠

٥- استخدام مياه الصرف الصحى والصناعى دون معالجة فى رى الأراضى الزراعيه ، يؤدى الى زيادة نسب العناصر الثقيله بالتربه (رصاص - نحاس - كادميوم ٠٠٠ الخ) وتعتبر أخطر السموم والملوثات التى تصل الى التربه الزراعيه ، فوجودها فى التربه بنسب غير طبيعيه وغير متوازنه يضعف انتاجيتها ، بالاضافه الى تراكم هذه السموم فى النباتات التى تزرع فيها ، ومن ثم تنتقل للانسان والحيوان على حد سواء ، مما يضر بصحة الانسان والحيوان معا ٠

وقد أوضحت احدى الدراسات (١) أن ٨٠٪ من مخلفات الصرف الصحى يتم التخلص منها فى الترع والمصارف العموميه دون تنقيه، مما يسبب خطورة على الصحه العامه والبيئه الزراعيه ٠ وفى دراسة أخرى (٢) تبين منها أن هناك ٢٨ شركة صناعيه تصرف مخلفاتها فى النيل وفروعه ، ٤٤ شركه تصرف مخلفاتها فى المصارف الزراعيه ، ولم تتمكن الدراسة من معرفة كميات المخلفات الناتجه عن الصرف الصناعى ٠ وأثبتت الدراسه أن الصرف الصناعى للشركات موضع الدراسه يحتوى على العناصر الثقيله السامه كالنيكل والحديد والكروم والكوبلت ٠٠٠ الخ بنسب مختلفه حسب نوع النشاط ، وأوضح التحليل أن ٥٥٪ من مخلفات الصرف الصناعى تصرف فى المجارى المائيه ، ١٢٪ فى البحار والأراضى المجاوره ، ٣٣٪ فى شبكات الصرف الصحى ٠

---

١) مجلة التنميه والبيئه ، رجاء رزق (د) ، تلوث البيئة الزراعيه ، القاهره ١٩٨٨ ٠

٢) جمال محمد غيطاس ، التسمم بحيل الأرض الزراعيه الى التقاعد ، مرجع سابق ٠

٦- انعدام الوعى البيئى والعادات السيئه للريفيين وتخلصهم من المخلفات الآدميه فى المجارى المائيه ، وأيضا التخلص من الحيوانات النافقه فى تلك المجارى ... الخ ، كلها عوامل تؤدى الى تلوث البيئه الزراعيه من خلال تلوث المجارى المائيه .

ويوضح جدول (٣-٢) الفقد البيئى للموارد الأرضيه وحجم التلوث للبيئه الزراعيه .

٣-٣ النتائج الاقتصادية والاجتماعية لهدر الموارد الارضية الزراعية

يعد هدر الموارد الارضية الزراعية عثره فى طريق تحقيق التنمية الزراعية ، المستدامه واهدافها وبرامجها المختلفة وسوف نركز هنا على كل من النتائج الاقتصادية والنتائج الاجتماعية :

٣-٣-١ النتائج الاقتصادية لهدر الموارد الارضية الزراعية :

١) تناقص المساحات الزراعية نتيجه فقد وهدر مساحات زراعية لاغراض غير زراعية .

٢) انخفاض خصوبة التربة أو انخفاض قدرتها الانتاجية ، وهذا يستلزم المزيد من برامج تحسين وصيانه الاراضى الزراعية ، وبالتالى ارتفاع التكاليف الاستثمارية اللازمه لقطاع الزراعة .

٣) انخفاض معدل نمو الانتاج الكلى سواء الانتاج النباتى أو الحيوانى أو الداجنى أو السمكى ، مقارنة بمعدلات النمو السكانى .

٤) تدمير الغطاء النباتى (المراعى الطبيعية) اللازمه لتربية الماشية والحيوانات الاخرى ، والتى تعتبر مصدرا للبروتين الحيوانى .

٥) انخفاض الكميات المتاحه للتصدير من المنتجات الزراعية ، نتيجه لتغطية الاحتياجات المحلية من الانتاج الزراعى ، وهذا يؤدى الى عجز فى الميزان التجارى الزراعى ، وبالتالى انخفاض حصيلة النقد الاجنبى ، أى خلل فى صالح المنتجات المستوردة .

جدول (٣- ٢) الفقد البيئى للموارد الأرضيه الزراعيه ، وحجم التلوث للبيئه الزراعيه

البيان	الوحده	الأسباب	النتائج
مساحة الأراضى[1] الزراعيه[2] المستقطعه خلال الفتره (١٩٥٢-١٩٩٠)	١,٢٥ مليون فدان	التجريف والزحف العمرانى	فقد مورد طبيعى للانتاج الزراعى ، أدى لفقد فى مردود الانتاج الكلى
نسبة مساحة الأراضى[3] الزراعيه[4] الضعيفه (الدرجتين الثالثه والرابعه)	٣٧,٣٪ متوسط الفتره (١٩٦٦-١٩٩٧) ٤٩٪ من اجمالى مساحة الأراضى الزراعيه حتى عام ١٩٧٣	فقد طمى النيل التجريف نقص التسميد العضوى بالكميات المناسبه التكثيف الزراعى	انخفاض خصوبة التربه ودرجاتها الانتاجيه ٠ انخفاض انتاجية الفدان وبالتالى انخفاض الانتاج الكلى
متوسط نصيب[5] الفرد المصرى من اجمالى المساحه المنزرعه	٣,١ قيراط عام ١٩٨٦ ٢,٧ قيراط عام ١٩٩٤	تبوير الأراضى الزراعيه والزحف العمرانى على الأراضى الزراعيه	فجوه غذائيه نظرا لانخفاض الانتاج الكلى للحاصلات الزراعيه ٠ زيادة التكثيف الزراعى وانخفاض خصوبة التربه ودرجاتها الانتاجيه
متوسط نصيب[6] الفرد الريفى من المساحه المنزرعه	٥,٦ قيراط عام ١٩٨١ ٤,٩ قيراط عام ١٩٩٤	تبوير الأراضى الزراعيه والبناء عليها	ارتفاع نسبة الفقر زيادة التكثيف الزراعى وانخفاض الانتاجيه، وخصوبة الأراضى ٠ زيادة حجم التلوث البيئى نظرا لاستخدام المزيد من الأسمده والمبيدات
نصيب فدان الأرض[7] الزراعيه من الأسمده الكيماويه عام ١٩٩٠ فى مصر، مقارنه بالنسب العالميه	٤٨٠ كجم/الفدان فى مصر ١٠٢ كجم/الهكتار فى الولايات المتحده الأمريكيه ٤٥كجم/ الهكتار فى تركيا	انخفاض خصوبة التربه زيادة معدلات التكثيف الزراعى عدم وجود وعى بيئى عند المزارعين بالكميات المطلوبه من الأسمده لكل محصول	زيادة نسب التلوث بالعناصر الثقيله بمياه الرى والتربه ٠ ظهور بقايا للأسمده فى الحاصلات المنتجه وفقد أسواق استيرادها زيادة الحالات المرضيه الناتجه عن التلوث البيئى للانسان والحيوان والنبات ٠
ارتفاع منسوب الماء الأرضى بالتربه الزراعيه	-	الاسراف فى استخدام مياه الرى ، وعدم كفاءة نظام الصرف الزراعى	ارتفاع درجة قلوية التربه الزراعيه، وتحول المواد الغذائيه الذائبه لمواد غير قابله للامتصاص بالنسبه للنبات ، وموت جذور النباتات وانخفاض الانتاجيه ٠ انخفاض خصوبة التربه ، وتلوثها ٠

تابع جدول (٢) النقد البيئي للموارد الأرضيه الزراعيه ، وحجم التلوث للبيئه الزراعيه

البيان	الوحده	الأسباب	النتائج
تغدق الأراضى الزراعيه	-	انخفاض مستوى الأرض بعد التجريف عن الأراضى المجاورة الغير مجرفه	ارتفاع مستوى الماء الأرضى ٠ ارتفاع نسب القلويه بالتربه الزراعيه ٠
تلوث الأراضى[٨] الزراعيه بمياه الصرف الزراعى	١٥ مليار م٣ سنويا من مياه الرى	زيادة تركيز النترات فى مياه الصرف الزراعى نتيجة لتسرب حوالى ٢,٢ مليون طن أسمدة سنويا بالاضافه للمبيدات الحشريه ٠	تلوث المجارى المائيه والمصارف ببقايا الأسمده والمبيدات الكيماويه ظهور بقايا للأسمده والمبيدات فى المحاصيل والأسماك ٠ قتل بكتريا الخصوبه بالتربه اختلال التوازن البيئى بالتربه وأثره الضار على نمو المحاصيل ٠
تلوث المسطحات[٩] المائيه بالمخلفات الصناعيه السائله	٥٤٩ مليون م٣ / السنه (صرف مصانع وزارة الصناعه فقط) ٠	صرف مخلفات المصانع السائله دون معالجة بالمسطحات المائيه	ارتفاع نسب العناصر الثقيله بالمسطحات المائيه وتلوثها بالمواد السامه ٠ ضرر على صحة الانسان والحيوان والنبات ، نتيجة لتلوث مياه الرى ٠
تلوث فرع رشيد[١٠] بمياه الصرف الصحى	٣٠٠ ألف م٣/ اليوم	التخلص من مياه الصرف الصحى فى فرع رشيد	تلوث المياه تلوث الأراضى الزراعيه اضرار صحيه للانسان والحيوان ٠ والضرر على النباتات ٠ انخفاض خصوبة التربه وزيادة قلويتها ٠
تلوث مياه النيل[١١]	-	استخدام مبيد البيلوسيد فى مكافحة قواقع البلهارسيا والحشائش المائيه ٠ الصرف الصحى صرف مخلفات المصانع دون معالجة ٠	انخفاض المستوى الصحى للأفراد وانعكاسه على انخفاض انتاجيتهم تلوث مياه الرى وبالتالى تلوث التربه الزراعيه والنباتات ٠ انخفاض خصوبة الأراضى الزراعيه وتلوثها البيئي ٠

المصادر :

١- مجلس الشورى ، توصيات التربه الزراعيه وحمايتها من التدهور ، الدورة الثالثه عشر (١٩٨٦ - ١٩٨٧) ٠
٢- جريدة الأهرام ، ١٠ ابريل ، ١٩٩٠ ٠

وهذا يتنافى مع هدفى التنمية الزراعية فى علاج الخلل فى الميزان التجارى وتوفير النقد الاجنبى ٠

٦) تناقص الدخل القومى ، حيث ان حصيلة النقد الاجنبى من الصادرات الزراعية تعد عنصر من عناصر مكونات الدخل القومى ٠

٧) عجز فى الاستثمارات الموجهه لخطط التنمية الزراعية ، والتنمية المتواصله نتيجة لتناقص الدخل القومى وانخفاض مساهمه قطاع الزراعة فى مكونات هذا الدخل ٠ وهذا يتنافى مع هدف التنمية الزراعية فى خلق تراكم راسمالى فى قطاع الزراعة ٠

٣-٣-٢ النتائج الاجتماعيه السلبيه لهدر الموارد الأرضيه الزراعيه :

١) انخفاض مستوى معيشة صغار المزارعين والعمال الزراعيين ، خاصة الموسميين منهم ٠

٢) ازدياد الهجره من الريف الى الحضر للبحث عن فرص عمل ومورد للرزق ٠

٣) ازدياد الهجره من الريف الى خارج البلاد بحثا عن فرص عمل خارج قطاع الزراعه ٠

٤) نقص فى الأيدى الزراعيه العاملة المدربه ٠

٥) انخفاض المستوى الصحى لدى الأفراد نتيجه للأصابه بالأمراض الناتجه عن تلوث مياه الرى والأراضى الزراعيه بالمبيدات والأسمده الكيماويه ٠ وقد أشارت أخر الدراسات الى أن متوسط حالات التسمم السنوى (١) للعماله الزراعيه بسبب الرش الدورى لمحصول القطن قد بلغ حوالى ١٣٠ ألف حاله على مستوى الجمهورية ٠

٦) انخفاض مستوى التعليم نتيجة لانخفاض مستوى المعيشة ، وعدم القدره على الانفاق على تعليم الأبناء ٠

---

١) رجاء محمود رزق (د) ، اقتصاديات تلوث البيئه الزراعيه المصريه ، المؤتمر القومى الأول للدراسات والبحوث البيئيه ، معهد الدراسات والبحوث البيئيه، جامعة عين شمس ، (٣٠ يناير - ٤ فبراير) ، ١٩٨٨٠

٧) ازدياد مشاكل الصرف الصحى والزراعى ٠
٨) ازدياد معدلات الجريمه نتيجه للأوضاع الاقتصاديه المتدنيه ٠
٩) الحاجه الى مزيد من الاستثمارات فى برامج التنميه الاجتماعيه الموجهه للمناطق الريفيه ٠

٣-٤ بعض المقترحات للحد من التلوث والهدر البيئى للأراضى الزراعيه :

تتمثل المقترحات التى يمكن بها الحد من التلوث والهدر البيئى للأراضى الزراعيه فيمايلى :

٣-٤-١ مقترحات للحد من الهدر البيئى للأراضى الزراعية :

١) تطبيق تشريعات حماية البيئه الزراعيه بحزم وشده ، وتشديد العقوبات على المخالفين لها ٠
٢) تعريف الريفيين بقوانين وتشريعات حماية البيئه الزراعيه ٠
٣) نشر الوعى البيئى من خلال برنامج قومى على مستوى المناطق الريفيه فى مصر ، والتعريف باخطار التلوث للبيئه الزراعيه وأثرها على صحتهم والبيئه المحيطه بهم ٠
٤) وضع سياسة زراعية واضحه المعالم للسنوات القادمه ، ذات أهداف محدده ، توضح فيها أساليب الاستغلال الأمثل لاستخدام الأراضى الزراعيه ٠
٥) تشجيع استصلاح الأراضى الصحراويه وزراعتها ، بعد توفير الموارد المائيه اللازمه لها ، واعادة توزيع السكان لاحداث التوازن بين الكثافه السكانيه وقدرة الأراضى الزراعيه الاستيعابيه فى المناطق المختلفه مثل منطقة سيناء ومنطقة توشكى ، وذلك باستخدام أحدث أساليب الانتاج الزراعى ٠
٦) ترشيد استخدام مياه الرى وفق خطه قوميه محددة الأهداف ٠
٧) تدعيم واستمرار برامج تحسين وصيانة الأراضى الزراعيه ، بهدف زيادة كفاءة الأراضى الانتاجيه فى منطقة الدلتا والوادى ٠

٨) الاتجاه لزيادة استخدام الأسمدة العضويه بالأراضى المصريه ، حيث أن محتوى الأراضى الزراعيه منها لايتعدى نحو ٢٪ فقط (١) ٠

٩) توفير بدائل لصناعة الطوب ، لحماية الأراضى الزراعيه من عملية التجريف ٠

١٠) حل مشكلة الاسكان لدى الريفيين ، سواء ببناء مساكن جديده بشروط ميسره خارج المناطق الزراعيه (فى المناطق الصحراويه المحيطه بالحقول) ٠أو بإعادة التخطيط العمرانى للقرى المصريه ٠

١١) ادخال التعليم البيئى فى المناهج الدراسيه ٠

١٢) تشجيع البحوث الزراعيه فى مجال المحافظة على البيئه الزراعيه وصيانتها ٠

١٣) انشاء قاعدة بيانات عن البيئه الزراعيه والمشاكل التى تواجهها، على الحاسب الآلى ، يدون فيها برامج معالجة هذه المشاكل وكيفية مواجهتها فى الوقت المناسب ٠

١٤) تشجيع زراعة الأحزمة الخضراء حول المناطق المعرضه للكثبان الرمليه ، لحماية الأراضى الزراعيه من ظاهرة التصحر ٠

١٥) التنسيق والتعاون بين الوزارات والأجهزه المرتبطه بالبيئه الزراعيه، للحد من أسباب الهدر والتلوث البيئى للموارد الأرضيه الزراعيه ٠

٣-٤-٢ مقترحات للحد من تلوث البيئه الزراعيه :

أولا : فى مجال استخدام مياه الرى :

١) وضع استراتيجية مائيه لاستخدام ونقل المياه ، سواء فى الأراضى المنزرعه أو الجديده ٠

---

(١) فايق أمين نصير ، بعض الآثار الضاره لتلوث البيئه المائيه المصريه على المنظومه الحيويه ، مرجع سابق ٠

٢) سرعة الانتهاء من انشاء شبكات الصرف ، بحيث لاتنتهى المصارف فى فروع النيل وقنوات الرى ، والأخذ فى الاعتبار التغيرات المستقبليه ٠

٣) المحافظه على مياه الرى من التلوث بمياه المصارف ومخلفات المصانع ٠٠٠ وغيرها من أنواع التلوث ٠

٤) معالجة مياه الصرف الزراعى والصناعى والصحى قبل الاستخدام فى رى المحاصيل الزراعيه ٠

٥) نشر الوعى البيئى فى استخدام الموارد المائيه تبعا للمقننات اللازمه لكل محصول بين المزارعين ٠

ثانيا : فى مجال استخدام الأسمده الكيماويه :

١) تدعيم مؤسسات الارشاد الزراعى والجمعيات التعاونيه وتدريب العاملين بها على وسائل حماية البيئه الزراعية والحد من تلوثها، وتوعيه المزارعين بالاصول السليمه للتسميد الكيماوى ٠

٢) تشديد الرقابه على استيراد الأسمده الكيماويه من الخارج ، وتعريف المزارعين بالكميات المثلى لاحتياجات كل محصول والمواعيد المناسبه لاضافة هذه الأسمدة ٠

٣) التوعيه البيئيه للمزارعين بضرر الاسراف فى استخدام المبيدات الكيماويه والآثار السلبيه لهذا الاسراف ٠

٤) التوسع فى استخدام الأسمده العضويه بالنسب المتوازنه لاحتياجات المحاصيل ٠

٥) دراسة وتحديد الحدود القياسيه لكميات العناصر فى التربه ، واحتياجات النباتات المختلفه لتيسير وضع المقررات السماديه المثلى بما يتلاءم مع خصوبة الأراضى الزراعيه ٠

٦) اختبار وتقييم للأسمده الكيماويه المستورد قبل تعميمها ٠

٧) اجراء تجارب التسميد المستديمه لتقييم الأثر التراكمى لأنواع الأسمده الكيماويه المستخدمه فى محطات البحوث الزراعيه ٠

ثالثا: فى مجال استخدام المبيدات الكيماويه :

١) التوسع فى استخدام المقاومة البيولوجيه للحشرات والآفات والأمراض النباتيه ٠

٢) تصحيح المفاهيم المترسخه لدى الفلاح عن أهمية استخدام المبيدات الحشريه لمقاومة الآفات والحشرات واستخدامها بطريقة تضر بالمحاصيل والبيئه الزراعيه ٠

٣) ضرورة نشر المقررات والكميات التى تحددها الهيئات العلميه فى مجال استخدام الأسمده ، وطرق الاستخدام لكل مبيد ٠

٤) تشديد الرقابه على استيراد المبيدات ومنع استيراد الأنواع الضاره منها والممنوع تداولها عالميا ٠ وقصر الاستيراد على وزارة الزراعة ٠

٥) الاهتمام بخدمة الأرض الزراعيه والعنايه بالمحصول (مقاومة يدويه) والتقليل من استخدام المبيدات الكيماويه بقدر الامكان فى مكافحة الآفات والحشرات ٠

٦) تعديل مواعيد الزراعة بحيث يمكن تفادى الطور الضاره للحشرات والآفات الزراعيه ٠

٧) العمل على عدم استخدام المبيدات عن طريق اضافتها للتربه ٠

٨) قصر علاج الحشرات القشريه فى البساتين على الزيوت المعدنيه دون المبيدات الفوسفوريه ٠

٩) نقل الأبحاث المعمليه الناجحه الى مجال التطبيق العملى فى الحقول والمزارع ٠

١٠) حظر اضافة المبيدات المقاومة للحشائش مباشرة للمجارى المائيه ٠

١١) حماية صحة عمال المقاومة الزراعية من الاصابة بالامراض نتيجة للتلوث بالمبيدات التى يستخدموها عن طريق التوعية أو توزيع ملابس واقيه باسعار زهيدة لتفادى التعرض للمبيدات المستخدمه ٠

١٢) الرقابة والتوعية البيئية لعمال المقاومة لمنعهم من غسيل ادوات وآلات رش المبيدات فى المجارى المائية ، لتفادى تلوثها ببقايا هذه المبيدات ٠

رابعا : فى مجال استخدام مياه الصرف الزراعى والصحى والصناعى :

١) التوسع فى انشاء شبكات الصرف الصحى فى المناطق الريفية ٠
٢) تخطيط مشروعات الصرف الصحى ومعالجة المخلفات الناتجه ٠
٣) معالجة مياه الصرف الصناعى قبل التخلص منها ٠
٤) تشديد العقوبات على المخالفين لقوانين المحافظة على البيئة وصيانتها ، وسحب تراخيص العمل للمصانع التى لاتلتزم بمعالجة مخلفات مصانعها قبل التخلص منها ٠
٥) معالجة مياه الصرف الزراعى قبل التخلص منها أو اعادة استخدامها فى الرى ٠
٦) قصر استخدام مياه الصرف الزراعى والصناعى والصحى فى رى مناطق الاحزمه الخضراء ومصدات الرياح ٠

خامسا : فى مجالات تنمية المناطق الريفية :

١) انشاء سجلات قومية للموارد الارضية الزراعية ، وعوامل تلوثها، وطرق المعالجة على الحاسبات الالية ، وتحديثها من وقت لاخر ، حتى يمكن معالجة المشكلات الطارئه فى الوقت المناسب ٠
٢) نشر التعليم البيئى فى المدارس والجامعات ٠
٣) تشجيع الشباب على غزو الصحراء واستصلاح الاراضى
٤) تبنى الاساليب الفعاله فى محاربة الفقر والجهل والمرض فى المناطق الريفية
٥) اشراك المنظمات الغير حكومية والقادة المحليين والمرأة والشباب الريفى فى برامج لحماية البيئية ٠
٦) استخدام الطاقة النظيفة فى المناطق الريفية ٠
٧) ضرورة تعاون وزارة الاعلام بوسائلها الجماهيرية واشتراكها فى نشر التوعية البيئية فى المناطق الريفية ٠
٨) التخطيط العمرانى للقرية المصرية ٠

الفصل الرابع
الزراعة وتحدي نقص الموارد الارضية

٤-١ مقدمـــه

٤-٢ الوضع الراهن للموارد الارضية الزراعية في مصر

٤-٣ الوضع المستقبلي للموارد الارضية والتحديات التي تواجهه

الفصل الرابع
الزراعة وتحدى نقص الموارد الارضية

٤-١ مقدمـــه

تشكل الموارد الارضية من حيث الكم والخواص الطبيعية هاما وأساسيا لإحداث التنمية الزراعية ، حيث تعتبر الارض ا الانتاج الزراعى ، ومع محدودية المساحة المستغله حاليا من وتلك الممكن استغلالها مستقبلا فى مجال الانتاج الزراعى بما المتزايده سنويا للسكان من الغذاء والكساء ، وبما يحقق للتنميه ، يمكن القول أن الموارد الأرضيه تمثل أحد التحديات قطاع الزراعه مستقبلا .

وللوقوف على حجم هذا التحدى سيتناول هذا الجزء الراهن والمشاكل المتعلقه بالموارد الأرضيه سواء منها ماهو أو الانتاجيه ، أو كيفية استغلال الأراضى الزراعيه ، وذلك ذاته ، وانما هو وسيله لتحديد أهم السبل والوسائل التو التوسع فى مساحة تلك الأراضى ، ورفع درجة خصوبتها ، وا بما يحقق زيادة الانتاج والانتاجيه الزراعيه مستقبلا ، وذلك به المحددات الأخرى كالموارد المائيه أو الاستثماريه وخلاف

٤-٢ الوضع الراهن للموارد الأرضيه الزراعيه فى مصر

يمكن التعرف على الوضع الراهن للموارد الأرضيه استعراض النقاط التاليه : إختلال التوازن بين الموارد الأر مساحة الأراضى الزراعيه ومعدلات استصلاحها ، تصنيف الأ لجدارتها الانتاجيه ، والنمط الراهن لاستخدام الأراضى الز

لتوازن بين الموارد الأرضيه والسكانيه

الموارد الأرضيه الزراعيه مع بداية القرن الماضى تفى
ت السكانيه من غذاء وكساء وتجاره خارجيه وتبادل
ت مساحة الأراضى الزراعيه تقدر بنحو ٣ ملايين فدان،
عمران لاتزيد عن ١ مليون فدان ، أما عدد السكان فكان
ملايين نسمه فقط ، ومع بداية القرن الحالى ارتفع هذا
مليون نسمه ، ووصلت مساحه الأراضى الزراعيه الى
ومساحة العمران زادت الى مليونى فدان ، أى أن نصيب
، الزراعيه فى ذلك الوقت كان يبلغ نحو ٤٥,فدان ، وهو
ة احتياجات السكان من هذا القطاع ٠

اية من منتصف هذا القرن أخذ نصيب الفرد من مساحة
فى التدهور السريع وذلك على النحو المبين بالجدول رقم
نصيب الفرد الى مايقرب من ٠,٢٣ فدان عام ١٩٦٠،
بات النسبى فى مساحة الاراضى الزراعية فى حين
سكان تقريبا ، وقد استمرت هذه النسبة فى الانخفاض
لحال بالنسبة لنصيب الفرد من المساحة المحصولية)
قص حتى وصلت الى ٠,١٢ فدان عام ١٩٩٠ ، ويرجع
لى الزيادة التى حدثت فى معدل استصلاح واستزراع
عقد الثمانيات ٠

شارة ان نصيب الفرد من الاراضى الزراعية قد تحسن
عام ١٩٩٥ ، كما يتضح من الجدول السابق الاشارة اليه
ارتفاع معدل استصلاح الاراضى عن معدل الزيادة
اد السكان وذلك لاول مره منذ اكثر من ثلاثه عقود ،
ساحة الاراضى الزراعية الى نحو ٧,٨ مليون فدان
لى ٤,٧ مليون فدان ، وبلغ تعداد السكان نحو ٦٢ مليون

جدول رقم (٤ - ١)
تطور عدد السكان ومساحه الأراضى الزراعيه والمساحه المحصوليه
فى مصر خلال الفتره من ١٩٦٠ - ١٩٩٥

السنه	عدد السكان مليون نسمه	مساحه الأراضى الزراعيه مليون فدان	المساحه المحصوليه مليون فدان	نصيب الفرد من مساحة الأراضى الزراعيه	نصيب الفرد من المساحه المحصوليه
٦٠	٢٥,٩	٥,٨٨	١٠,٣٧	٠,٢٢٧	٠,٤٠٠
٧٠	٣٣,٣	٦,٠٠	١٠,٧٥	٠,١٨٠	٠,٣٢٣
٨٠	٤٢,٣	٥,٨٧	١١,١٣	٠,١٣٩	٠,٢٦٣
٩٠	٥٥,٦	٦,٧٣	١٢,٣	٠,١٢١	٠,٢٢١
٩٥	٦٢,٤	٧,٨	**١٢,٨	٠,١٢٥	***٠,٢١٥

المصدر : وزارة الزراعه واستصلاح الأراضى - نشرة الاقتصاد الزراعى - اعداد متفرقه

* الجهاز المركزى للتعبئه العامه والاحصاء - الكتاب الاحصائى السنوى - اعداد متفرقه
** محسوبه طبقا لاحصاءات عام ١٩٩٣

نسمه ، اى ان نصيب الفرد قد ارتفع الى ما يقرب من ثمن فدان اى نحو ٥٢٩ متر مربع ورغم ذلك فإن هذا المعدل مازال منخفض ، الامر الذى يتطلب ضرورة العمل على زيادة معدل استصلاح الاراضى مستقبلا لمواجهة الزيادة المتوقعه فى السكان وتحقيق الاهداف المنشودة من قطاع الزراعة ٠

٤-٢-٢ الموارد الارضية وسياسة استصلاحها:

على الرغم من الجهود التى بذلت فى مجال استصلاح الاراضى الجديدة خلال فترة عقدى الستينات والسبعينات ، الا ان المساحة الارضية المنزرعه خلال تلك الفترة يمكن أن توصف بالجمود النسبى كما يظهر من الجدول السابق الاشارة اليه ، ويرجع ذلك فى الواقع الى تضاؤل معدل استصلاح الاراضى خلال الفترة من منتصف عقد الستينات الى منتصف عقد السبعينات من ناحية ، والى زيادة نسبة الفقد فى الاراضى الزراعية القديمة نتيجة لتجريف التربة الزراعية لمواجهة التوسع العمرانى خلال تلك الفترة من ناحية اخرى ٠

ومع بداية عقد الثمانينات اولت الخطة الخمسية الاولى (٨٢/٨٣ ١٩٨٧/٨٦) اهتماما كبيرا لاستصلاح الاراضى ، حيث بلغ ماتم استصلاحه خلالها نحو ٦٣٦,٧ الف فدان ، بمعدل سنوى متوسط قدره ١٢٧,٤ الف فدان ، أما الخطة الخمسية الثانيه (٨٧/٨٨ - ١٩٩٢/٩١) فقد تم خلالها استصلاح نحو ٦٢٧,٤ الف فدان بمتوسط سنوى قدره ١٢٥,٥ الف فدان ، اما الخطة الخمسية الثالثة (٩٢/٩٣ - ١٩٩٧/٩٦) فقد حددت هدفها العام فى هذا المجال فى استصلاح ما يقرب من ٨٧٢ الف فدان، شهد العام الاول منها اعلى معدل للاستصلاح بلغ نحو ٢٠٠ الف فدان ، وقد استحوذت محافظة سيناء على نحو ٣٢٪ من اجمالى المساحات المستهدف استصلاحها خلال تلك الخطة ، فى حين بلغت نسبة المساحات المستهدف استصلاحها فى غرب الدلتا وشرق الدلتا نحـــو

٢٧,٨٪ ، ١٩,٣٪ من اجمالى المساحة المستهدف استصلاحها على التوالى، أما باقى المساحة فقد وزعت ما بين مناطق وسط الدلتا والوادى الجديد ومصر الوسطى ومصر العليا،وذلك على النحو المبين بالجدول رقم (٤-٧) ٠

هذا وقد بلغت جملة مساحة ماتم استصلاحه من الاراضى الجديدة حتى عام ١٩٩٥ حوالى ١,٩ مليون فدان ، تعادل نحو ٢٤٪ من اجمالى مساحة الاراضى المنزرعه ، فى حين تقدر مساحة الاراضى القديمه بنحو ٧,٨ مليون فدان ، تعادل نحو ٣,٣٪ فقط من اجمالى المساحة الكلية لمصر والتى تقدر بما يقرب من ٢٣٨ مليون فدان ٠

وجدير بالاشارة أن تقديرات المساحة الارضية المنزرعه فعلا مازالت غير دقيقة كما تؤكد ذلك وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى ، فبينما يتم تقدير المساحات المنزرعه من بعض المحاصيل بدقه كمساحة القطن ، فإن المساحة المروية الحقيقية من الاراضى الزراعية مازالت غير معروفة بالضبط ويرجع عدم دقة عملية التقدير الى عاملين اساسيين هما (١) عدم دقة تقديرات مساحة الاراضى المستصلحة ، وعدم وجود سلسلة احصائية عن الفاقد من الاراضى الزراعية ، حيث تشير مختلف التقارير الى أن الفقد يبلغ فى المتوسط حوالى ١٥ - ٣٠ الف فدان سنويا وعلى ذلك تكون التقديرات بخصوص المساحات المنزرعه من الاراضى غير دقيقة ٠

هذا ولم تقتصر مهمه القيام باستصلاح الاراضى على الدولة فقط، بل ساهم فى ذلك ايضا القطاع الخاص ، فبداية من الخطة الخمسية الاولى اتجهت السياسة العامة للدولة الى تشجيع القطاع الخاص بتنظيماته المختلفة (افراد ، شركات ، جمعيات ٠٠٠) للمساهمه فى استصـــــــلاح

---

(١) وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى ، استراتيجية التنمية الزراعية فى مصر فى التسعينات ، القاهرة ، ١٩٩٥ ، صـ ٦٣

جدول رقم (٤-٢)

الخطة الخمسية الثالثة ١٩٩٧/٩٢ لاستصلاح الاراضى

المساحة بالفدان

المشروع	مساحة خطة ١٩٩٧/٩٢ المستهدفه			جملة	
	مشروعات توسع	مشروعات جديده	مشروعات قطاع خاص	فدان	٪
سيناء	١٢٧٠٠٠	١٥٣٠٠٠	-	٢٨٠٠٠٠	٣٢,١
شرق الدلتا	٦٩٧٠٠	١٧٠٠٠	٨٢٠٠٠	١٦٨٧٠٠	١٩,٣
وسط الدلتا	١٣٠٠٠	-	٤٩٥٠٠	٦٢٥٠٠	٧,٢
غرب الدلتا	٦٦٠٠٠	-	١٧٦٥٠٠	٢٤٢٥٠٠	٢٧,٨
مصر الوسطى	٣٢٣٠٠	-	١٥٠٠٠	٤٧٣٠٠	٥,٤
مصر العليا	-	-	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١,١
الوادى الجديد	٥٠٠٠	٣٠٠٠٠	٢٦٠٠٠	٦١٠٠٠	٧,٠
الاجمالى	٣١٣٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	٣٥٩٠٠٠	٨٧٢٠٠٠	١٠٠

المصدر : وزارة التخطيط ، الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ٩٣/٩٢ - ١٩٩٧/٩٦ ، المجلد الثانى الصورة القطاعية - القاهرة ، ١٩٩٢

واستزراع الاراضى وذلك من خلال العديد من السياسات والاجراءات الاقتصادية والى اهمها (١) :

أ- رفع الحدود العليا لملكية الاراضى الزراعية المستصلحة ٠
ب- منح نشاط استصلاح واستزراع الاراضى العديد من التسهيلات الائتمانية ٠
ج- تقديم العديد من الاعفاءات والتسهيلات الضريبية والمالية والتجارية
د- وذلك بالاضافة الى تولى الدولة مسئولية توفير البنيه الاساسية من طرق وصرف صحى ومياه شرب لمناطق الاستصلاح ٠

وقد ساهم القطاع الخاص فى ظل تلك التسهيلات بدور ايجابى فى مشروعات استصلاح الاراضى خلال فترة الخطة الخمسية الثانية (٨٨/٨٧- ١٩٩٢/٩١)، حيث قدرت المساحة التى قام باستصلاحها خلال تلك الفترة بما يزيد عن ٤٠٠ الف فدان (٢)، تركز معظمها بمناطق الخطاطبة، والصالحية، والساحل الشمالى الشرقى، وطريق القاهرة/اسكندرية الصحراوى ٠ ومن المستهدف بنهاية الخطة الخمسية الثالثة (٩٣/٩٢ - ١٩٩٧/٩٦) أن يساهم القطاع الخاص باستصلاح نحو ٣٥٩ الف فدان فدان تعادل ما يقرب من ٤١٪ من اجمالى المساحة المستهدف استصلاحها وذلك على النحو المبين بالجدول السابق الاشارة اليه ٠

٤-٢-٣ تصنيف الاراضى الزراعية وفقا للجداره الانتاجية :

لقد تضمنت خطط التنمية الزراعية المختلفة بجانب برامج استصلاح واستزراع الاراضى الجديدة على العديد من البرامج

---

(١) معهد التخطيط القومى ، التحرر الاقتصادى وقطاع الزراعة ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية فى مصر ، رقم ١٤ ، القاهرة ، يوليو ١٩٨٠ ص٥٦

(٢) وزارة التخطيط ، الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٩٣/٩٢ - ١٩٩٧/٩٦ ، وخطة عامها الاول ١٩٩٣/٩٢ ، المجلد الثانى ، الصورة القطاعية ، القاهرة ، ابريل ١٩٩٢ ، ص ٤١

والمشروعات التى تهدف الى تحسين خواص التربة الزراعية ويأتى فى مقدمتها مشروعات اضافة الجبس الزراعى الى التربة الزراعية ، مشروعات التوسع فى نظام الصرف المغطى ، بجانب تحسين نظام الصرف المكشوف ، ومشروعات الحرث تحت التربة ، واضافة العناصر الصغرى الى باطن التربة الزراعية ، والتسوية باشعه الليزر ، وغيرها من البرامج والمشروعات التى استهدفت رفع الجداره الانتاجية للاراضى الزراعية من المحاصيل المختلفة ٠

ورغم ذلك فإن آخر تصنيف للاراضى والذى اجرى خلال الفترة (٨٦-١٩٩٠) يشير الى وجود تراجع كبير فى مساحة اراضى الدرجة الاولى فى مقابل زيادة فى مساحة اراضى الدرجتين الثانية والثالثة ، وذلك بالمقارنه بنتائج التصنيف الذى اجرى فى السنوات السابقة ، كما يعكس ذلك الجدول رقم (٤-٣) وتشير احصاءات الجدول الى انه مازال هناك مايقرب من ٨,٧٪ من مساحة الاراضى الزراعية تقع فى المرتبة الانتاجية الرابعة ، كما أن نسبة اراضى الدرجة الخامسة تقدر بنحو ٣,٣٪من مساحة الاراضى الزراعية ، أما اراضى الدرجة الثانية فتمثل النسبة الغالبة من الاراضى المنزرعه ، حيث تشكل نحو ٤٦,٧٪ من مساحة الاراضى الزراعية، فى حين تمثل نسبة اراضى الدرجة الاولى مايقرب من ١٢,٥٪ من مساحة الاراضى الزراعية خلال الفترة (٨٦-١٩٩٠) ٠

هذا ويعزى تراجع نسبة الاراضى التى تقع فى المراتب الانتاجية العالية الى تدهور الاراضى الزراعية بسبب ارتفاع مستوى الماء الارضى، وارتفاع نسبة الملوحه والقلوية ، حيث تشير الاحصاءات الى ان نحو ٣٠٪ من مساحة الاراضى الزراعية تعانى من ارتفاع نسبة الملوحه بدرجات مختلفة ويعزى ذلك الى الاسراف فى استخدام مياه الرى ، مع عدم توفر شبكات الصرف الملائمه ٠ الامر الذى يشير الى ان تحسين نظم الصرف بتلك الاراضى يمكن من خلاله تحسين الجداره الانتاجية للاراضى التى تراجعت جدارتها الانتاجية خلال السنوات الاخيرة ٠

جدول رقم (٤-٣)
تصنيف الأراضى الزراعيه وفقا لجدارتها الانتاجيه خلال السنوات ١٩٦٦-١٩٩٠

الرتبه الانتاجيه	فئة الجداره الانتاجيه (درجه)	٦٦-١٩٧٠		١٩٧١-١٩٧٥		١٩٧٦-١٩٨٠		١٩٨١-١٩٨٥		١٩٨٦-١٩٩٠	
		المساحه		المساحه		المساحه		المساحه		المساحه	
		ألف فدان	Z	ألف فدان	Z	ألف فدان	Z	ألف فدان	Z	ألف فدان	Z
الأولى	٥أقل من ٤,٢	٢١٦٩,٤	٣٦,٣٠	٢١٠١,٢	٣٧,٢٤	٢١٠٤,٢	٣٨,٣	٣١٦١,٦	٥٢,٨	٧٩١,٤	١٢,٤٩
الثانيه	٤,٢ أقل من ٣,٤	١٤٢٦,٠	٢٤,٠٤	٢٠٣٤,٠	٣٦,٠٥	٢١٣٩,١	٣٩,٠	٢١٠٧,٢	٣٥,٢	٢٩٥٩,٤	٤٦,٧٢
الثالثه	٣,٤ أقل من ٢,٦	١٣٥٤,٢	٢٢,٦٧	١١٠٦,٠	١٩,٦١	٩١٣,٦	١٦,٦	٣٨٧,٤	٨,١	١٨٢٧,٩	٢٨,٨٦
الرابعه	٢,٦ أقل من ١,٨	٨٧٥,٥	١٤,٦٥	٢٢١,٠	٣,٣٢	٢٣٣,٤	٤,٣	١٨٠,٤	٣,٠	٥٤٨,٥	٨,٦٦
الخامسه	١,٨ أقل من ١	١٣٨,٩	٢,٣٢	١٧٩,٤	٣,٧٨	٩٨,٢	١,٨	٥٥,٦	٠,٩	٢٠٧,٤	٣,٢٧
الجمله		٥٩٧٤,٠	١٠٠,٠	٥٦٤١,٨	١٠٠,٠	٥٤٨٨,٥	١٠٠,٠	٥٩٩٢,٣	١٠٠,٠	٦٣٣٤,٦	١٠٠

المصدر : وزارة الزراعه ، نشرة الاقتصاد الزراعى ، القاهره ، اعداد مختلفه .

ومن ناحية اخرى فإن تزايد نسبة الاراضى التى تقع فى المراتب الانتاجية المنخفضه وخاصة اراضى الدرجة الخامسة والرابعة انما يرجع الى تزايد نسبة مساحة الاراضى الجديدة فى اجمالى مساحة الاراضى الزراعية والتى مازالت فى مراحل انتاجيتها الاولى ، ويؤكد على ذلك الاحصاءات التى تشير الى أن معظم المساحات المستصلحه من الاراضى الجديدة لم تحقق الانتاجية المتوقعه منها ، حيث مازالت انتاجيتها اقل كثيرا عن انتاجية الاراضى القديمة ، وهو مايشير ضمنيا الى وجود فرص كبيرة لرفع الجداره الانتاجية لتلك الاراضى اذا ما تم استصلاح واستزراع وادارة تلك الاراضى بصورة اكفا عن ما هو عليه الان وذلك على النحو الذى سيناقش فيما بعد٠

٤-٢-٤ نمط استخدام الاراضى الزراعية :

يعد نمط استخدام الزراعية احد الابعاد الثلاثة ذات الصلة بالموارد الارضية والمحدده لحجم الانتاج الزراعى وذلك بجانب بعدى المساحة والجداره الانتاجية للاراضى الزراعية ، وباستعراض نمط استغلال الاراضى الزراعية خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٢) والذى يوضحه الجدول رقم (٤-٤) يتبين انه بالنسبة لنمط استغلال الاراضى الزراعية خلال الموسم الشتوى تشكل مساحة محصول القمح نحو ٣٦,٦٪ من اجمالى مساحة المحاصيل الشتوية ، أما البرسيم بنوعيه المستديم والتحريش فتمثل مساحته ما يقرب من ٤٢,١٪ من مساحة المحاصيل الشتوية ، فى حين تتوزع باقى المساحة فيما بين محاصيل الالياف والخضروات وذلك على النحو المبين بالجدول السابق الاشارة اليه ٠

أما بالنسبة لنمط استغلال الاراضى الزراعية فى اثناء الموسم الصيفى والنيلى فإن محاصيل الحبوب تشغل النسبة الغالبة من مساحة الاراضى، حيث تشكل ما نسبته ٦٣٪ من جملة المساحة المنزرعه بالمحاصيل الصيفية والنيلية (باستثناء مساحة محصول قصب السكر) يلى

جدول رقم (٤ – ٤)

توزيع المساحه الأرضيه المنزرعه بالمحاصيل الموسميه

بين المحاصيل الموسمية المختلفة خلال السنوات ١٩٩٠-١٩٩٢

(فدان)

محاصيل شتويه			محاصيل صيفيه ونيليه			محاصيل مستديمه		
المحصول	المساحه	٪	المحصول	المساحه	٪	المحصول	المساحه	٪
١- قمح	٢٠٨٧١٤٠	٣٦,٦	١- أرز	١١١٧٩٣٥	٢٠,٤	١- قصب	٢٦٦٩٦٢	٢٣,١
٢- شعير	١٩٧٧٣٠	٣,٥	٢- ذره شامى	٢٠٠٤٠٣٣	٣٦,٥	٢- حدائق	٨٨٩٦١١	٧٦,٩
جملة الحبوب	٢٢٨٤٨٧٠	٤٠,١	٣- ذره رفيعه	٣٣٢٨٢٢	٦,١			
٣- فول بلدى	٣٦٥١٣٨	٦,٤	٤- ذره صفراء	٢٨٦				
٤- عدس	١٤٩٢١	٠,٣	جملة محاصيل الحبوب	٣٤٥٥٠٧٧	٦٣,٠			
٥- حلبه	١١٢٤٦	٠,٢	٥- قطن	٨٩٤٨٧٥	١٦,٣			
٦- حمص	١٣٢٣٤	٠,٢	٦- فول سودانى	٢٩٧٩٤	٠,٥			
٧- ترمس	٧٢٠٧	٠,١	٧- سمسم	٥١١٨٢	٠,٩			
جملة البقوليات	٤١١٧٤٦	٧,٢	٨- فول صويا	٨٣٧٤٥	١,٥٠			
٨- كتان	٣٤٥٩٤	٠,٦	٩- عباد شمس	١٧٣٦٥	٠,٣			
٩- بنجر سكر	٤٠٦١٦	٠,٧	جملة المحاصيل الزيتيه	١٨٢٠٨٦	٣,٣			
١٠- برسيم مستديم	١٦٥٧٣٨٩	٢٩,٠	١٠- خضروات					
١١- برسيم تحريش	٧٤٥٨٢٠	١٣,١	- بصل	١٦١٩١	٠,٣			
١٢- خضروات			- بطاطس	٧٩٢٦٢	١,٤			
- بصل	٢٨٧٩٥	٠,٥	- طماطم	٢٠٠٨٦٥	٣,٧			
- ثوم	١٥٣٠٩	٠,٣	- أخرى	٣٨٤٢٣٧	٧,٠٠			
- بطاطس	١١١٥٥٨	٢,٠	جملة الخضروات	٦٨٠٥٥٥	١٢,٤			
- طماطم	١٥٢٧٤٨	٢,٧	١١- محاصيل أخرى	٢٧٤٨١٩	٥,٠			
- أخرى	١٨٤٠٣٠	٣,٢						
جملة الخضروات	٤٩٢٤٤٠	٨,٦						
١٣- محاصيل أخرى	٤١٧١٠	٠,٧						
الاجمالي	٥٧٠٩١٨٤	١٠٠,٠	اجمالي الصيفي والنيلي	٥٤٨٧٤١٢	١٠٠,٠	اجمالي المستديم	١١٥٦٥٧٣	١٠٠

المصدر : وزارة الزراعة ، نشرة الاقتصاد الزراعى ، أعداد مختلفة

ذلك محصول القطن فالخضروات ، حيث تشكل مساحة كل منهما نحو ١٦,٣٪ ، ١٢,٤٪ من اجمالى المساحه المنزرعه بالمحاصيل الصيفيه والنيليه على التوالى ٠

وقد قدرت المساحه المحصوليه خلال الفتره سالفة الذكر بنحو ١٢,٣٦ مليون فدان ، منها ٥,٧١ مليون فدان منزرعه بالمحاصيل الشتويه، تمثل نحو ٤٦,٢٪ من اجمالى المساحه المحصوليه ، ونحو ٥,٤٩ مليون فدان منزرعه بالمحاصيل الصيفيه والنيليله ، أما مساحة الأراضى المنزرعه بالمحاصيل المستديمه فقد قدرت بحوالى ١,١٦ مليون فدان ، تستحوز مساحة الحدائق على الجزء الأكبر منها ، حيث تشكل مانسبته ٧,٢٪ من اجمالى المساحه المحصوليه ، فى حين تمثل المساحه المنزرعه بمحصول القصب مايقرب من ٢,٢٪ من المساحه المحصوليه وذلك على النحو المبين بالجدول سالف الذكر٠ وبمقارنة المساحه المحصوليه بمساحة الزمام المنزرع والتى قدرت خلال الفتره المشار اليها بنحو ٧,٠٢ مليون فدان يتبين أن الكثافه المحصوليه قدرت بنحو ١,٧٦ فقط ٠

وبناءا على ماسبق يتضح أن الاستخدام الراهن للأراضى الزراعيه ينطوى على بعض الأنماط الغير سليمه أكثرها وضوحا يتمثل فى استخدام مايزيد عن ٤٠٪ من المساحه الأرضيه المنزرعه بالمحاصيل الشتويه فى زراعى البرسيم بنوعيه ، على الرغم من انخفاض صافى العائد الاقتصادى والقيمه المضافه المتحققه من زراعة ذلك المحصول بالمقارنه بالعديد من المحاصيل المنافسه له (١)، يضاف الى ذلك ارتفاع نسبة المساحه المنزرعه بالأرز الى نحو ٢٠٪ من المساحه المنزرعه بالمحاصيل الصيفيه والنيليه ، على الرغم من استهلاكه الشديد للمياه (والتى تمثل أهم المحددات بالنسبه للتنميه الزراعيه) ، حيث يأتى فى

---

١) وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى ، استراتيجيه التنميه الزراعيه ، مصدر سابق ص ١٤٣٠

المرتبه قبل الأخيره والتى يحتلها محصول قصب السكر بين المحاصيل بالنسبه للقيمه المضافه المتحققه من المتر المكعب الواحد من المياه التى يستهلكها هذا المحصول (١) ٠

ويعكس ذلك أهمية الحاجه الى اعادة تنظيم استغلال الأراضى الزراعيه بما يحقق كفاءة استغلال المساحه المتاحه منها على الوجه الأمثل ، وذلك فضلا عن ضرورة العمل على زيادة معدلات التكثيف المحصولى عن المعدل الحالى بما لايؤدى الى استنزاف العناصر الغذائيه من التربه الزراعيه واختلال التوازن فيما بينها ٠

٤-٣ الوضع المستقبلى للموارد الأرضيه والتحديات التى تواجهه

٤-٣-١ مقدمـــه

ان ارتفاع معدلات النمو السنوى فى السكان والذى يقترب حاليا من حوالى ٢,٣٪ سنويا أو أكثر ، وبما يعنى ذلك من زيادة مضطرده فى اعداد السكان تصل حاليا الى مايقرب من ١,٢٥ مليون نسمه سنويا (ومتوقع بالتالى أن تزداد عن ذلك المعدل مع زيادة العدد الكلى للسكان فى السنوات القادمه اذا مااستمر معدل النمو السكانى على ماهو عليه الآن) يعد هو التحدى الأكبر الذى يواجهه قطاع الزراعه مع مطلع القرن القادم ٠ إن قدوم القرن الواحد والعشرون مع وجود العجز الحالى فى الانتاج من السلع الزراعيه والغذائيه ، يضاف اليه الزيادات المتوقعه فى الطلب على الغذاء مع النمو المضطرد فى اعداد السكان من جهه ، والتغيرات الجديده والمتوقعه التى تفرضها طبيعة النظام العالمى الجديد من جهه أخرى انما تعكس جميعها حجم العبء الذى يتوقع أن يقع على عاتق قطاع الزراعه فى مواجهه المهام المنوطه اليه للوفاء بتحقيق التنمية الزراعيه المنشوده مستقبلا ٠

---

(١) نفس المصدر السابق ص ٦١ ٠

هذا وتتوقف قدرة قطاع الزراعه على مواجهة هذا التحدى - وبطبيعة الحال - على مايلى :

أ - امكانية الحفاظ على الموارد الزراعيه الطبيعيه (أرض ومياه) المستغله حاليا ٠

ب - حجم الموارد الطبيعيه الزراعيه التى يمكن اضافتها سنويا الى الموارد المستغله منها ٠

حـ - معدلات النمو الممكن تحقيقها سنويا فى الجدارة الانتاجيه للأراضى الزراعيه ٠

د - القدره على الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعيه المتاحه والمتوقع اضافتها مستقبلا ٠

وفى ضوء ذلك يمكن مواجهة التحدى الذى يواجه الموارد الأرضيه الزراعيه مستقبلا من خلال الأخذ بالمسارين التاليين :

٤-٣-٢ الحفاظ على الموارد الأرضيه المستغله حاليا

إن الحفاظ على الموارد الأرضيه الزراعيه لايعنى فقط تجنب التعدى عليها واستغلالها فى أغراض غير زراعيه كإقامة المبانى والمصانع عليها أو تجريفها لاستغلالها فى صناعة الطوب ، وإنما يقصد به الى جانب ذلك حمايتها من التدهور وإنخفاض انتاجيتها والحفاظ على خصائصها الطبيعيه والكيماويه بما يتناسب والظروف الملائمه لأغراض الزراعه ٠

وحيث أنه سيتم تناول التحديات التى تواجه الحفاظ على الموارد الأرضيه المستغله حاليا فى موضع آخر من هذه الدراسه ، لذا سنقتصر هنا على الاشاره فقط لأهم سبل حماية وصيانة الأراضى الزراعيه مستقبلا والتى يمكن حصرها فيما يلى :

اولا: الاستمرار فى سياسة اقامة مجتمعات عمرانية جديدة فى المناطق الصحراوية ٠

إن الحاجة للحفاظ على الاراضى الزراعية المتاحه من التعدى عليها فى ظل محدودية المساحة المأهوله بالسكان فى الريف المصرى من جهه ، وارتفاع نسبة الاراضى الصحراوية غير المستغله الى نحو ٩٦٪ من مساحة الاراضى فى مصر من جهه اخرى انما يشير فى مضمونه الى حتمية التوسع فى اقامة المجتمعات العمرانية الجديدة بالاراضى الصحراوية واستغلالها فى الاستخدامات الغير زراعية من إسكان وصناعه وتعدين وخلافه ، وذلك فى اطار استراتيجية تحقق التوازن فيما بين الاستخدامات المختلفة للمسطح الجغرافى، وهو ما سيساعد ليس فقط على مواجهه تحدى الفاقد والتعدى على الاراضى الزراعية ، وانما سيعمل كذلك على خلق عمل جديد بتلك المجتمعات ٠

ثانيا:وضع برامج لحماية وتحسين خواص التربة الزراعية :

إن التغلب على المشاكل والمعوقات التى تؤدى الى تدهور خصوبة التربة الزراعية وخصائصها الطبيعية والكيماوية يتطلب تنفيذ العديد من برامج تحسين التربة الزراعية والتى تستهدف تحقيق مايلى (١) :

أ- تحسين شبكة الصرف المكشوفة بدرجاتها المختلفة ، مع انشاء شبكة الصرف الحقلى المغطى ٠

ب- ترشيد استخدامات المياه وتطوير نظام الرى ٠

ج- اجراء عمليات التسوية اللازمه لتقليل كميات مياه الرى اللازمه وتحسين توزيعها على المساحة المروية ٠

---

(١) معهد التخطيط القومى ، تقييم البرامج الرئيسية للنهوض بالانتاجية الزراعية ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية فى مصر ، رقم ٨٤ ، القاهرة، ١٩٩٣ ص ٥٩ ٠

د- حرث الارض حرثا عميقا تحت التربة ٠

هـ- اضافة الجبس الزراعى الى الارض الزراعية لمعالجة مشاكل القلوية وتحسين الخواص الطبيعية والكيماوية للتربة الزراعية ٠

ثالثا: سن التشريعات القانونية للحفاظ على الارض الزراعية

إن التدخل التشريعى لحظر اقامة مبانى او منشأت على الاراضى الزراعية او القيام بتجريفها مع تشديد الرقابة والعقوبة يعد ضرورى للحفاظ على المتاح من الاراضى الزراعية ٠

٤-٣-٣ التوسع فى استصلاح واستزراع الاراضى الجديدة

تتوقف الاحتمالات المستقبلية لزيادة الرقعة الزراعية على مساحة الاراضى الجديدة المتاحه والقابلة للاستصلاح والاستزراع ، الى جانب حجم الموارد المائية المتاحه واللازمه لهذا الغرض ٠ ومع استمرارية الحاجة الى اضافات سنوية الى الاراضى الزراعية لمقابلة الحاجة الى زيادة الطاقة الانتاجية لقطاع الزراعة تم تنفيذ العديد من الدراسات الاستكشافية والتصنيفية للاراضى فى مواقع مختلفة شملت دلتا وادى النيل والصحارى المصرية وذلك من اجل تحديد الامكانات الارضية المتاحه للتوسع الزراعى باراضى جديدة ، ولقد خلصت الدراسات التى اجريت خلال السنوات ١٩٥٥ - ١٩٦٥ الى تحديد ما يقرب من ٩,١ مليون فدان يمكن استصلاحها واستزراعها اذا ماتوفرت الموارد المائية والبشرية والمادية اللازمه لذلك ، وتوزع هذه المساحة على النحو التالى (١) :-

---

(١) معهد التخطيط القومى ، التنمية الزراعية فى مصر ، ماضيها وحاضرها، الجزء الاول ، الموارد الارضية ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية ، مجلد رقم (١٤)، القاهرة ، يوليو ١٩٨٠ ٠

مليون فدان

١,٦ بمناطق داخل الوادى

٢,٥ بمناطق الوادى الجديد والواحات

١,٠ حول بحيرة السد العالى

٤,١ بمناطق سيناء وجنوب العريش

هذا وقد اجرت الهيئة العامة للتعمير العديد من المسوح والدراسات لتحديد انسب المساحات الصالحه للزراعة حتى عام ٢٠٠٠ وترتيبها فى اولويات على اساس عدد من المؤشرات منها (١) :-

- خواص الارض خصوصا ما يتعلق منها بالتركيب الميكانيكى والكيماوى وخصوبتها وعمق قطاعاتها ٠
- اقتصاديات استخدام المياه عليها ٠
- طبوغرافية السطح ومدى حاجتها الى التسوية او استخدام طرق رى غير تقليدية ٠
- تكلفة الطاقة المستخدمه فى رفع المياه ٠
- الجداره الاقتصادية للمشروع ٠

وقد اوضحت نتائج تلك الدراسة والتى اجريت على حوالى ٢٢,٥ مليون فدان أن اكثر المناطق جدوى للاستصلاح فى ضوء المؤشرات الفنية والاقتصادية السابق الاشارة إليها وفى ضوء ما سيتم توفيره من مياه الرى تقدر بنحو ٣,١ مليون فدان ، تبلغ المساحة المخطط ريها منها بمياه النيل بحوالى ٢,٩ مليون فدان ، أما باقى المساحة وقدرها نحو ١٩٥ الف فدان فتعتمد على الرى من المياه الجوفية ٠ ويبين الجدول رقم (٤-٥) توزيع تلك المساحات على مناطق الاستصلاح المختلفة ٠

---

(١) معهد التخطيط القومى ، مستقبل استصلاح الاراضى فى مصر فى ظل محددات الارض والمياه والطاقة ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية فى مصر ، مجلد رقم (٥٥) ، القاهرة ، اكتوبر ١٩٩٠ ص ٢٧

جدول رقم (٤-٥)

التوزيع الجغرافى للمساحات القابلة للاستصلاح

(بالالف فدان)

البيان	المساحة القابلة للاستصلاح	
المنطقة	مخطط ريها بمياه النيل	مخطط ريها بالمياه الجوفية
شرق الدلتا	٦٨٧,٧	٣٣,٥
غرب الدلتا	٧٨٥,٧	-
وسط الدلتا	٥٩,٠	-
مصر الوسطى	١٦٨,٠	-
مصر العليا	٨٠٩,٣	-
سيناء	٣٧٢,٠	١٠,٠٠
بحيرة ناصر	٣٢,٠	١٥٢,٠
الاجمالى	٢٩١٣,٧	١٩٥,٥

المصدر :

الهيئه العامه لمشروعات التعمير والتنميه الزراعيه ، مشروعات التوسع الأفقى ٠

ومن العرض السابق ومن خلال المقارنه فيما بين تقديرات المساحات التى يمكن استصلاحها واستزراعها فى ضوء الموارد المائيه المتاحه والمتوقع تدبيرها (٣,١ مليون فدان) من جهه والمساحات التى تم استصلاحها بالأراضى الجديده والمقدره بنحو ١,٩ مليون فدان من جهه أخرى يتبين أنه مازال هناك مايزيد عن مليون فدان من الأراضى قابله للاستصلاح والاستزراع فى ضوء مايمكن تدبيره من موارد مائيه ٠

فضلا عن ذلك فإن الدراسات الاستكشافيه التى تمت على مساحه ٢٥ مليون فدان بالصحراء الغربيه من خلال هيئه تعمير الصحارى خلال السنوات ١٩٦٣ ، ١٩٦٩ ، ١٩٨٣ قد أكدت جميعها على وجود نحو ٨ ملايين فدان قابله للاستصلاح والاستزراع بجنوب الوادى فقط ، منها حوالى مليون فدان من الدرجه الأولى والثانيه ، وحوالى ٤,٥ ملايين فدان من الدرجه الثالثه والرابعه وحوالى ٢,٥ مليون فدان من الدرجه الخامسه، وأوضحت الدراسات المائيه أنه يمكن التوسع فى المستقبل القريب فى مساحة مايقرب من ١,٤ مليون فدان قدرت احتياجاتها المائيه بنحو ١٠ مليار متر مكعب ومن المتوقع أن يتم تدبير تلك الاحتياجات المائيه على النحو التالى :

مليار متر مكعب

٣,٥	من إعادة استخدام مياه الصرف الزراعى
٣,٠	من خزان الوادى والدلتا
٣,٥	من مياه سطحيه من النيل وفروعه وشبكة الرى

وبناء على تلك الدراسات تم التخطيط لمشروع الدلتا الجديده لتنمية جنوب الوادى ، والذى بدأت أولى مراحل تنفيذه خلال أوائل العام الحالى ١٩٩٧ ، حيث يستهدف هذا المشروع إضافة مساحة جديده الى الأراضى الزراعيه تقدر فى المستقبل القريب بحوالى مليون فدان (ترتفع فى المدى البعيد الى نحو ٣,٤ مليون فدان) تقع كلها فى منطقة جنوب الوادى فى المنطقه المحصوره بين منخفض توشكى جنوبا وواحة باريـــس

شمالا ومشروع شرق العوينات ، ومن المتوقع أن يتم استصلاح واستزراع تلك المساحه على مرحلتين يتم خلال المرحله الأولى والتى تستغرق عامين استصلاح واستزراع نحو ٥٢٠ فدان تروى بمياه النيل ، أما المرحله الثانيه فستستغرق ثلاث سنوات ويتم خلالها استصلاح ٥٠٠ فدان أخرى ويعتمد استزراعها على المياه الجوفيه ٠

نستخلص مما سبق أن المتاح من الأراضى الجديده القابله للاستصلاح قد لايشكل قيدا على التوسع الزراعى مستقبلا ، حيث تشير الدراسات كما سبق الاشاره الى وجود مايقرب من ٩ ملايين فدان قابله للاستصلاح بالاضافه الى نحو ٣,٣ مليون فدان بجنوب الوادى وهو مايزيد كثيرا عن مايمكن استصلاحه من تلك المساحات فى ضوء الموارد المائيه المتاحه والمتوقعه ٠ ورغم أن ذلك يشير الى أن المساحات المتاحه من الأراضى الجديده القابله للاستصلاح والاستزراع لاتعد من محددات التنميه الزراعيه على المدى البعيد ، إلا أن تحقيق ذلك يواجهه العديد من التحديات الأخرى التى يمكن حصرها فيمايلى :

أ - إن الاحتمالات القائمه للاستفاده من الأراضى الجديده فى التوسع الزراعى تتوقف على مايمكن تدبيره من موارد مائيه إضافيه فالمتاح من المياه فى الوقت الحالى يقدر بنحو ٦٣,٥ مليار متر مكعب موزعه على النحو التالى : حصة مصر من مياه النيل ٥٥,٥ مليار م٣، المياه الجوفيه بالوادى والدلتا ٢,٦ مليار م٣ ، إعادة استخدام مياه المصارف ٤,٧ مليار م٣ ، إعاده استخدام مياه الصرف الصحى ٢, مليار م٣ ، المياه الجوفيه بالصحراء ٥, مليار م٣ (١)، وتشير الدراسات الى أن اجمالى الاحتياجات من المياه عام ٢٠٢٠ تقدر بحوالى ٧٠ مليار م٣ ، ترتفع الى ٨٠ مليار م٣

---

(١) معهد التخطيط القومى ، الآثار البيئيه للتنميه الزراعيه ، سلسلة قضايا التخطيط والتنميه فى مصر رقم (٨٣) ، نوفمبر ١٩٩٣ ص ٠١١٤

خلال عام ٢٠٢٥ ، ولذا فإن توفير المياه اللازمه للزراعه والصناعه واستصلاح واستزراع الأراضى الجديده مستقبلا يمكن تحقيقه من خلال ادارة أفضل للموارد المائيه - سيرد الحديث عنها بالتفصيل فى موضع آخر من هذه الدراسه - تستهدف تحقيق مايلى :

ترشيد استغلال المياه المتاحه فى مجالات الاستخدام المختلفه من زراعه وصناعه واستخدام منزلى ، ويمكن ترشيد مياه الرى من خلال تطوير نظام الرى ورفع كفاءته وذلك بتحديث وتطوير شبكات ونظم الرى على مختلف مستوياتها بما فيها شبكات الرى الرئيسيه والفرعيه والحقليه (حيث أثبتت الدراسات والبحوث أن معظم الفواقد من المياه تتم من خلال شبكات الرى الحقلى) ، ووضع الضوابط التى تحكم استخدامات المياه فى الزراعه للحد من الاسراف فيها وذلك من خلال تنظيم إدارة عملية توزيع المياه باستخدام نظم التحكم الحديثه . هذا وتشير بحوث وزارة الأشغال المائيه الى أن تطوير نظم الرى بالأراضى القديمه سوف يساعد على تحقيق وفر قدره ١٠ - ١٥٪ من مياه الرى ، وهو مايعنى تحقيق وفر فى مياه الرى قدره نحو ٦ - ٨ مليار م٣ من المياه سنويا .

- تنمية الموارد المائيه الأخرى المتوفره وإعادة استخدام مياه الصرف الزراعى والصرف الصحى بعد خلط الأولى بمياه الترع ومعالجة الثانيه ، وعلى الرغم من أهمية هذا المورد، إلا أنه من الضرورى التعامل معه بحذر وحرص شديدين لتجنب مخاطر تأثيرهما الضار على الصحه وخاصه مياه الصرف الزراعى والتى غالبا ماتكون محتويه على نسبه عاليه من المبيدات الحشريه والفطريه والأسمده الكيماويه، وهو مايستلزم ضرورة العمل على معالجة هذه المياه ، على

أن يساير ذلك تعميم نظام المكافحه المتكامله والبيولوجيه والتوسع فى استخدام الأسمده العضويه للتقليل من استخدام المبيدات والأسمده الكيماويه فى الزراعه المصريه مستقبلا، وفى هذا الصدد تشير تقديرات وزارة الرى الى أن أقصى مايمكن استخدامه من مياه الصرف الزراعى يقدر بنحو ٧ مليار م٣ ، أما مياه الصرف الصحى فمن المنتظر أن يستخدم منها مستقبلا بعد معالجتها نحو ١,٥ مليار م٣ ، كما تقدرالوزارة حجم المياه الجوفيه بالوادى والدلتا الممكن اتاحتها مستقبلا بنحو ٥,٥ مليار م٣ سنويا، مع مراعاة السحب الأمن وعدم تداخل مياه البحر المالحه بها ٠

من العرض السابق يتبين أن توفير الموارد المائيه اللازمه لاستزراع المساحات المخطط استصلاحها مستقبلا لاتعد بالأمر المستحيل اذا ما خطط لتنميه وادارة هذا المورد على الوجه الأمثل ٠

ب - إن التحدى الأكبر الذى يواجه استصلاح واستزراع الأراضى الجديده مستقبلا إنما يتمثل فيما يحتاجه ذلك من أعباء استثماريه ضخمه فالدخول بالزراعه المصريه الى نطاق الصحارى المصريه إنما يعنى فى مضمونه الدخول الى مناطق تغيب عنها البنيه الأساسيه اللازمه من طرق وكهرباء ومياه شرب ، الى جانب غياب الخدمات الاجتماعيه اللازمه من صحه وتعليم وأمن ، وذلك فضلا عن الحاجه الى تنفيذ البنيه الأساسيه اللازمه للزراعه ذاتها من مصادر الرى والصرف (إن وجد) والخدمات الزراعيه الأخرى ، وعليه فإذا كان تنفيذ البنيه الأساسيه اللازمه فى هذه المناطق الى جانب ضرورة توفير الخدمات اللازمه لاقامة مجتمعات زراعيه بها يعد مطلبا أساسيا لنجاح التوجه فى هذا المسار فإن الاستثمارات اللازمـــه

لتحقيق ذلك تعد عبئا استثماريا يضاف الى الأعباء الاستثماريه اللازمه لاستصلاح واستزراع الأراضى الجديده ذاتها ، وفى هذا الصدد يمكن الاشاره الى ماتضمنته الخطه الخمسيه ١٩٩٣/٩٢ ١٩٩٧/٩٦ من تقدير للتكلفه الاستثماريه لاستصلاح الأراضى ، حيث قدرت التكلفه الاستثماريه المتوقعه لأعمال البنيه الأساسيه بنحو ٣٥٤٢ جنيه للفدان ، أما بالنسبه لأعمال الاستصلاح الداخلى ومرافق الخدمات العامه فقدرتها نفس الخطه بنحو ٦٩٤٩ جنيه للفدان (١) ويعنى ذلك أن اجمالى تكلفة الفدان الواحد لأعمال البنيه الأساسيه والاستصلاح الداخلى ومرافق الخدمات العامه تقدر فى المتوسط بنحو ١٠,٥ ألف جنيه ، وعليه فإن فى ذلك مايشير الى ضخامة حجم الاستثمارات اللازمه لاستصلاح الأراضى الجديده مستقبلا حيث أن اجمالى تكلفة المليون فدان المخطط استصلاحها فى القريب العاجل تحتاج الى نحو ١٠,٥ مليار جنيه ٠

إن ضخامة الاعباء الاستثمارية اللازمه لمقابلة هذا التحدى، مع ما تتميز به المشروعات الاستثمارية فى هذا المجال من طول فترة التفريخ الى جانب ضعف معدل العائد على الاستثمار بها بالقياس الى غيرها من المشروعات الاستثمارية الاخرى زراعية وغير زراعية يتطلب بدوره ضرورة دعم الدولة لمثل هذه المشروعات مع ضرورة توفير بعض المزايا او الحوافز امام الاستثمار الخاص فى هذا المجال ويمكن عرض بعض اشكال هذا الدعم والمزايا فى الاتى (٢) : -

---

(١) الهيئه العامه لمشروعات التعمير والتنميه الزراعيه ، الخطه الخمسيه لمشروعات استصلاح الأراضى ١٩٩٧/٩٢ - القاهره ، يناير ١٩٩٢ ٠

(٢) عبدالقادر دياب ، هدى صالح ، الزراعة المصرية وتحديات المستقبل ، ورقة عمل مقدمه الى مؤتمر مصر وتحديات المستقبل ، الصندوق الاجتماعى للتنمية ومعهد التخطيط القومى والعلميون المتحدون للمشروعات والتنمية ، الاسماعيلية ٢٠ - ١٩٩٦/١١/٢٣

- تحمل الدولة لاعباء التكلفة الاستثمارية اللازمه وتنفيذ البنيه الاساسية العامة فى مثل هذه المناطق ٠
- الاعفاءات الجمركية للمستلزمات الاستثمارية اللازمه لتنفيذ مثل هذه المشروعات ٠
- الاعفاءات الضريبية - ولفترات محدوده - لمشروعات الاستصلاح فى هذه المناطق ، وقد بادرت الدولة بهذه الخطوه باصدار قانون حديث يعفى المشروعات الاستثمارية التى تقام فى اراضى جنوب الوادى من الضرائب لمده ٢٠ سنه ٠

توفير مصادر الائتمان المناسبة مع توفير التسهيلات الائتمانية الملائمه وطبيعة هذه المشروعات سواء من حيث الضمانات او فترات السماح او فترات السداد او أسعار الفائده على القروض ٠

هذا وبطبيعة الحال فإن تقديم مثل هذا الدعم والمزايا أو الحوافز أمام الاستثمار فى مثل هذه المشروعات لايعنى إغفال أهمية توفير الخدمات الاجتماعيه والانتاجيه اللازمه لوجود المجتمعات الزراعيه الجديده الى جانب ضرورة توفير البنيه الأساسيه اللازمه لتسويق الانتاج بها ٠

حـ - يضاف الى ضخامة الأعباء الاستثماريه اللازمه للخروج بالزراعه الى الصحارى المصريه إختلاف نوعية الأراضى بتلك الصحارى عن نوعيه الأراضى بالوادى والدلتا ، حيث سيادة الأراضى الرمليه والرمليه الصخريه والجيريه ، أو الأراضى الرمليه الطينيه ، والتى تختلف فى خصائصها الكيماويه والطبيعية ، مما يستلزم بدوره استخدام اساليب وحزم تكنولوجية جديدة ملائمه لاستصلاح واستزراع هذه الاراضى ، وهو ما يتطلب بدوره وجود برامج بحثية ذات اهداف محدده لمؤسسات البحث العلمى المعنيه فى هذا المجال ، مع توفير ودعم هذه المؤسسات بالموارد البشـــرية

والمالية اللازمه ، مع ضرورة اتاحه الفرص للكوادر العاملة فى مثل هذه المؤسسات للتعرف على تكنولوجيا استصلاح واستزراع هذه الاراضى فى مناطق اخرى مماثله فى البلدان المتقدمه فى هذا المجال ٠

د- نظرا للطبيعة الفنية والاقتصادية والبيئية للاراضى الجديدة فإن ذلك يستلزم تحديد المحاصيل والتراكيب المحصولية المناسبة للزراعة فى هذه النوعية من الاراضى سواء من حيث الملائمه الفنية مع نوعية التربة الزراعية ، أو من حيث العائد الاقتصادى الممكن تحقيقه ، مما يتناسب مع حجم التكلفة الاستثمارية فى استصلاحها والنفقات الجارية فى زراعتها ، وذلك بجانب تحديد انسب المعاملات الفنية وطرق خدمة وري المحاصيل المنزرعه بها واساليب تسويقها ٠

وباستعراض نتائج البحوث التى تناولت تحليل التربة بالاراضى الجديدة التى تحدد اولوية استصلاحها فى ضوء الموارد المائية المتاحه والمتوقعه تبين انها تتشكل فى مجموعها من نحو ٢١,٠ ٪ من الاراضى الطينية الملحية ، ونحو ٢٩,٣٪ من الأراضى الطينية الرملية ، على حين تشكل مساحة الاراضى الرملية والرملية الجيرية نحو ٤٩,٦٪ من جملة تلك الاراضى (١) ٠

كما تشير احدى الدراسات (٢) التى تناولت صلاحية اراضى مشروع جنوب الوادى للاستزراع أن هناك نحو ٥٠٠ الف فدان صالحه جدا للاستزراع تتراوح تربتها من طمييه رملية والطمييه الطينية الرملية ، ونحو ٣٨٠ الف فدان صالحه للاستزراع تسود بها التربة طينية القوام او

---

١) معهد التخطيط القومى ، تجربة تشغيل الخريجين - مصدر سابق ص ٧٥

٢) جريدة الاهرام الرسمية ، ١٩٩٧/٣/٨ ٠

الطمييية الطينية الى طمييه رملية ، كما أن هناك نحو ١,٢ مليون فدان ذات صلاحية متوسطة للاستزراع تتنوع التربة بها فيما بين التربة الرملية والرملية الجيرية والطينية الرملية الجيرية ، هذا ومن الطبيعى أن نوعية المحاصيل الزراعية التى يمكن أن تسود الزراعات بتلك النوعية من التربة الزراعية التى تتواجد بالاراضى الجديدة تختلف عنها بالاراضى القديمة التى تسود بها التربة الطينية • فمع سيادة الاراضى الرملية والرملية الجيرية والطينية الرملية بالاراضى الجديدة ، فإنه من المتوقع أن تسود بتلك الاراضى زراعة محاصيل الفاكهة والاعلاف ومحاصيل الخضروات خاصة فى الموسم الصيفى ، ثم يلى ذلك المحاصيل التقليدية الاخرى بما فى ذلك المحاصيل الزيتية والسكرية ، وذلك لتناسب تلك المحاصيل مع خصائص هذه الاراضى • كما سوف تختلف اساليب الرى الممكن استخدامها فيما بين الانواع المختلفة للتربة الزراعية بتلك الأراضى فالأراضى الرملية الطمييه والطينية الرملية والرملية تروى باسلوب الرش والتنقيط فى حين تحتاج التربة الطينية الجيرية والطمييية والطمييه الملحية الى الرى السطحى •

ونود الاشارة هنا الى انه مع اكتفاء مصر ذاتيا من محاصيل الفاكهة والخضروات فمن المنتظر ان يكون الهدف الاساسى من زراعة تلك المحاصيل بالاراضى الجديدة هو التصدير للخارج ،ويتطلب ذلك اختيار وتوفير تكنولوجيا الانتاج وطرق خدمة المحاصيل الملائمه لهذا الهدف ، كما أن توفير الخدمات التسويقية المتطورة (والتى تشمل توفير المعلومات الحديثة عن الاسواق الخارجية ، مراكز التعبئه والتغليف ، وسائل النقل المجهزه •• الخ) يعد مطلبا ضروريا فى تلك الاراضى ، وذلك فضلا عن ضرورة اقامة المجمعات الزراعية الصناعية بالاراضى الجديدة وذلك لاستغلال وتصنيع المواد الزراعية الاولية التى تنتجها هذه الاراضى ، الى جانب سهوله تسويقها •

هـ- يمثل وجود برنامج لتنظيم وادارة العمل بالاراضى الجديدة مطلبا اساسيا لنجاح مشروعات استصلاح واستزراع الاراضى الجديدة ، وحيث أن سياسة الدولة تتجه الى تمليك نحو ٥٠٪ من المساحات بواسطة الدولة سنويا للخريجين الجدد وصغار الملاك فغن ذلك لابد وأن يتم فى اطار اسس محدده لاختيار الفئات الاكثر كفاءة بينهم فى ادارة وتشغيل المزارع بتلك الاراضى ، ويجب ان يراعى كذلك عند اختيار تكنولوجيا الاستزراع بتلك الاراضى وسبل تطبيقها أن تتوافق مع الخلفية الاجتماعية والاقتصادية للمستوطنين بتلك الاراضى ، على ان يتم ذلك من خلال اطار تنظيمى ومؤسسى يدعم هؤلاء المستوطنين ويتولى تدريبهم وارشادهم على اساليب وتكنولوجيا الزراعة الملائمه للاستخدام بتلك الاراضى وافضل الطرق لتسويق منتجاتهم ٠

الفصل الخامس
الزراعة وتحدى زيادة الصادرات الزراعية
فى ضوء المستجدات العالمية

٥-١- مقدمه

٥-٢- الوضع الراهن لصادرات مصر من السلع الزراعية

٥-٣- معوقات الصادرات الزراعية الحاليه

٥-٤- المتغيرات الدولية والاقليمية واثرها المتوقع على الصادرات الزراعية المصرية

٥-٥- جهود الحكومة والاجراءات المتخذه لتنمية الصادرات

الفصل الخامس
الزراعة وتحدى زيادة الصادرات الزراعية
فى ضوء المستجدات العالمية

٥-١ مقـــدمـــه :

تمثل الصادرات الزراعية وتنميتها احد الاهداف الرئيسية للزراعة المصرية فى العقد القادم ، بل ستمثل ايضا احد مشكلاتها الاساسية ، خاصة وأن التغيرات التى طرأت محليا ، برامج اعادة الهيكلة والاصلاح الاقتصادى ، واقليميا ، الحديث عن الشرق اوسطية ، والتعاون الاقتصادى العربى ، ودوليا اتفاقية جات GATT ومنظمة التجارة العالمية W.T.O والتكتلات الاقتصادية الدولية العملاقة ، والشراكة الاوروبية الشرق متوسطية ، والعولمه الاقتصادية Globalization ، كلها متغيرات ستؤثر مباشرة على الصادرات من الزراعة. واذا اضفنا الى ما سبق أن الانتاج الزراعى المصرى بظروفه الحاليه ، هو غير قادر على توفير الغذاء للسكان وغير قادر على المنافسة العالمية ، حيث ارتفعت تكلفة الانتاج مع رفع الدعم عن مستلزمات الانتاج ، وارتفاع اسعار السلع المصنعه بصفة عامة ومع تحرير التجارة فى مستلزمات الانتاج ، اذن فالانتاج الزراعى هو فى الاساس انتاج للسوق المحلى وليس للسوق العالمية ، ومن هنا فإن المواصفات القياسية قد لاتتوفر فى ذلك الانتاج ، كما أن التصدير يعتمد على فائض الانتاج بالدرجة الاولى واذا اضفنا ايضا قضيتى الاطار المؤسسى للصادرات والاطار التسويقى ، لوجدنا ان الصادرات الزراعية امامها عقبات كداء يجب حلها من اجل اطلاق حريتها ، فلا صادرات بدون جهاز تسويقى متكامل متطور، وباطار مؤسسى يساعد على تسهيل عملية التصدير.

من اجل ذلك كله فقد خص هذا الفصل نفسه فى دراسة واقع الصادرات المصرية الحالى من المنتجات الزراعية وتوزيعها الجغرافى ، فى فترة التسعينيات، ثم المحددات والمشكلات التى تواجه الصادرات الزراعية ، واخيرا

المتغيرات الاقليمية والدولية وربطها بمدى اثرها على الصادرات الزراعية المصرية فى مطلع القرن القادم ، مستفيدين من تجربة الماضى ، وما طرأ من تطورات عالمية فى هذا الشأن ٠

٥-٢- الوضع الراهن لصادرات مصر من السلع الزراعية

٥-٢-١ حجم الصادرات الزراعية

مازالت الصادرات الوطنية من السلع الزراعية محدوده ، فلم تتجاوز قيمتها ٣٢٤,٩ مليون دولار كمتوسط لفترة ١٩٩٤/٩٢ ، وبما نسبته ٩,٧٪ من اجمالى الصادرات الوطنية وتتذبذب الصادرات صعودا وهبوطا من سنه لاخرى ٠ وعلى جانب الواردات فقد بلغت الواردات الزراعية ٣٠٧٠,٥٨ مليون دولار عام ١٩٩٤ وحوالى ٢٩٤٤,٠٦ مليون دولار كمتوسط للفترة ١٩٩٤/٩٢ ، وبما يعادل حوالى ٣١,٩٪ من اجمالى الواردات الوطنية التى بلغت فى نفس الفترة ٩٢١٩,٥ مليون دولار ، وذلك وفق معطيات الجدول (٥-١) ، أى أن نسبة الصادرات الزراعية الى اجمالى الصادرات الوطنية أقل بكثير من نسبة الواردات الزراعية الى اجمالى الواردات الوطنية ، ويرجع ذلك بصفة اساسية الى ارتفاع حجم الواردات الغذائية حيث بلغت ٢٩٤٤ مليون دولار فى نفس الفترة ١٩٩٤/٩٢ ، فى حين بلغت الصادرات الغذائية حوالى ٢٩٨,٣٩ مليون دولار تقريبا فى نفس الفترة المشار اليها٠

هذا وتشكل الصادرات الزراعية حوالى ١١,٠٣ ٪ من اجمالى الواردات الزراعية ، أى أن نسبة تغطية الصادرات للواردات منخفضه للغاية ، وهذا يزيد من حجم عجز الميزان التجارى الزراعى ، حيث يصل الى ٢٦١٩,١٦ مليون دولار كمتوسط للفترة ١٩٩٤/٩٢ ٠ كما تبلغ نسبة الصادرات الزراعية الى اجمالى الواردات الوطنية ٣,٥٪ تقريبا ، مما يجعل نسبة تغطية الصادرات الزراعية لما يتم استيراده من كافة السلع تكاد تكون متواضعه جدا ٠

جدول رقم (٥-١)
بعض المؤشرات المتعلقة بالصادرات الزراعية المصرية
خلال الفترة ٩٢-١٩٩٤

(مليون دولار)

	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	متوسط
الناتج المحلي الاجمالي	٣٩٣٥٦,٤	-ر٤٤٥٣٨	-ر٤٨٤٧٠	٤٤١٢١,٥
الناتج الزراعي الاجمالي	٦٥١٠,٥	-ر٧٤٩٩	-ر٨٢٣٦	-ر٧٤١٥
اجمالي الصادرات الكلية	٣٠٤٩,٩٥	٣٣٢٥,٥٦	٣٦٧٣,٣٣	٣٣٤٩,٦
اجمالي الواردات الكلية	٨٢٩٢,٩٧	-ر٩٦٢٨	٩٧٣٧,٥٤	٩٢١٩,٥
اجمالي الصادرات الزراعية	٣٥١,١٦	٣٠٠,٩٣	٣٢٢,٦٦	٣٢٤,٩
اجمالي الواردات الزراعية	٢٦٦٩,٥	٣٠٩٢,٠٩	٣٠٧٠,٥٨	٢٩٤٤,٠٦
الصادرات الغذائية	٣٠٤,٦٤	٢٨٥,٠٧	٣٠٥,٤٦	٢٩٨,٣٩
الواردات الغذائية	٢٣٤٠,٠٨	٢٦٠١,٦٨	٢٥٦٥,٤٣	٢٥٠٢,٤
صادرات الحبوب	٤٤,٦	٥٨,٣	٧٩,٠٥	٦٠,٦٥
صادرات الارز	٤٤,٠٣	٤٥,١	٧٩,٠٤	٥٦,٠٦
صادرات البطاطس	٣٨,٣٨	٣٦,٢٨	٢٦,٥٣	٣٣,٧
صادرات البقوليات	٣,٤٦	٣,٦٢	١,٩٥	٣,٠١
صادرات الفول الجاف	٣,١٨	٣,٣١	٠,٦٩	٢,٣٩
صادرات البذور الزيتيه	٨,٦٦	١٣,١٣	٣,٩٨	٨,٥٩
صادرات فول سوداني مقشر	٦,٧	١٠,٦	٢,٤٢	٦,٦
صادرات الخضروات	٤٣,٨١	٥٥,٧٦	٥٠,٨٨	٥٠,١٥
صادرات الطماطم	١١,١٨	٧,٩٨	٥,٨٣	٨,٣٣
صادرات البصل	١٦,١٩	٢٢,٢٩	٢٠,٥٩	١٩,٦٩
صادرات الفاكهة الطازجة المجففه	٤٠,٣٥	٣٦,٣٧	١٢٠,٨٦	٦٥,٨٦
صادرات البرتقال واليوسفي	٢٢,٩٢	١٩,١٩	٨,٣٢	١٦,٨١
صادرات الليمون	٤,٩٣	٥,١٦	٣,٣٩	٤,٤٩
صادرات التمور	٢,٤٦	٢,٧٩	-ر٤٤	١٦,٤
صادرات الضأن والماعز الحي	-ر٦	٣,٩٤	٤,٦٦	٤,٩
صادرات لحوم حمراء	١٥,٨١	١٠,٧٦	٨,٦٢	١١,٧٣
صادرات البان ومنتجاتها	١,٠٥	٥,٨٩	٥,٦٩	٣,٩
صادرات الاسماك	٩,١٤	١٣,٢٩	١٣,٢٧	١١,٨٥
صادرات القطن الشعر	٥٢,٥٥	٤٩,١٣	١١٧,٥١	٧٣,٠٦

المصدر : جمعت وحسبت من المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوى للاحصاءات الزراعية العددين ١٤،١٥ ،عامى ٩٤ ، ١٩٩٥

وتجدر الاشارة ايضا الى ان الصادرات الزراعية تشكل ٤,٤٪ من الناتج الزراعى الاجمالى كمتوسط لفترة ١٩٩٤/٩٢ ٠ وعلى الواردات نجد أن الواردات الزراعية تعادل ٩٠٦٪ من الصادرات فى نفس الفترة المشار اليها ، ٣٩,٧٪ من اجمالى الناتج الزراعى ، وحوالى ٣١,٩٪ من اجمالى الواردات الوطنية ، أى ثلث الواردات الوطنية ، ويرجع ذلك لارتفاع واردات البلاد من الغذاء بما سبق الاشارة اليه ٠

٥-٢-٢-أهم الصادرات الزراعية المصرية

تصدر مصر مختلف السلع الزراعية سواء كانت غذائية أو غير غذائية ، ولكن بعضها بكميات صغيرة للغاية يمكن تجاوزها ، وباستعراض الصادرات للفترة ١٩٩٤/٩٢ وكمتوسط للفترة المذكورة نجد أن صادرات البلاد من القطن تأتى فى المقدمه حيث بلغت عام ١٩٩٤ حوالى ١١٧,٥ مليون دولار وحوالى ٧٣,٠٦ مليون دولار كمتوسط للفترة ١٩٩٤/٩٢٠ وتتسم صادرات القطن بتذبذب كبير حيث كانت ٥٢,٥ مليون دولار عام ١٩٩١انخفضت الى ٤٩,١٣ مليون دولار عام ١٩٩٣ ثم ارتفعت الى ١١٧,٥ مليون دولار ٠ يلى القطن الفواكه الطازجة حيث بلغت قيمة الصادرات منها ٦٥,٨٦ مليون دولار كمتوسط للفترة ١٩٩٤/٩٢ منها ١٦,٨ مليون دولار صادرات البرتقال واليوسفى والباقى فواكه مختلفة، ثم تأتى صادرات الحبوب التى فى معظمها ارز حيث بلغت اجمالى الصادرات من الحبوب ٦٠,٦٥ مليون دولار منها ٥٦,٠٦ مليون دولار صادرات الارز أى بنسبة ٩٢,٤٪ تقريبا ٠ ثم تأتى صادرات البلاد من الخضروات الطازجة فى المرتبة الرابعة حيث بلغت قيمتها ٥٠,١ مليون دولار كمتوسط للفترة ١٩٩٤/٩٢ ، منها ١٩,٦٩ مليون دولار صادرات البصل و٨,٣٣ مليون صادرات الطماطم ، ثم تأتى بعد ذلك البطاطس التى بلغت قيمة الصادرات منها ٣٣,٧ مليون دولار كمتوسط للفترة ١٩٩٤/٩٢ ، ثم تأتـــى

الصادرات من التمور ٦,٨ مليون دولار ، فالصادرات من الاسماك ١١,٨٥ مليون دولار ٠

أى أن الصادرات الزراعية المصرية مع انها متنوعه الا ان قيمتها منخفضة ، ولعل ذلك يرجع الى انه لاتوجد سياسة تصديرية متكاملة ، بل يتم تصدير الفائض ، كما أن معدلات الاستهلاك المحلى مرتفعه ، حيث الزيادة الكبيرة فى اعداد السكان التى لايقابلها زيادة مناسبة مماثلة فى الانتاج الزراعى الغذائى ٠

٥-٢-٣- التوزيع الجغرافى لصادرات وواردات مصر من السلع الزراعية

تشير بيانات الجدول رقم (٥-٢) الى أن واردات مصر من السلع الزراعية من الاقطار العربية بلغت ٣,٣٥٪ من أجمالى الواردات المصرية عام ١٩٩٤ فى حين كانت ٠,٤١٪ عام ١٩٩٢ ٠ فيما بلغت نسبة الواردات المصرية من السلع الزراعية من الوطن العربى ١,٢٩٪ عام ١٩٩٢ ارتفعت الى ٢٩,١٪ عام ١٩٩٤ من اجمالى وارداتها الوطنية الزراعية ٠

أما الصادرات المصرية من السلع الزراعية الى الاقطار العربية ، فقد بلغت ٢٠,٢٩ مليون دولار عام ١٩٩٢ ، بنسبة ٠,٤١٪ من اجمالى صادرات مصر الوطنية ، وبنسبة ٣,٩٩٪ من اجمالى صادرات مصر الزراعية ٠ وارتفعت قيمة الصادرات الزراعية الى الاقطار العربية فى عام ١٩٩٤ الى ١٥٠,٧ مليون دولار من اجمالى صادرات مصر الزراعية ٠

وهذه المعطيات تدل على ان التجارة البينية فى السلع الزراعية بين مصر والاقطار العربية ، قد احتلت مكانه هامه فى عام ١٩٩٤ فيما يتعلق بالصادرات بصفه اساسية ، وأقل نسبيا فيما يخص الواردات ، وهذا يدل على أن السوق العربية ، تمثل سوقا هامه للمنتج الزراعى المصرى ، ولو تم استبعاد القطن من الصادرات الزراعية المصريـــــة،

جدول رقم (٥-٢)
صادرات وواردات مصر الزراعية من والى
الاقطار العربية ١٩٩٢ -١٩٩٤م

السنوات	الواردات من الدول العربية			الصادرات الى الدول العربية		
	اجمالى الواردات الزراعية من الدول العربية	٪ من اجمالى الواردات	٪ من اجمالى الواردات الزراعية	اجمالى الصادرات للاقطار العربية	٪ من اجمالى الصادرات	٪ من اجمالى الصادرات الزراعية
١٩٩٢	٣٤,٣٥	٠,٤٩	١,٢٩	٢٠,٢٩	٠,٤١	٣,٩٩
١٩٩٤	١٠٢,١٧	٣,٣٥	٢٩,١	١٥٠,٠٧	٤,٠٩	٤٦,٥١

المصدر : حسبت من الكتاب السنوى الاحصاءات الزراعية العربية ، العدد ١٥،١٤،المنظمة العربية للتنمية الزراعية ١٩٩٤ ،١٩٩٥

جدول رقم (٥-٣)
الصادرات والواردات المصرية من والى الاقطار العربية
حسب المجموعات السلعية
عام ١٩٩٤ م (مليون دولار)

البيان	الواردات	الصادرات
حبوب	١,٠٩	٣٧,٣٤
بذور زينيه	١,٢٩	٠,٦٧
زيوت	-	٠,٥٠
بقول	٢,٧	٢,٠٦
درنات	-	٥,٦
خضروات	٠,٠٨	١٩,٤٦
فاكهة	٩,١	١٠,١٩
البان	٠,١	-
اخرى	٥,٩	٣٨,٢

المصدر : المصدر السابق ص ٤١٠ جدول ، ٤٠٥

تصبح السوق العربية هى السوق الرئيسية امام المنتجات الزراعية المصرية ٠

وتجدر الاشارة الى أن اهم المجموعات السلعية التى تم تصديرها الى الاقطار العربية هى الحبوب وبصفه خاصة الارز ، والخضروات والفواكه والدرنات والبقول وبصفه خاصة الفول الجاف ، وذلك كما هو مبين فى الجدول رقم (٥-٣) والذى تبين منه ايضا أن اهم الواردات الزراعية المصرية من الاقطار العربية تتمثل فى الفواكه والبقول والبذور الزيتيه والحبوب ومنتجات الالبان ٠

أما باقى السلع الزراعية المصرية ، فيتم تصديرها الى السوق الاوروبية وكما تستورد مصر احتياجاتها من الغذاء من الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوروبى واستراليا وكندا ٠

ويتبين من العرض السابق صغر حجم الصادرات الزراعية من جهه واعتمادها على السوق العربية من جهه اخرى ، والامر الذى يتطلب اعادة النظر فى السياسة الحالية للصادرات على ضوء الواقع والمستجدات العالمية والعربية ، والاهداف المنوطه بالزراعة المصرية فى الحقبه القادمة، حيث ان استمرار الحال على ماهو عليه يعنى انخفاض حجم الصادرات وقيمتها بمرور الزمن وزيادة حجم الواردات وقيمتها ، مما يرهق كاهل الاقتصاد المصرى ، ومما يضعف من القدره التنافسية للزراعة المصرية ، واستمرار انخفاض دخل الزراع وانخفاض مستوى معيشتهم ، وفقدان الزراعة لدورها الاساسى فى الاقتصاد القومى المصرى ٠

٥-٣ معوقات الصادرات الزراعية الحاليه :

على الرغم من اهمية التصدير والحديث المتكرر عنه فى الندوات والمؤتمرات والبحوث ، وعلى الصعد الرسمية ، الا ان حالة الصادرات التى سبق

ايضاحها لاتتلائم مع الاهمية والاهتمام بالصادرات ، فمازالت الصادرات الزراعية منخفضه كمية وقيمة ، وهذا الحال له اسباب موضوعية تتمثل فى مجموعة معوقات تسويقية وانتاجية ومؤسسيه، نستعرضها بايجاز فيما يلى :

٥-٣-١ المعوقات الانتاجية

أ- مازال الانتاج الزراعى يعجز عن تلبيه احتياجات السكان فى بعض انواع منه ، كما هو الحال فى القمح والذرة والسكر والزيوت والبقول حيث تعتبر مصر بلد مستورد صافى لهذه المنتجات الزراعية الرئيسية وعلى صعيد آخر فأن الانتاج من الخضروات والفواكه والقطن والدرنات ينتج عنه فى بعض السنين فائضا كبيرا وفى بعض السنوات فائضا صغيرا ، مما يؤثر على قدرات المصدرين من دخول الاسواق العالمية وعقد صفقات تجارية والوفاء بها ، فهناك فرق كبير بين تصدير الفائض ، والانتاج من اجل التصدير، ومازال الحال هو تصدير الفائض ٠

ب- عدم التزام المنتجين بالمواصفات العالمية فى الانتاج ٠ فالسوق العالمية ، تستقبل وتستوعب السلع الزراعية وفق مواصفات قياسية، بحيث يكون الانتاج على درجة عالية من الجودة والثمار بنفس المواصفات من حيث الحجم واللون والطعم ، ويتم ذلك بزراعة اصناف مهجنه معده من اجل التصدير تتلائم مع ذوق المستهلك الغربى بصفة عامة ٠ كما ان اتجاه العالم نحو الاهتمام بالمنتج الزراعى الخالى من المبيدات والاسمدة الكيماوية يزيد من عدم قدره المنتج الوطنى الالتزام بالمواصفات الدولية بشكل مناسب فعلى سبيل المثال توجد اصناف من الطماطم او البطاطس تنتج باوزان واحجام متجانسه وبلون متجانس ايضا ، بحيث تكون

العبوات بنفس المواصفات ، وخالية من اى اثر متبقى للمبيدات أو الاسمدة الكيماوية ٠

ج- ارتفاع اسعار مستلزمات الانتاج الزراعى بصفه عامة فى السنوات الاخيرة ولم يقابله زيادة مماثله فى اسعار المنتجات مما حد من قدره المنتجين على المنافسة فى السوق العالمية، الامر الذى يحد من الصادرات وبصفة خاصة بعد الغاء الدعم الذى كانت تقدمه الدولة للمنتجين ٠

د- اتساع حجم السوق المحلية وتصريف الانتاج فيها لم يشجع على الزراعة التجارية من اجل التصدير ، فمازالت اساليب الانتاج متخلفة نسبيا عن مثيلتها فى الدول المتقدمه وبالاخص فى مجال زراعة الخضروات والفواكه ، وكذلك الثروة الحيوانية ٠ ففى هولندا على سبيل المثال يصل انتاج هكتار الخضروات الى ٥٥٠ طن ، بينما لايصل الى ١٠٠ طن فى مصر وفى احسن الاحوال (١) ٠ وترتبط اساليب الانتاج عادة بعده امور هى :

١- التطور التكنولوجى الذى وصلت اليه البلاد ٠
٢- القدرة على امتلاك هذه التكنولوجيا المتطورة (الموارد الماليه) ٠
٣- القدرة على استخدام تلك التكنولوجيا ٠

فمازال المزارع المصرى يستخدم تكنولوجيا متخلفة وهو غير قادر على امتلاك التكنولوجيا المتطورة حيث لاتوجد لديه قدرات ادخارية مناسبة وبالتالى قدرته على الاستثمار محدوده ، خاصة وان

---

1) F.A.O, Production year book, vol 44, 1995

مؤسسات، وبنوك التمويل تطلب اسعار فائدة مرتفعة على الاقراض وتضع شروط لاتتوافر لدى صغار المزارعين ، وبالتالى يظل هامش التطور الانتاجى محدود ، مما اثر ويؤثر على الصادرات من السلع الزراعية ٠

هـ- عدم قدرة المنتجين على الدخول فى انتاج المنتجات الزراعية ذات الطلب العالمى كالنباتات الطبية والزهور العطرية أى الزراعات الغير تقليدية والتى اصبح لها بورصات عالمية ، وفى حاله دخول تلك البورصات ، يصبح الالتزام بانتاج كميات محدوده وبمواصفات معينه شرطا ضروريا لاستمرار قيد المصدرين فى البورصه ، وهذا يتطلب قدرات انتاجية خاصة ، فعلى سبيل المثال يصل ثمن بعض اصناف الزهور ٢,٥ دولار للزهرة الواحده فى بورصة الزهور بامستردام بهولندا ٠

٥-٣-٢ المعوقات التسويقية :

لم تعد العملية التسويقية تنحصر فى جنى الثمار (المحصول) وتعبئتها فى اكياس او اقفاص او عدايات وطرحها فى الاسواق المركزية للبيع بالمزاد أو ان السماسرة تتولى شراء الانتاج من المنتجين من المزارع، والنقل على الكارو او عربات النقل القديمة التى تسير فى الطرق الزراعية الغير ممهده جيدا مما يجعل جزء من الانتاج يتلف قبل ان يصل السوق ٠ فكل هذه الاساليب البالية لم تعد مجدية ولم تعد قادرة على النهوض لابصادرات ولابتسويق فى السوق المحلية ٠ فالتسويق صناعة متكاملة تبدأ بالبذرة التى ستزرع فى التربة وبمعاملة التربة وطرق وكميات الرى والتربية وجنى الثمرة وطريقة جنيها، وتعبئتها بعد تدريجها فى عبوات مناسبة قادرة على حمايتها من التلف ، ونقلها وبوسائل نقل متطورة وسريعة لتوصيلها الى الاسواق فى الاوقات المناسبة، ويقصد بالمناسبة ، اى توصيلها فى اللحظة التى يحتاجها المستهلك فيها اى لحظة الطلب عليها ، وقبل ان تتلف ٠ ثم لايمكن ان

يكون هناك حديث عن التسويق دونما يكون المنتج فى القرية مربوط بشبكة معلومات تسويقية تعطيه المعلومه الكاملة عن حال السوق فى مختلف محافظات الجمهورية ،بما فى ذلك الكميات المعروضه والمطلوبة من السلعه محل الدراسة واسعارها ، ايضا كيف يمكن ان يكون هناك تصدير اذا لم يكن هناك اسطول نقل برى وبحرى وجوى متطور وبكلفه مناسبة ؟ كذلك هل يمكن الحديث عن التصدير مع عدم وجود قدرات تخزينيه تتناسب مع طموحات المصدرين ، سواء كان المقصود بالقدرات التخزينية ، البرادات ، الثلاجات ، أو السيارات الثلاجات أو الطائرات المجهزة لهذا الغرض ، أو التخزين العادى للسلع الزراعية الاخرى بخلاف الخضروات والفواكه والزهور ،

اذن فالتسويق بهذا الفهم هو عملية معقده ومركبة تسمى احيانا مركب التسويق ، الذى هو عصب التطور الانتاجى الزراعى وعصب التصدير ايضا ، هذا المركب يبدأ بالانتاج وينتهى بتوصيل السلعة الى المستهلك فى اماكن تواجده ، وعناصر هذا المركب هى :

أ- اساليب الانتاج وانضاج المحصول ،
ب- طرق جنى المحصول وفرزه وتدريجه ،
ج- تعبئه المنتج فى عبوات مناسبة ،
د- طرق زراعية ممهده وجيدة ،
هـ- وسائل النقل الحديثة والمجهزة والمتطورة ،
و- القدرات والسعات التخزينية المختلفة من برادات على الارض ومحموله على السيارات والطائرات ،
ز- شبكة معلومات تسويقية متقدمه تمد المنتج والمصدر بالمعلومات الكافية عن حال الاسواق المحلية وحال السوق الدولية لاى سلعة من السلع ،
ح- القدرة على الوصول الى السوق المحلية او الدولية فى الاوقات المناسبة ،

ط- وجود مكاتب ووكالات متخصصه فى الاسواق العالميةللسلع التى ستنافس بها البلاد ، كسوق نوتردام للقطن وسوق لمستردام للزهور وسوق لندن للبطاطس ، الخ ٠

ومازال الحال لم يصل بعد الى هذه المستويات المتطورة ، لأن الوصول اليها يحتاج الى :

أ - ربط المنتجين بالمصدرين والتعاقد بينهما على انتاج بكميات ومواصفات متفق عليها وفى مواعيد محدده بدقه ٠

ب - عدم وجود ثقافه تسويقيه كافيه لدى المنتجين والمصدرين على حد سواء ٠

ح - لاتتوفر الاموال اللازمه لانشاء المركب التسويقى ، حيث يتطلب الوصول الى المركب التسويقى أموالا كبيره مازال المصدرين لايمتلكونها فى الغالب ٠

د - وبجانب كل ماسبق ، فإن دخول الأسواق العالمية ليست عملية سهلة ، فلابد من وجود اتفاقيات بين مصر والبلدان التى ستصدر اليها ، فمازالت السوق الأوربيه ليست مفتوحة أمام المنتجات الزراعية المصرية بدرجة كافيه تشجع على الانتاج من أجل التصديروتشجيع المصدرين على دخول صناعة التسويق فى شكلها المتكامل ، حيث مابذل من جهود لعقد اتفاقيات ، ومازالت متواضعه سواء مع الاتحاد الأوربى أو أمريكا أو اليابان أو أمريكا اللاتينيه أو الاقطار الآسيويه ، فحتى الآن لم توقع مصر اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوربى ، وبالتالى لاتحظى بالدوله الأولى بالرعايه وحتى السوق العربيه مازالت ليست مفتوحة أمام المنتجات الزراعية المصرية بشكل يؤهلها لتصريف كميات كبيرة من الانتاج، كما يوجد فيها منافسه شديده من أقطار عربية أخرى مثل سوريا ولبنان والمغرب ، وتركيا واسبانيا وأمريكا ٠

وبدون حل اشكالية التسويق ، يظل المجال أمام زيادة حجم الصادرات محدودا ، الأمر الذى يتطلب حل هذه الاشكاليه التى مازالت تحد من الصادرات الزراعيه المصريه ٠

٥-٣-٣ المعوقات المؤسسيه :

وهى تلك المتعلقه بالاجراءات الرسمية التى تتطلبها عملية التصدير ، فبالرغم من وجود مراكز متخصصه للصادرات والعمل على تجنب الروتين ، وتقليل متطلبات العملية التصديريه والتيسير على المصدرين ، الا أن النظام نفسه مازال لايشجع على خلق مناخ ملائم لتنمية الصادرات ، فمازال :

أ- عدم وجود روابط بين المصدرين والجهات المسئوله عن التصدير ٠

ب- عدم احكام الرقابه على الصادرات الزراعيه بعد الغاء الرقابه عليها فى ميناء الاسكندريه ٠

ج- ارتفاع التكاليف والمصاريف الاداريه والضريبيه التى يتحملها المصدرين ٠

د- ضياع وقت طويل لانجاز الاجراءات التصديريه فى المؤسسات الحكوميه ٠

هـ- تعدد الرسوم التى تفرض على الصادرات ، مثل رسوم خدمات الميناء ، ورسوم الفحص وتكاليف الشحن بالأسعار العاديه والأسعار السلعيه ٠

و- عدم دعم الحكومه الكافى للمصدرين وعدم حماية المصدرين من عصابات الأسواق العالمية ، حيث فى كثير من الأحيان يقع المصدرين فريسه لبعض العصابات الدولية التى تشترى ولاتدفع الثمن ولايستطيع المصدر الفرد أن يحصل على حقوقه فيها ، الا اذا كانت دولته على الأقل تؤمنه ضد مثل هذه المخاطر ٠

ز- عدم وجود مرونه كافيه فى أجهزه ومؤسسات التصدير لمواجهة التطورات المستمره فى صناعة التصدير والتكنولوجيا الحديثه ، وتوفيرها الى المصدرين المحليين من القطاع الخاص أو المشترك .

٥-٣-٤ السياسات الحكوميه :

وهناك بعض القضايا الاخرى التى لها علاقه بالصادرات وتؤثر عليها ، ومن بينها :

أ- السياسات التجاريه التى تتبعها الدوله ، حيث أن الصادرات جزء من سياسة الدوله التجاريه فإذا كانت سياسة الدولة التجارية تشجع التصدير وتوفر العوامل الموضوعيه لتنميه الصادرات وزيادة قدرتها التنافسيه ، وتساعد على فتح أسواق عالميه جديده امام المنتجات المحليه ، والترويج لهذه المنتجات بالمشاركه فى المعارض الدوليه واقامة المعارض الدائمه فى الأقطار الأجنبيه ، أيضا اذا كانت هذه السياسه توفر المعلومات الضروريه للمصدرين عن احوال وظروف الأسواق الدوليه والتغيرات التى تطرأ عليها ، فكل ذلك يؤدى ولاشك الى زيادة الصادرات ، أما اذا كانت السياسه التجاريه للدوله مبنيه بصفه أساسيه على توفير احتياجات السوق المحليه من السلع والمواد الخام التى تحتاجها البلاد ، وان الصادرات ليست هدفا تسعى لتحقيقه ، أو ان هذه السياسه لاتقدم الخدمات الضروريه لتطوير وتنمية الصادرات ، فمما لاشك فيه تتأثر الصادرات سلبا من هذه السياسه .

ب- السياسه الاستثماريه للدوله ، حيث تلعب السياسه الاستثماريه للدوله دورا هاما فى تنمية الصادرات الوطنيه ، وذلك من خلال تشجيع الاستثمار وتوجيهه بطريقه غير مباشره عن طريق الحوافز والقوانين ، لانتاج السلع ذات السوق الدوليه المناسبه والتى

يمكن أن يكون للبلاد ميزه نسبيه فى انتاجها والسياسه الاستثماريه الحاليه تشجع على الاستثمار فى الانتاج الصناعى والحلقات الرئيسيه للتسويق ، كالبنيه الأساسيه والثلاجات ووسائل النقل ومواد التعبئه والتغليف وبناء الصوامع ، والتأمين على المنتجات الزراعيه فمازال هذا المجال غير مطروقا بدرجه كافيه ، الأمر الذى يستدعى ان تشمله السياسه الاستثماريه للدوله ، حتى تشجع على انشاء شركات تسويقيه متكامله قادره على القيام بتسويق الانتاج وفق أحدث الأساليب العالميه ٠

ج- السياسه الضريبيه للدوله ، إن السياسه الضريبيه للدوله لها علاقه مباشره بالتصدير وتشجيع الانتاج من أجل التصدير وتشجيع المصدرين على القيام بعمليات التصدير ، وهناك علاقه عكسيه بين التصدير والضريبه ، فكلما زادت الضريبه ، قلت الصادرات والعكس صحيح ، ومازالت الضرائب المفروضه على المنتجين وعلى الدخل وعلى الشركات العامله فى مجال التسويق بصفه عامه مرتفعه نسبيا ، الأمر الذى يستوجب اعادة النظر فى هذه السياسة بشكل أكثر جديه وتمشيا مع أهداف الدوله فى زيادة الصادرات لتصبح قادره على تغطيه نسبه كبيره من الواردات ٠

د- سياسات سعر الصرف ، مما لاشك فيه أن البلاد انتهجت سياسه متطوره فى مجال سعر الصرف فى العشر سنوات الاخيره ، حيث أصبح سعر صرف الجنيه المصرى مستقرا لحد كبير ، ومع ذلك فإن البنك الدولى يرى ان هذا السعر يحتاج الى تخفيض أيضا ، وأن الأمر يتطلب تعويم الجنيه المصرى ، وهناك فريق كبير يقف ضد هذه السياسه التى يرغب فيها البنك الدولى ، وواقع الحال أن هناك علاقه عكسيه لاتعتمد على المرونات لأجهزة الانتاج المحليه بين سعر الصرف ، والصادرات ٠ وكلما انخفض سعر صرف العمله المحليه ، زاد الطلب الخارجى (الأجنبى) على المنتجات المحليه ،

ويتوقف ذلك على قدرة الجهاز الانتاجى على الاستجابه لهذه الزياده فى الطلب ، فإذا كان الجهاز الانتاجى مرنا بقدر كاف ، أمكن زيادة الصادرات بشكل مناسب ومفيد ، أما اذا لم يكن الجهاز الانتاجى مرنا ، فلا جدوى من خفض سعر الصرف، لذلك فقبل التفكير فى استخدام سياسه خفض سعر الصرف لزيادة الصادرات، يجب التفكير جيدا فى حالة الجهاز الانتاجى ، وبصفه عامه فإن الجهاز الانتاجى الزراعى أقل قدره من الجهاز الانتاجى الصناعى فى الاستجابه للتغير فى الطلب • ومن ناحيه اخرى فإن زيادة سعر الصرف ، أدى الى زيادة دخل المنتجين من تلك المنتجات التى كانت الدوله تقومها بأسعار صرف منخفضه ، كالقطن مثلا وقصب السكر الذى يعتبر بديل للاستيراد •

ان هذه المشكلات أو المعوقات الانتاجيه والتسويقيه والمؤسسيه والسياسات الحكوميه ، تشكل فى مجموعها هيكل متكامل يعبر عن مجموعة العوامل التى تحد من التصدير وتثبط عزيمة المصدرين فالانتاج هو غير قادر على مساعدة المصدرين لأنه دون المواصفات العالميه ويعانى من التذبذب وعدم الاستقرار، كما انه ليس منتجا معدا من أجل التصدير بل ماهو فائض عن حاجات المجتمع • والتسويق مازال يتم بأساليب بدائيه ، لاتتلائم مع التطور الهائل الذى حدث فى هذا المجال ، خاصة بعد أن أصبحت العمليه التسويقيه صناعه متكامله ، ونحن مازالت أجهزتنا التسويقيه تحتاج الى تطوير شامل ، والحاجه ماسه الى انشاء شركات تسويق متخصصه حديثه لديها امكانات مناسبه لتوفير كافة الخدمات التسويقيه اللازمه فى مختلف مراحل تسويق السلعه، بما فى ذلك شبكات المعلومات الضروريه المربوطه بالأسواق العالميه والمكاتب المنتشره فى مختلف البورصات والأسواق العالميه وأساطيل النقل البرى والبحرى والجوى ، وتوفير الاستثمارات الضروريه لها • وعلى الصعيد المؤسسى ، فبالرغم من التطور الكبير الذى حدث على المؤسسات المناط بها عمليات التصدير ودمج بعض منها وانشاء الجديد الا أن هذه المؤسسات مازالت تعانى من مخلفات الماضى ومازال فيها مراكز قوى ونفوذ من صالحهم استمرار الحال

على ماهو عليه من روتين اداري واجراءات ورسوم وخلافه ، فهذه المؤسسات لاتشجع على اطلاق حرية التصدير وشعور المصدرين بالتحرير من القيود المؤسسيه التى تضيع الوقت والجهد وتفسد الصفقات التجاريه • كما ان السياسات الحكوميه التجاريه والاستثماريه والضريبيه وسعر الصرف يجب أن ترتبط بمدى قدرتها على تشجيع الصادرات ، وليس فقط مجرد سياسات تتخذها الحكومه ونقيس أثارها على الصعيد الكلى •

٥-٤- المتغيرات الدولية والاقليمية واثرها المتوقع على الصادرات الزراعية المصرية :

لقد تم تناول المتغيرات الدولية والاقليمية بشىء من التفصيل فى ادبيات الاقتصاد العربى بصفه خاصة ، وكان التركيز شديدا على اتفاقية جات GATT وانشاء منظمة التجارة العالمية W.T.O ومافرضتاه من قيود ومأزالتاه من عوائق جمركية ، ومدى اثر ذلك على تجارة السلع والخدمات ومنها السلع الزراعية ثم كثرة الحديث عن السوق الشرق اوسطية ، وان حقائق المرحلة تؤكد دخول اسرائيل وتركيا وايران كاطراف فى تعاون اقتصادى اقليمى ان اجلا او عاجلا، وأن لاسرائيل اليد العليا فى ادارة رأس المال والاستثمار وامتلاك التكنولوجيا المتطورة وصناعة الالكترونيات بصفة عامة ، وانها قد تستغل الموارد العربية وتعيد استخدام الموارد ومنطقتها وفق الميزه النسبيه لها • كما ان تركيا بما لديها من موارد هائله من المياه والزراعة وصناعات المنسوجات، فيكون لها دورها فى هذا النظام الجديد • ثم ان الشراكه الاوروبية التى يتبعها الاتحاد الاوروبى الى دول شرق المتوسط وجنوبه وفق قاعدة ظاهرها الرحمه وباطنها العذاب فهم يعلنون انهم سيساعدون اقطار هذه المنطقة فى فتح مجالات لصادراتهم ، وتقديم العون الفنى لهم ، والحقيقة انهم يريدون الحد من الهجرة اليهم والحيلوله دون انتقال المد المتطرف اليهم وبصفه خاصة التطرف الدينى، الذى يعتبر مخيف بالنسبة لهذه الاقطار • وايضا تأتى الاتفاقات العربية فى مجال التعاون الاقتصادى سواء فى اطار جامعة الدول العربية او خارجها او

فى اطار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، واخرها قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى دور انعقاده رقم ٥٩ الذى يقضى بانشاء منطقة تجارة حره عربية كبرى خلال عشر سنوات يبدأ تنفيذها اعتبارا من ١٩٩٨/١/١ ، أى بنهاية ديسمبر ٢٠٠٧ نكون قد وصلنا الى منطقة تجارة حرة بين الاقطار العربية ، وما سيكون لها من آثار ايجابية على صعيد التجارة البينية العربية واعادة توزيع او استخدام الموارد وفق المعطيات الجديدة ٠

اذن نحن امام اربعة متغيرات رئيسية يجب تناولها كمتغيرات تؤثر على الصادرات الزراعية المصرية :

(١) اتفاقية الجات GATT وانشاء منظمة التجارة العالمية W.T.O ٠
(٢) السوق الشرق اوسطية والتعاون الاقليمى ٠
(٣) الشراكه الاوروبية ٠ الشرق متوسطية ٠
(٤) منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والتعاون الاقتصادى العربى ٠

٥-٤-١ اتفاقية جات GATT وانشاء المنظمة العالمية للتجارة W.T.O

لقد عولج هذا الموضوع كثيرا جدا ، وفى ضوء كل الدراسات التى اجريت والتى رأى بعضها انه سيكون لها آثار سلبيه على قطاع الزراعة المصرى بصفه عامة والصادرات الزراعية بصفه خاصة ، ورأى فريق اخر انه سيكون لها آثارا ايجابية حيث ستفسح المجال امام تطوير اساليب الانتاج الزراعى وادخال تكنولوجيات جديدة على القطاع الزراعى مما سينهض به ويرفع من مستويات الانتاج كما ان النفاذ للأسواق وحرية دخولها سيجعل الفرصة سانحه امام الصادرات الزراعية اذا كانت قادرة على المنافسة - وستكون قادرة على المنافسه لان رفع الدعم وتحرير الزراعة سيؤدى الى اعادة استخدام الموارد المتاحه بجداره اكفأ وافضل ٠ كما ان توفر المعلومات عن الاسواق العالمية المختلفة سيساعد على زيادة الصادرات ٠

مع ذلك ، فاننا نرى إن هذه الاتفاقية ومنظمة التجارة العالمية يمثلان ركيزة اساسية للنظام الاقتصادى العالمى الجديد الذى تهيمن عليه امريكا واوروبا وهما السوقين الرئيسيين للصادرات والواردات المصرية بصفه عامة، لذلك فإن المزايا والمكاسب ، تتوقف على مدى قدره مصر على عقد اتفاقيات مع هذه الاقطار تتيح لها دخول اسواقها بحرية اكبر مما هى عليه الآن وبافضليات مناسبة لاتتعارض مع بنود اتفاقية جات. ولذلك لانرى ان لهذه الاتفاقية آثارا ايجابية الا اذا تحققت عده شروط هامه تتمثل فى :

أ- قدرة قطاع الزراعه على اعادة هيكلته من جديد بما يكفل ادارة أكفأ واستغلال أفضل للموارد وبالتالى انتاج أكبر مرتبط باحتياجات السوق المحليه والسوق الدوليه ، وهذا الانتاج بمواصفات وخصائص يحتاجها ويقبلها المستهلك الغربى بصفه عامه .

ب- ايجاد أسواق عالميه ، سواء كان ذلك عن طريق عقد الاتفاقيات كما هو الحال مع أمريكا ، وكما هو الحال فيما يتعلق بالشراكه مع أوروبا ، ويجب التطور فى هذه المنهجيه ، وفى حالة وجود الأسواق تزيد الفرص المتاحه للمصدرين .

ج- القدره على المنافسه ، حيث أن العديد من الدول الناميه تسعى لعقد اتفاقيات مع العالم الغربى ، سواء الشراكه مع أوربا أو مع أمريكا ، وبالتالى فستكون المنافسه فى هذه الأسواق شديده، فكلما كنا قادرين على المنافسه وتقديم السلع عالية الجوده والألتزام بالصفقات فى مواعيدها ، واستغلال أى فرصه تسنح لنا سيكون المجال رحبا أمام الصادرات الزراعيه .

د- الدخول فى تكتلات اقتصاديه قويه للاستفاده من المميزات التى أعطتها اتفاقيه جات للتكتلات الأقتصاديه ، وهنا ليس أمامنا الا الوطن العربى بالدرجه الأولى .

٥-٤-٢ السوق الشرق أوسطيه والتعاون الأقليمى :

لقد كتب الكثير فى هذا الموضوع ولعل الملف قد أوشك على الأغلاق فى الفتره الأخيره وبصفه خاصه بعد القمه الاقتصاديه لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التى انعقدت فى القاهره خلال الفتره ١٢-١٤/١١/١٩٩٦، والتى أثبتت ان السوق الشرق أوسطيه مجرد دراسات أكاديميه يصعب تحقيقها نظرا لأن دول المنطقه غير مؤهله لمثل هذه السوق ، وبصفه خاصه عدم جديه اسرائيل فى تحقيق سلام عادل يقوم على مبدأ الأرض مقابل السلام وعلى تطبيق قرارى مجلس الأمن ٣٣٨،٢٤٢ والانسحاب الكامل من الأراضى العربيه المحتله واقامة الدولة الفلسطينيه المستقله وعاصمتها القدس الشريف ٠ أما باقى أقطار الأقليم فمنها من لم يشارك حتى الآن فى أى نشاط فى هذا الاتجاه كما هو الحال بالنسبه لايران ، وأما تركيا فهى على علاقات اقتصاديه مع العديد من الأقطار العربيه ، إلا أن بروز مشكلة نهرى الفرات ودجله مع سوريا والعراق ٠ وبالتالى تظل هذه السوق مجرد نظريات تدرس فى الوقت الراهن ٠ أما اذا أزيلت العقبات أمام التوجه نحو اقامة هذه السوق، فستدخل اسرائيل كطرف أمله الكبير رفع الحصار الاقتصادى العربى والانفتاح على السوق العربيه بكل مقوماتها ، وستدخل تركيا كدوله منافسه وكذلك ايران ، إلا أن المنافسه ستكون أشد مع تركيا التى تصدر فعلا الى السوق العربيه منتجات زراعيه بل مصر تستورد اللوز والزبيب والفستق الحلبى والحمص الشامى من تركيا ٠ ولكن لايمكن القطع أو الجزم فى هذا الأمر قبل اتضاح الأمور واتمام عملية السلام فى المنطقه ، السلام الشامل والعادل٠

٥-٤-٣ الشراكه الأوربيه الشرق أوسطيه :

سعت دول الأتحاد الأوربى الى توسيع السوق أمام منتجاتها من جهه ، وخلق استقرار فى الدول المجاوره لها للحد من الهجره اليها وللحد من التطرف الجامح الذى يتم تصديره من دول الشرق الأوسط الى أوربا، وفى نفس الوقت توجيه الدعم الأوروبى لهذه الأقطار لتحقيق قدرا من الغزو الفكرى والثقافى • وتجدر الاشاره مع كل ذلك ، إن السوق الأوروبيه هى السوق الرئيسيه للصادرات والواردات الزراعيه المصريه ، ولابديل لهذه السوق ، ولابد من عقد اتفاق الشراكه مع الاتحاد الأوروبى• ولكن يجب السعى من أجل تحسين الشروط لصالح مصر والعمل على زيادة الكميه المسموح بتصديرها وبالذات من البرتقال ، ومازال العمل جارى والاتصالات والمفاوضات لانجاز هذا الاتفاق ومن المتوقع أن تكون الأثار ايجابيه على الصادرات الزراعيه المصريه •

٥-٤-٤ منطقة التجارة الحره العربية الكبرى والتعاون الاقتصادى العربى

لعل الطريق القويم امام العرب جميعا هو التعاون المشترك فيما بينهم وتنفيذ الاتفاقيات الموقعه بينهم سواء داخل جامعة الدول العربية او خارجها ، وأبرزها :

١- اتفاقيه تنمية وتسهيل التبادل التجارى بين الدول العربية عام ١٩٨٢•
٢- اتفاقية السوق العربية المشتركه ١٩٩٤ •
٣- منطقة التجارة الحره • مارس ١٩٩٧ •

فإى تكتل اقتصادى عربى هو لصالح الامه العربية جميعها وهو احدى الركائز الاساسية لزيادة حجم التبادل التجارى بين الاقطار العربية الذى مازال حتى الان يتراوح بين ٨٪ - ٩٪ سنويا من اجمالى التجـــارة

العربية مع العالم كما انه الحماية الموضوعية من الاثار السلبية لاتفاقية جات وللتكتلات الاقتصادية العملاقه • وتعتبر مصر من اكثر الاقطار العربية فهما وحرصا على التعاون الاقتصادى العربى ليس فقط لاهميته الاقتصادية ، بل ايضا لاهميتة السياسية ولكونه الرد العملى والعلمى على فكرة السوق الشرق اوسطية • ومما لاشك فيه ان السوق العربية هى سوق هامه للصادرات الزراعية المصرية وبصفه خاصه السوق الخليجية وستتعاظم هذه السوق فى المستقبل مع زيادة حجم السكان وزيادة الدخول وبالتالى زيادة حجم الطلب من السلع المختلفة ومنها السلع الزراعية • فقيام منطقة التجارة الحره العربية واى تعاون عربى ذو اثار ايجابية على الصادرات الزراعية المصرية •

٥-٥ جهود الحكومة والاجراءات المتخذه لتنمية الصادرات (١) :

قامت الحكومة بالعديد من الاجراءات فى الفترة الاخيرة التى تستهدف زيادة الصادرات السلعية بصفه عامة والزراعية منها بصفه خاصه ، سواء كان ذلك على صعيد الاجراءات الادارية للعمليات التصديرية ، او على صعيد الجهات المسئوله عن عمليات التصدير • ولقد قامت الدولة باصدار القوانين الجديدة والغاء بعض القوانين القديمة ، وقامت بدمج بعض المؤسسات المسئوله عن التصدير فى مؤسسة واحده ، كما خفضت من اعباء المصدرين فيما يخص جانب من الرسوم التى كان يتحملها المصدر :

اولا: تبسيط الاجراءات الادارية :

اقدمت الحكومة على مجموعة من الخطوات واصدرت مجموعه من القوانين استهدفت تبسيط الاجراءات الادارية اللازمه لتصدير السلع وللحد من الروتين وتقليل الجهد المبذول من المصدرين ، ويتمثل ذلك فى الخطوات التاليه :

---

(١) فخر الدين ابو العز ، وزارة التجارة والتموين - دور الهيئه العامة للرقابة على الصادرات والواردات فى تنمية الصادرات الزراعية - ورقة مقدمه للجمعية المصرية للاقتصاد الزراعى ٨ - ٩ مارس ١٩٩٧ •

أ- الغاء الاستمارة (ت ص) التى كانت تثقل كاهل المصدرين وتعقد الاجراءات الادارية ، الامر الذى اعفى المصدرين من جهد ضائع وسرع من معاملاتهم ٠

ب- اصبح استخراج شهادتى الحجر الزراعى والحجر البيطرى اختياريا بعد ان كان اجباريا ٠ وهذا ايضا من شأنه تسهيل الاجراءات وتبسيطها وتقليل خطوات العملية التصديرية ٠

ج- اصبح الحصول على شهادة اذن بالتصدير مقصور على عدد محدد من السلع بدلا من كافة السلع التى تصدر وجارى دراسة الغاء كافة السلع مستقبلا باستثناء السلع الاستراتيجية ٠

د- تم نقل خدمات الهيئه العامة للرقابة على الصادرات والواردات من مقر الهيئه الى مواقع الانتاج لفحص السلع قبل تعبئتها وتجهيزها وهذا يسهل الاجراءات ويوفر الوقت بشكل كبير ٠

هـ- اصدرت الحكومة القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٩٦ بتعديل قانون السجل التجارى بحيث اصبح من حق المصريين والاجانب القيد فى السجل التجارى ٠ وهذا يزيد من فرص التصدير ٠

و- صدر قرار وزير التجارة والتموين رقم ٣٦٢ لسنة ١٩٩٦ الذى اعطى الاجانب المسجلين فى السجل التجارى حق القيد فى سجل المصدرين والتصدير ، سواء كانوا افرادا أم شركات وهذا من شأنه تشجيع التصدير ٠

ز- تجميع جهات القيد فى السجلات التجارية فى مصلحة واحده هى مصلحة التسجيل التجارى بوزارة التجارة والتموين ، بحيث اصبح سجل المصدرين وغيره يصدر من نفس جهه اصدار السجل التجارى الام وهذا يسهل اجراءات المصدرين الادارية وصدر قرار وزير التجارة والتموين رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ الذى يقضى بتنفيذ ذلك اعتبارا من اول يوليو ١٩٩٧ ٠

ثانيا: تخفيف الاعباء المالية على المصدرين

قامت الدولة بالغاء بعض انواع الرسوم واعطت بعض التسهيلات التى من شأنها تخفيف الاعباء المالية على المصدرين وتمثل ذلك فى الاتـــى :

أ- الغاء رسوم الورديات بميناء القاهرة الجوى التى كانت تحصل مقابل انهاء اجراءات التصدير فى اوقات العمل الغير رسمية ٠

ب- الغاء رسوم المخاطر والامن على الصادرات التى كانت تحصلها وزارة الداخلية ٠

ج- صدور قانون التأجير التمويلى رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٥ الذى بموجبه أصبح من حق المنتجين استئجار خطوط الانتاج دون شرائها وتسديد قيمتها الايجارية من حصيلة الانتاج ٠ هذا يعفى المستثمرين من عمليات الاقتراض من البنوك ويوفر لهم مبالغ كبيرة للانفاق منها على خامات ومستلزمات الانتاج والخدمات الاخرى ٠

ثالثا: تعديلات فى مجال الهياكل والاطر المؤسسية المسئوله عن التصدير

قامت الدولة بدمج بعض المؤسسات والغاء البعض الاخر واستحدثت مؤسسات جديدة ضرورية من اجل توفير المناخ الملائم لتشجيع الصادرات وتمثل ذلك فيما يلى :

أ- إنشاء نقطة التجارة الدولية كمركز معلومات للمصدرين يساعدهم فى التعرف على الاسواق العالمية ، ويجنبهم مخاطر الدخول فى اسواق ليس لديهم قدره على المنافسة فيها ، ونقطة التجارة الدولية مزوده باحدث الاجهزة ولديها معلومات كافية عن الاسواق العالمية واحوالها والتغيرات التى تطرأ عليها ، وتمد المصدرين بكافة المعلومـــات والبيانات التى تساعدهم فـــى عملياتهم التصديرية ٠

ب- التوسع فى النظم الجمركية الخاصة التى تعتمد على انظمة الرد المباشر والرد الفورى ، بالاضافة الى الانظمة التقليدية ، كالسماح المؤقت والدروباك والمناطق الحره والافراج المؤقت • وكلها عمليات من شأنها تشجيع التصدير •

ج- الغاء دور اللجان النوعيه فى تحديد أسعار السلع المصدره أو اصدار موافقات تصديريه • واكتفى فقط بأن تكون الأسعار استرشاديه للمصدرين لمساعدتهم •

د- إلغاء الحظر الذى كان مفروضا على تصدير بعض السلع باستثناء الجلود الخام •

هـ- السماح لجميع الجهات والأفراد بعقد صفقات متكافئة لتبادل السلع والخدمات أو كليهما بدون موافقه مسبقه •

و- تم انشاء المجلس الأعلى للتصدير برئاسة السيد رئيس الجمهوريه بهدف تشجيع وتنمية الصادرات ، ودعم القطاعات التصديريه ، وذلك بموجب قرار رئيس الجمهوريه رقم ٨٦ لسنة ١٩٩٦•

ومما لاشك فيه أن هذه الاجراءات التى اتخذتها الحكومه تساعد فى تنمية الصادرات وتحسين فرص المصدرين وزيادة قدرتهم على المنافسه فى الأسواق ، ومع ذلك فإن هذه الاجراءات لاتكفى ، حيث يظل هناك جوانب هامه تخص جانبى الانتاج والتسويق ، علاوه على جوانب فنيه وماليه أخرى •

٦-٥ عوامل النهوض بالصادرات الزراعيه :

إن وضع استراتيجيه لزيادة الصادرات الزراعيه بصفه خاصه ، يمثل جزء من استراتيجيه تستهدف زيادة الصادرات بصفه عامه ، الأمر الذى يجعلها تنسجم مع السياسه الاقتصاديه المستهدفه فى المرحله القادمه والتى يتم الحديث عنها فى هذه الأيام فى اطار وثيقه مصر للقرن الحادى والعشرين ، ولأى استراتيجيه ركائز أساسيه ترتكز عليها ، وتتحول الى خطط وبرامج تنفيذيه

عبر الزمن تستطيع أن تنجز أهدافها المرسومه اذا ماتوفرت لها عوامل نجاحها الداخليه والخارجيه ٠

ونحن فى هذا المقام نحاول فقط العمل على ايجاد ركائز أساسيه لزيادة الصادرات الزراعية بشكل خاص ٠

أولا: على الصعيد الرسمى ، وزارة التجارة (١) :

تبذل وزارة التجاره جهودا متواصله من أجل النهوض بالصادرات فى المرحله القادمه وقد وضعت سياسة للتجارة الخارجيه لدفع الصادرات للأمام تتمثل أهدافها فى الآتى :

١- اعادة تأهيل البنيه الأساسيه للتصدير - التسويق - التمويل -النقل

وذلك بهدف توفير الأسس الموضوعيه لزيادة الصادرات ٠

أ - المجال التسويقى

وتستهدف الوزارة انجاز مايلى :

١- احداث ثوره فى الفكر التسويقى لجعله متمشيا مع الفكر التسويقى العالمى بحيث يمكن توصيل كافة أحوال الأسواق العالميه الى المصدرين فى وقت مناسب ٠ وخلق كوادر مؤهله قادره على الابداع والتطوير والتعامل مع هذا العالم المتغير الذى يعتمد على التكنولوجيا فى توفير وتوصيل المعلومات ٠

٢- اقامة مشروعات تسويق مشتركه مع شركات عالميه متخصصه للاستفاده من قدراتها وخبراتها فى فتح أسواق جديده أمام المنتجات المصريه والنفاذ اليها ٠

---

(١) السيد أبو القصمان ، تجاره مصر الخارجيه - نظره كليه - ورقه مقدمه الى الجمعيه المصريه للأقتصاد الزراعى ، ٨ - ٩مارس ١٩٩٧٠

ب - فى مجال تمويل وائتمان الصادرات

العمل على ايجاد نظام للتمويل فاعل يأخذ فى اعتباره المصدرين وقدراتهم وأهميتهم بحيث يراعى النقاط التاليه :

١- الاقراض بسعر فائده مناسب يشجع المصدرين ويخفف من الأعباء الملقاه على عاتقهم مما يقلل كلفتهم ، الأمر الذى يساعدهم على المنافسه فى الأسواق العالميه ٠
٢- مد فاعليه التأمين ضد المخاطر التجاريه وغير التجاريه وبالأخص فى أسواق أفريقيا ودول الكومنولث الروسى ٠

حـ- فى مجال النقل - الجوى - البرى والبحرى

تأهيل بنية النقل الداخلى والخارجى وحل مشكلات هذا القطاع الحيوي الهام من خلال :
١- إنشاء خطوط ملاحيه بين مصر والدول الأفريقيه ودول الكومنولث الروسى ٠
٢- شراء طائرتى شحن لتشغيلها على الخطوط التى تعانى من أزمات فى الشحن ٠
٣- حل مشاكل النقل النهرى والنقل بالسكك الحديديه ٠

٢- زيادة فاعليه الأجهزه العامله فى مجال تنشيط الصادرات المصريـــــه

وذلك بتزويد هذه الأجهزه بالمعدات الحديثه المتطوره ودعمها بالكادرات المدربه والمؤهله ، وزيادة الملحقين التجاريين المؤهلين للمساعده فى فتح الأسواق الجديده ومد المصدر المحلى بما هو جديد فى التسويق بشكل عام ٠

٣- اعادة هيكلة التعريفه الجمركيه على الواردات من السلع الاستثماريه

والخامات والسلع الوسيطه التى لايوجد منها منتج محلى أو ان المنتج المحلى غير جيد ، بحيث يتم تشجيع المنتجات المحليه وامداد المصدرين أو العاملين فى مجال انتاج احتياجات التصدير " كالعبوات مثلا باحتياجاتهم من الماده الخام بأسعار مناسبه تخفض هامش التكلفه الاجماليه للصادرات مما يساعد المصدر على دخول الأسواق العالميه ٠

٤- التحول الكيفى والوضعى فى الصادرات ، بحيث يتم التركيز على تصدير

السلع ذات الجوده العاليه والتى تعانى الأسواق العالميه من ندره نسبيه فيها - مع الالتزام الكامل من جانبنا بتطبيق معايير الجوده والمواصفات القياسيه ٠

واذا تم انجاز هذه الأهداف - فهى ولاشك ستساعد على فتح المجال امام زيادة الصادرات الزراعيه ٠

ثانيا: مقترحات إضافيه

يمكن وضع بعض المقترحات التى تمثل ركائز أساسيه لتنشيط الصادرات الزراعيه فى المرحله القادمه ٠

١- على الصعيد المحلى :

بالاضافه الى ما اتخذته الدوله من اجراءات وماتستهدف اتخاذه من اجراءات اضافيه ، فإن زيادة الصادرات تتطلب التركيز على مايلى :

أ - تصنيع جانب من المنتجات الزراعيه ، ذات الطلب الخارجى عليها كما هو الحال بالنسبه لعش الغراب والاسبرجس ، اذا لم يكن هناك امكانيه لتصديره طازجا ، كذلك عصير البرتقال والفواكه الأخرى ٠

ب - الانتاج من أجل التصدير وليس تصدير فائض الانتاج ، وهذه تمثل ركيزه أساسيه لأى سياسه تصديريه ، والذى يجب أن يتم فى ضوء الاعتبارات التاليه :

- دراسة احتياجات السوق العالميه أو السوق التى سيتم التصدير اليها ٠
- تقدير احتياجات الأسواق الخارجيه ٠
- تحديد المواصفات المطلوبه ٠
- تحديد الفتره الزمنيه المطلوب فيها السلعه ٠
- الالتزام فى الانتاج بالمواصفات الصحيه العالميه ، وتقليل استخدام المبيدات والأسمده الكيماويه والاعتماد على المقاومه البيولوجيه ٠
- توفير الاستثمارات الضروريه لعمليات الانتاج ٠
- توفير الخدمات التسويقيه المختلفه وفى مقدمتها التعبئه والتغليف والنقل السريع منخفض التكاليف ٠

فبدون ذلك ، تكون أى سياسه أو أى توجه للانتاج من اجل الصادرات غير مجد ولايحقق اهدافه ٠ فدراسة السوق واحتياجاتها وبالفترات الزمنيه وبالكميات والانتاج على هذا الأساس أمر هام وضرورى لتنمية الصادرات ٠ كما أن فائض الانتاج الموجه للتصدير يمكن تسويقه فى السوق المحليه وبأسعار مرتفعه ومناسبه جدا للمنتجين لأن مواصفاته جيده ومتميزه ٠

حـ- **التمويل** ، وهنا يقصد بالتمويل ، تمويل الانتاج المخصص للصادرات، وكذلك تمويل الاستثمار فى الخدمات الوسيطه لعملية التصدير - الخدمات التسويقيه المحليه مثل وسائل النقل والعبوات والتخزين بالمبردات سواء كانت ثلاجات كبيره أو ثلاجات محموله على سيارات ، كذلك تمويل المصدر واقراضه ، على أن يتم التمويل بموجب قروض ميسره نسبيا تتلائم مع تحقيق زياده فى

قدرات المنتجين والمصدرين ، وعلى عدم المساس بالنظام المصرفى ، فهى معادله تحتاج الى توازن دقيق ٠

د- **الاستثمار فى صناعة التصدير** ، ويقصد بذلك ، إن التصدير يحتاج الى صناعه تسانده ، كما هو الحال فى وسائل التعبئه والتغليف أو التصنيع الزراعى ، وبدون تشجيع الاستثمار فى هذه الصناعه، سيظل هناك قطاع مهم من صناعة التصدير مهمل ويشكل عبء على المصدرين يتمثل فى زيادة التكاليف كنتيجه للأستيراد من الخارج بأسعار مرتفعه نسبيا مما يقلل فرص المنافسه فى الأسواق العالميه ، أما اذا كانت هذه الصناعات تنتج محليا وبتكلفه مناسبه، فسيكون ذلك عاملا مساعدا لتشجيع الصادرات وازدهار صناعة التصدير بصفه عامه ٠ ومثل هذه الصناعه أيضا تسهم فى حل مشكلة البطاله وتزيد الدخل القومى للبلاد وتقلل من الواردات وتخفف العبء على الميزان التجارى ، وميزان المدفوعات ٠

هـ- **الاستمرار فى سياسة تحرير قطاع الزراعة** ، فهذه السياسة مما لاشك فيه ستسهم على المدى الطويل فى خلق توازن داخلى وخارجى لقطاع الزراعة وتزيد من قدره المنتج الزراعى على المنافسة حيث سترفع من كفاءة استخدام الموارد الزراعية وبالتالى الدخل المتولد منها ، وهذا سيشجع الصادرات لان الزراعة سترتبط بالعالم الخارجى فى ظل النظام الاقتصادى العالمى الجديد الذى نحن جزء منه ووفق اتفاقية جات ٠ GATT

و - **تحسين السياسات المالية والنقدية وسعر الصرف** ، مالاشك فيه ان ادخال تحسينات على السياسات المالية والنقدية ، سواء كانت الضرائب او الرسوم الجمركية او سعر الفائدة على الاقراض والاقتراض ، كذلك سعر الصرف ، فكلها أدوات اذا امكن تطويرها بشكل يتناسب مع التغيرات العالمية ، وبماهو من شأنه تخفيف الاعباء على الزراعة وعلى المصدرين وتشجيع الطلب الخارجـــــى

على المنتجات الزراعية المحلية ، ممالاشك فيه ستزيد الفرص امام تنمية الصادرات الزراعية • إن هذه الادوات اساسية فى اى سياسة اقتصادية، فالسياسة المالية والسياسة النقدية وسعر الصرف ادوات تكمل بعضها البعض وتضع ضوابط لسوق المال والسوق المصرفية بشكل عام ، مما يؤثر على كافة جوانب الاقتصاد الوطنى • فتحفيف العبء الضريبى على المنتجين الزراعيين وعلى المصدرين يؤدى الى زيادة الانتاج وتشجيع المصدرين على التصدير ، كما ان تقليص الرسوم المختلفة على المصدرين وخفض سعر الفائدة على الاقراض ، يخفف اعباء المصدرين ويزيد من فرص تصديرهم ، واذا اضفنا الى ذلك كله تحسين سعر الصرف للعملة الوطنية بحيث تصبح فى وضع توازنى، ايضا سيضيف نقطة ايجابية اخرى فى صالح التصدير من السلع المختلفة ومنها السلع الزراعية •

٢- على الصعيد الخارجى :

إن العمل على الصعيد الخارجى - يجب ان يراعى الابعاد التاليه :

أ- البعد العربى •

ب- البعد الاقليمى •

ج- البعد الاوروبى

د- البعد الاسيوى •

هـ- البعد الافريقى •

أ- البعد العربى

فمازالت السوق العربية ، وبالاخص الخليج العربى ، سوقا مفتوحه امام المنتجات الزراعية الوطنيه ، خاصة وإن هناك روابط تربط مصر بالاقطار العربية من خلال جامعة الدول العربية ومجلس الوحده الاقتصادية العربية والاتفاقيات الثنائية ولعل ابرز هذه الاتفاقيات والراوبط :

- اتفاقية السوق العربية المشتركة ، وهى تضم سبعة اقطار عربية ومصر عضو مؤسس فى هذه السوق ٠

- اتفاقية انشاء منطقة تجارة حره عربية كبرى تبدأ اعتبارا من ١٩٩٨/١/١ وتنتهى خلال عشرة سنوات ٠

- الاتفاقيات الثنائية واللجان العليا المشكلة بين مصر والعديد من الاقطار العربية والتى تستهدف انشاء مناطق تجارة حره مشتركه ٠

إن كافة هذه القضايا اذا تم تحقيقها وتنفيذها كلها او جزء منها سيجعل المجال رحبا امام الصادرات الزراعية المصرية فى الحقبة القادمة، لذلك يجب السعى لتحقيق هذا البعد واستخدام كافة السبل المتاحه لانجازه فى اطار الجامعة العربية ومؤسسات ومنظمات العمل العربى المشترك ٠

ب- البعد الاقليمى

ويجب ان نفرق بين اقامة علاقات اقتصادية متكافئه مع الدول الاسلامية والدول الاخرى الصديقة فى المنطقة التى نحن جزء منها كما هو الحال بالنسبة الى تركيا وايران وقبرص والباكستان وافغانستان فهذه دول صديقة تربطنا علاقات تاريخية طيبة معها ، يجب الحرص على اقامة علاقات اقتصادية متكافئه معها تساعد على فتح اسواق جديدة امام منتجاتنا الوطنية ، وبين اقامة علاقات اقتصادية على مبدأ الهيمنه والسيطرة والاستغلال كما تسعى اسرائيل من خلال فكرة السوق الشرق اوسطية التى هى صاحبتها وروجت لها امريكا وضغطت فى اتجاه تحقيقها ، الا ان ضغوطها باءت بالفشل ، فهذه العلاقات الاخيرة علاقات غير مرغوب فيها ومدمره وتستهدف تدمير الاقتصاد الوطنى والعربى وستكون لها اثارا سلبية على الصادرات والواردات والاقتصاد ككل - لذلك يجب تجنبها والاحتياط لها ٠

ج- البعد الاوروبى

يعتبر هذا البعد هام واساسى لان الاتحاد الاوروبى يستورد ٤٠٪ من الصادرات المصرية ويصدر لمصر ٣٥٪ من وارداتها ويجب العمل على انجاز اتفاق الشراكه الاوروبية المصرية فى اسرع وقت حيث ستؤدى الى :

- زيادة العون الفنى الذى يقدمه الاتحاد الاوروبى الى مصر مما يساعد على تطوير الانتاج وزيادة قدرته على المنافسة ٠
- زيادة فرص الصادرات الزراعية المصرية الى السوق الاوروبية ٠
- تخفيف اجراءات المنشأ التى تفرضها دول الاتحاد من اجل زيادة فرص دخول الانتاج المصرى للسوق الاوروبى ٠

د- البعد الاسيوى

مازال حجم التبادل التجارى بين مصر وبلدان آسيا محدودا للغاية، باستثناء اليابان والصين ، الامر الذى يستدعى بذل جهود مكثفه من اجل اكتشاف طاقات السوق الاسيويه ومدى امكانية الدخول فيها ، حيث تعتبر آسيا اكبر قارة فى العالم مساحة وسكانا ، ويكفى ان فيها الهند والباكستان والصين واندونيسيا ٠ هذه الاسواق مازالت غير واضحه بالنسبة للمصدر الوطنى ، ويحتاج المصدر الوطنى الى جهود الدولة من اجل فتح هذه الاسواق امامه ، خاصة وان ظروف الانتاج واساليبه متقاربه، مما يجعل القدرة على المنافسه ممكنه ٠ وقد تكون هذه الاسواق هى المساحة الرحبه التى ستتحرك فيها الصادرات الوطنيه فى المستقبل٠

هـ- البعد الأفريقى

مازالت العلاقات الاقتصاديه مع أفريقيا محدوده للغايه ، بل تراجعت عما كانت عليه فى الستينيات ٠ والسوق الأفريقيه سوقا

كبيره ، ونحن جزء من القاره السوداء وتربطنا بها علاقات تاريخيه وجغرافيه منذ الأزل - ويجب السعى الحثيث من أجل تحقيق:

أ - زيادة مساهمة بنك التصدير والاستيراد الأفريقى فى زيادة حجم التجاره البينيه بين مصر ودول القاره ٠

ب - السعى الى الانضمام للاتفاقيات والترتيبات التجاريه القائمه مثل الكوميسا والمجموعه الاقتصاديه لدول غرب أفريقيا التى أنشئت عام ١٩٧٨ وهدفها انشاء اتحاد جمركى خلال ١٥ عام ٠ وأعطت هذه الاتفاقيه أهميه كبيره للقطاع الزراعى (١) ٠

إن السوق الأفريقيه تتركز عليها الانظار الأوربيه والأمريكيه والاسرائيليه ، فهى سوق كبيره ، والطلب فيها ينمو باستمرار ، فكلما ركزت الجهود من أجل دخول هذه السوق ٠ كلما استطعنا تحقيق انجازات طيبه ، خاصه وإن علاقاتنا مع الأقطار الأفريقيه ممتازه من خلال منظمة الوحده الأفريقيه ٠

إن السعى المتصل على هذه المحاور ، بالاضافه الى العوامل الداخليه والخارجيه الأخرى ، يشكل فى مجموعه إطار يقوم على مجموعه من الأسس الاستراتيجيه تستهدف تنمية الصادرات فى المرحله التاريخيه القادمه ٠ إن السوق العالميه تتصارع فيها القوى ، ولامكان للضعيف فيها إلا بمقدار مايترك له القوى ، الامر الذى يتطلب أن نكون أقوياء بسياساتنا الاقتصاديه وبالاستغلال الأمثل لمواردنا وطاقاتنا البشريه ٠

---

(١) المنظمه العربيه للتنميه الزراعيه ، دراسه أوضاع الزراعه العربيه فى ضوء المتغيرات الاقتصاديه والسياسيه المرتقبه فى المنطقه العربيه - الخرطوم ، ديسمبر ١٩٩٥ ٠

الفصل السادس

الزراعة وتحدى نقص الميـــــاه

٦-١ مفهوم المشكلة المائية

٦-٢ دراسة الانماط التوزيعية للموارد المائية فى القطاعات المختلفة

٦-٣ اهم البدائل المقترحة للمشكلة المائية

الفصل السادس

الزراعه وتحدى نقص الميـاه

٦-١ مفهوم المشكله المائيـه

إن مشكلة المياه فى منطقتنا بدأت تأخذ أبعادا جديدة فى الآونه الأخيرة، وبالتالى فإن المرحلة المقبلة تحتاج منا الى كثير من اليقظة والحرص نظرا لحساسيتها والمشاكل الخطيرة المتعلقة بها ، ولقد شهدت سنوات السبعينيات اهتماما من قبل عدة مؤسسات ومعاهد دولية متخصصة فى البحوث المائية بدراسة مشاكل المياه فى الشرق الأوسط بناء على مفاهيم ندرة ذلك المورد ، وكثير من البلدان العربية لم تكن تشعر بجدوى هذه الدراسات وفحواها والخطة التى وضعت للوصول من خلالها لأهداف معينه ، ولكن بعض الدول العربيه (الأردن - العراق - سوريا - السودان) ومصر تنبهت مبكرا لهذا الأمر وبدأت تراقب مايحدث وتتابع وتحلل ولكن درجة اهتمامنا بتلك الدراسات بدأت تتصاعد تدريجيا مع تصاعد أعمال السلام فى الشرق الأوسط ثم بدأت العملية تأخذ أبعادا أخرى خاصة بعد الاتفاق الأردنى - الإسرائيلى الأخير والذى قد يسفر عن تغيرات فى كثير من الأسس والمبادىء التى درج التعارف عليها زمنا طويلا • وفى الواقع أن هناك ثمة تغيرات كثيرة على الساحة فى تناول قضايا المياه بصفه عامه منها قضايا التسعير - بنك المياه - تبادل المياه وهى أمور تحتاج الى كثير من الجهد لبلورة فكر عربى موحد تجاه مايطرح على الساحه من دول أخرى •

وتجدر الاشارة الى ان المشكلة المائية تنحصر فى محاور ثلاثه أساسية أولها : الموارد المائيه المتاحه (توزيع المياه داخل جمهورية مصر العربيه) ثانيا : العلاقات المائيه بين مصر ودول الجوار العربية الأفريقية وثالثا : الأطماع الخارجيه فى المياه الأقليميه والعربيه وسوف نعرض لتلك المحاور الثلاثه بشىء من التفصيل فيمايلى :

٦-١-١ الموارد المائيه وتوزيع المياه داخل ج٠م٠ع

ونحن على مشارف القرن الحادى والعشرون فإننا مطالبون بتغيير نمط استهلاكنا من المياه خوفا من الدخول فى المنطقة الحرجه والتى وصفها وزير الرى على حد قوله (بأننا خلال فترة قصيرة سندخل فى حزام خط الفقر المائى) حيث أننا قد اعتدنا على التعامل مع المياه فى مصر من منطلق فيضان الخير الذى يملأ النيل كل عام ، واذا حدث نقص فى احدى السنوات نعوضه من مخزون بحيرة ناصر ولكن للأسف فإن هذا المفهوم السائد خاطىء لان ادارة الموارد المائيه فى ظل هذا المفهوم يضيف مصاعب أخرى الى الصعوبه الحقيقيه التى يواجههاموزع المياه فى مصر٠ فمع كل صباح جديد يتم استطلاع المناسيب والقياسات الخاصة بالنيل والأعمال الصناعية والمنشآت المقامة عليه ثم يدخل فى حسبه صعبة لكى تحصل كل محافظة على نصيب عادل من المياه يكفى لسد حاجة مزارعيها وأيضا لكى تحصل على نصيبها من مياه الشرب والمياه اللازمه للصناعه ٠

وأيضا اذا كان لابديل عن خروج مصر من الوادى الضيق وأن تسعى لتوفير الاحتياجات الأساسية لأبنائها فإنه لابديل أن تعيد النظر فى خريطتها المائيه وأن تعيد التفكير فى كيفية ترشيد استخدام المياه خاصة فى مجال الرى٠ بل أكثر من ذلك فإن هناك مطالبه من العديد من الخبراء المعنيين بضرورة رسم خريطة مائية جديدة للمياه فى مصر تراعى كل احتياجات المستقبل ٠ وسوف نعرض فى الجدول رقم (٦-١) للوضع الراهن للموقف المائى بجمهورية مصر العربية لعام ١٩٩٦/٩٥ مقارنا بعام ١٩٩٥/٩٤٠

توصيف الوضع الراهن للمشكلة المائيه الداخلية

فى هذا المجال وجب التنويه الى أن موضوع حساب اجمالى الموارد المائية لجمهورية مصر العربية يتناوله كثير من الباحثين أو السياسيين أو الفنيين حسب وجهة نظر كل منهم وبالأرقام ، الا أن الأرقام لها مدلولها وأحيانا

جدول رقم (٦-١)
الموقف المائى لعام ١٩٩٦/٩٥ مقارنا بعام ١٩٩٥/٩٤

(بالمليار متر مكعب)

الموارد			الاستخدامات		
١٩٩٥/٩٤ (متوقع)	١٩٩٦/٩٥	البيان	١٩٩٥/٩٤ (متوقع)	١٩٩٦/٩٥	البيان
٥٥,٥	٥٥,٥	من مياه النيل خلف خزان أسوان	٥٣,٣	٥٣,٧	لرى الأراضى الزراعيه (قديمه- حديثه)
٤,٥	٤,٨	من الخزان الجوفى بالدلتا والوجه القبلى وسينا	٣,٣	٣,٦	للشرب
٤,٢	٤,٧	من مياه الصرف التى يعاد استخدامها	٧,٢	٧,٣	للاستخدامات الصناعيه والاستخدامات الأخرى
٠,٤	٠,٤	من مياه الصرف الصحى بعد معالجتها	٠,٨	٠,٨	لمواجهة الاحتياجات غير الاستهلاكيه
٦٤,٦	٦٥,٤	الاجمالى	٦٤,٦	٦٥,٤	الاجمالى

المصدر : الخطه العامه للدوله ١٩٩٣/٩٢ - ١٩٩٧/٩٦

تكون ضاره اذا لم يتم تناولها على الوجه الصحيح فالكثير يتناول موارد المياه فى مصر على أنها مياه النيل - مياه الصرف الزراعى ثم المياه الجوفيه فى الوادى والدلتا ويجمعون هذه الأرقام وتبالغ بعض التقريرات فتصل بذلك الاجمالى لموارد مصر المائيه الى نحو ٧٢ مليار متر مكعب/سنويا والواقع أن مياه النيل هى المورد المائى الوحيد لمصر وبالتحديد حصتنا من مياهه التى تنظمها الاتفاقيه الثنائيه بين مصر والسودان ، أما مياه الصرف الزراعى فهى تعظيم لاستخدام المياه وزيادة للكفاءه ، بمعنى أنه لو استخدمت طرق رى متطوره تناسب ظروفنا لقلت مياه الصرف الزراعى وبالتالى لايجوز اعتبار هذه المياه موردا مستقلا ٠ وبالتالى فإننا نجد أن الاستخدامات تكاد تغطى بالكاد الموارد وأن مانريد الحصول عليه من موارد اضافيه لابد من اعادة البحث عن أسلوب لضبط وتقنين توزيع المياه لتدبير ذلك ٠ أو البحث عن مصادر جديده ٠ وبالتالى فإنه لابديل من أن يشهد القرن الجديد التفكير فى توسيع خريطة مصر المائيه وتوجد الآن تصورات أمام المسئولين حول هذه الموارد المائيه الاضافيه أو حول مايجب أن تشتمل عليه هذه الخريطه وفى مقدمتها ضرورة السعى نحو تحلية المياه المالحه والمقصود بها قليلة الملوحه والتى تتوافر منها كميات كبيره فى طبقات الأرض غير العميقه بالصحراء الغربيه والشرقيه وحواف الوادى، وهى بذلك تعتبر مصدرا مائيا غير مستغل رغم أنه يمكن أن يكون عنصرا مساعدا فى تنمية المجتمعات الزراعيه والصحراوية أو القريبة من السواحل كمياه الشرب ٠ أيضا فإن تحليه مياه البحر لابد من النظر لها بجدية خاصة أن الأبحاث تؤكد أن تكلفة استهلاك الفرد من هذه المياه لن يزيد عن ٨٠ قرشا يوميا ، وهو أقل من سعر زجاجة المياه المعبأه والتى تحتوى على ١,٥ لتر ، كذلك فإنه فى ضوء معدلات الأمطار الشتويه العاديه التى تسقط فوق الأجزاء الشمالية من مصر علاوه على مياه الأمطار من العواصف المطرية خلال فصلى الربيع والخريف وهى ظاهرة تسبب السيول فى الصحراء الشرقية سنويا٠ على ضوء هذا يقول الخبراء إن خريطة مصر المائيه الجديده لابد وأن تجعل من حصاد مياه الأمطار والسيول هدفا لأنه وبالأرقام يمكن أن توفر حوالى ١,٥ مليار متر مكعب / سنويا من المياه هذا بخلاف الأمطار الموسميه والتى تتكرر مره كل عشرة اعوام وتسيل فوق السطح فى مجارى الوديان ويمكن بصورة

عامة توفير نحو ٢ مليار متر مكعب /سنويا في المتوسط من هذا المصدر المهدر ٠

ولاشك أن هذه المصادر تعكس الحاجه لضرورة اعادة تخطيط الموارد المائية وادارتها على النحو الأمثل واعداد هذه الخريطه المائيه الشامله ، لاسيما وأن جميع التوقعات تشير الى أن مصر في حاجه الى زراعة نحو ١٢ مليون فدان كأرض زراعية خلال القرن الجديد ، مما يترتب عليه زيادة الاحتياجات المائيه لتصل الى نحو ٧٠ مليار م٣/سنويا ٠

٦-١-٢. العلاقات المائيه بين مصر ودول الجوار العربيه والأفريقيه

تعد العلاقات المصريه - السودانيه على رأس قائمة الاهتمامات المائيه العربيه ، فنحن مع السودان نعتبر أنفسنا في قارب واحد فكلانا يمثل في الحقيقه دولة مصب والجزء الشمالي من السودان مثل مصر جاف أمطاره قليله واعتماده كلي على مياه نهر النيل ، وهناك مفهوم مشترك بين الجانبين ، واتفاقية تنظم العلاقات المائية بينهما ، وكلانا يتفهم هذه الاتفاقية جيدا ، ومايظهر أحيانا من أقوال في الصحافة أو من بعض المجتهدين ، أكاديميين أو سياسيين لايمثل رأي الدولتين لأن الفنيين في البلدين المتعمقين في دراسة الموقف المائي المصري - السوداني أكثر حرصا على الاتفاق منهم على الاختلاف ونحن نعلم أن مايهم السودان يهم مصر ، ومايؤثر على السودان يؤثر على مصر والعكس صحيح ، فقناعة حكومة جمهورية مصر العربيه أن الخلافات بين البلدين بشأن مياه النيل يجب النظر اليها والتعامل معها بمعزل عن التوترات السياسيه التي قد تحدث في نطاق العلاقات المتبادلة من حين الى آخر ٠ كما أن جامعة الدول العربية يمكنها أن تضطلع بدور مهم في مجال العمل على حل مثل هذه الخلافات بالطرق السلميه سواء من خلال التدخل المباشر ببذل الجهود والمساعي الحميدة أو بالوساطه أو من خلال المساعدة في خلق قاعدة بيانات موثقه عن كل مايتعلق بالأنهار الدوليه في الوطن العربي مما يسهل حل الخلاف للوقوف على ماهية المركز القانوني الخاص بكل واحد منها والمشكلات السياسيـــــــــة

المرتبطة بها، والواقع أنه ازاء الطلب المتزايد فى العديد من الدول الواقعه على النهر وخاصة فى الجنوب سوف يخلق نوعا من التنافس المستقبلى من أجل الاستحواذ على أكبر قدر ممكن من هذا المورد الحيوى والذى سوف تزداد حدته كثيرا السنوات القادمه وربما على نحو قد يفوق الى حد بعيد ذلك الصراع أو التنافس الذى شاهده العالم حول النفط منذ أوائل القرن الحالى • وتطرح تلك المنازعات على الباحثين فى نطاق العلاقات السياسيه الدوليه سؤالا هاما وهو الى أى مدى يصح لنا القول بأن ثمة قواعد قانونيه ينبغى الارتكان اليها لحل هذه المنازعات بطريقه سليمه ، ربما يكفل حد أدنى معقول لتطبيق مبدأ حسن الجوار ، ويحفظ فى الوقت ذاته الحقوق المشروعه لكل دوله من الدول النهريه فيما يتصل بالافاده من موارد النهر الدولى • وأى محاوله للأجابه على هذا السؤال يتعين أن يراعى فيها ضرورة التمييز بين حالتين : **الأولى** فهى تلك التى نكون فيها بازاء اتفاقات دوليه معينه تنظم طريقة الافاده من موارد النهر الدولى فيما بين الدول المشتركه فى حوض هذا النهر ، فالأصل هنا أنه لاتوجد ثمة صعوبه كبيره تعترض طريق التسويه السلميه لأى نزاع ينشأ فيما بين دولتين او أكثر من هذه الدول ، حيث أن الفيصل فى هذا الأمر هو الرجوع الى احكام الاتفاق أو الاتفاقات ذات الصله أما **الثانيه** : فهى تلك التى لاتوجد فيها اتفاقات من مثل هذا النوع المشار اليه سابقا • فهنا ربما يصح القول بأن الخلاف فيما بين الدول النهريه أو الدول المشتركه فى حوض النهر الدولى الواحد- يكون واقعا لامحاله ، وذلك لأنه فى غيبه وجود مثل هذه الاتفاقات يمكن لبعض هذه الدول أو أحدها أن تتمسك مثلا بما شاع فى فقه القانون الدولى التقليدى عن نظريات صارت غير مقبوله اليوم - كنظرية السياده المطلقه للدوله النهريه على الجزء من النهر الدولى الذى يقع داخل أقليمها •

والمثال الثانى الذى يجب أن نسوقه فى هذا المجال المشكله المائيه بين كل من سوريا والعراق حول حصة كل منهما من مياه دجله والفرات • إن موضوع المياه فى الوطن العربى - عموما - وفى كل من العراق وسوريا على وجه الخصوص يجب ألا يعالج بصوره قطريه فقط وإنما يستحق الاهتمام والعنايه من جانب جامعة الدول العربيه - ويمكن القول أن الموقف الســـــورى

يلتقى الآن وبشكل عام مع الموقف العراقى فى هذا الموضوع وهناك درجه من التنسيق فى صياغة الخطوط الرئيسيه لموقف البلدين من خلال الاجتماعات الفنيه التى تعقد بينهما لهذا الغرض ٠

٦-٢ دراسة الانماط التوزيعية للموارد المائية فى القطاعات المختلفة :

يستهلك قطاع الرى (اراضى قديمه - جديدة) طبقا للموارد والاستخدامات من المياه (جدول رقم ٦-١) نحوا يقدر بحوالى ٨٢,١٪ من اجمالى الاستخدامات وكافة الاستخدامات الاخرى من مياه الشرب - استخدامات صناعية - احتياجات غير استهلاكية نحو ١٧,٩٪ من اجمالى الاستخدامات ٠ إن السطوة العظمى للاستخدام المائى تقع على عاتق قطاع الرى ، وبالتالى فإن الحديث عن ترشيد إستخدام المياه ينصب بالدرجة الاولى على هذا القطاع ولذا سوف تتجه الدراسة الى إظهار الخلل الواقع بهذا القطاع وذلك بهدف الوصول الى الحلول المثلى للخروج من هذا المأزق الخطير ٠

٦-٢-١ أهم المحافظات استهلاكا فى استخدام مياه الرى :

تعد محافظة البحيرة من أولى المحافظات المصرية استهلاكا لمياه الرى حيث يبلغ اجمالى استهلاكها من المياه حوالى ٥,٧ مليار مترمكعب/سنويا كمتوسط فترة مدروسه (١٩٨٥ - ١٩٩٤) وبنسبة تقدر بنحو (١٣,٣٪) من اجمالى الاستهلاك المائى الزراعى السنوى - يليها فى الترتيب محافظة الدقهلية والتى سجلت المركز الثانى حيث بلغ استهلاكها السنوى نحو ٤,٤ مليار مترمكعب/سنويا خلال نفس الفتره وبنسبه تقدر بنحو (١٠,٤٪) من اجمالى الاستهلاك المائى الزراعى السنوى - وتأتى محافظة الشرقيه فى الترتيب الثالث حيث تستهلك نحو ٤,٣ مليار مترمكعب/سنويا خلال نفس الفتره وبنسبه تقدر بنحو (١٠,٣٪) من اجمالى الاستهلاك المائى الزراعى السنوى - ثم جاءت محافظة قنا فى الترتيب الرابع بمتوسط استهلاك يقدر بنحو ٣,٨ مليار مترمكعب/سنويا

خلال نفس الفتره وبنسبه تقدر بنحو (٩٪) من اجمالى الاستهلاك المائى الزراعى السنوى - ثم جاءت محافظة كفر الشيخ فى المركز الخامس فى الترتيب استهلاكا للمياه وبنسبه تقدر بنحو (٨,١٪) من الاستهلاك المائى الزراعى السنوى - ثم جاءت محافظة المنيا فى المركز السادس وبنسبة استهلاك مائى سنوى تقدر بنحو (٦,٣٪) من الاستهلاك الزراعى المائى السنوى - تليها محافظة الغربيه فى المركز السابع وبنسبة استهلاك مائى سنوى تقدر بنحو (٥,٦٪) من اجمالى الاستهلاك الزراعى المائى - تليها محافظة أسيوط فى المركز الثامن وبنسبه استهلاك مائى سنوى تقدر بنحو (٥,١٪) من اجمالى الاستهلاك الزراعى المائى (خلال نفس الفتره المدروسه) تليها محافظة سوهاج فى المركز التاسع بنسبة استهلاك مائى سنوى تقدر بنحو (٥٪) من اجمالى الاستهلاك الزراعى المائى - تليها محافظة الفيوم فى المركز العاشر وبنسبة استهلاك مائى سنوى تقدر بنحو (٤,٧٪) من اجمالى الاستهلاك الزراعى المائى (خلال نفس الفتره المدروسه) ٠

ومن خلال الاستعراض السابق ومن البيانات الوارده بالجدول رقم (٦-٢) يتبين أن المحافظات العشر السابق الاشاره اليهم تستحوذ على نحو (٧٧,٩٪) من اجمالى الاستهلاك الزراعى المائى السنوى خلال الفتره المدروسه وذلك وفقا لمقننات الحقل المستخدمه فعليا - وتحصل باقى محافظات الجمهورية والتى لم يرد ذكرها فيما سبق على حوالى (٢٢,٢٪) سنويا من اجمالى الاستهلاك الزراعى المائى السنوى خلال فتره الدراسه ويعد ذلك مؤشرا على مدى تركز مياه الرى المستخدمه فى قطاع الزراعه على المحافظات العشر السابقه ٠

٦-٢-٢ أهم المحاصيل المستهلكه للمياه فى الزراعه المصريه

انطلاقا من نفس الأسباب التى جعلت هناك ضروره لدراسة مناطق تركز المياه فى المحافظات المختلفه - أيضا من الأهميه بمكان ضرورة

جدول رقم (٦-٢)
أهم المحافظات المستهلكه للمياه والنسبه المئويه لاستهلاكها السنوى
خلال فتره الدراسه (١٩٨٥-١٩٩٤) وذلك وفقا لمقننات الحقل والعروات الثلاثه
(صيفى - نيلى - شتوى) بالمليون متر مكعب

المحافظات	اجمالى استهلاك المياه فى قطاع الزراعه سنويا خلال فتره الدراسه	المتوسط السنوى لاستهلاك المياه خلال فتره الدراسه	النسبه المئويه لاستهلاك المياه من اجمالى استهلاك الجمهورية
البحيره	٥٦٥٨٥	٥٦٥٨	٪١٣,٤
الدقهليه	٤٤٠٤٢	٤٤٠٤	٪١٠,٤
الشرقيه	٤٣٦٩٢	٤٣٦٩	٪١٠,٣
قنا	٣٧٧٢١	٣٧٧٢	٪٩,٠
كفر الشيخ	٣٤٠٥١	٣٤٠٥	٪٨,١
المنيا	٢٦٧٦٠	٢٦٧٦	٪٦,٣
الغربيه	٢٣٧١٩	٢٣٧٢	٪٥,٦
أسيوط	٢١٨٣١	٢١٨٣	٪٥,١
سوهاج	٢١٣٥٠	٢١٣٥	٪٥,٠
الفيوم	١٩٩٨١	١٩٩٨	٪٤,٧
جملة وجه بحري	٢٥٢٥٥٥	٢٥٢٥٥	٪٥٩,٦
جملة مصر الوسطي	٧٦٦٥٢	٧٦٦٥	٪١٨,٢
جملة مصر العليا	٩٤٥٥٨	٩٤٥٥	٪٢٢,٢
جملة الجمهورية	٤٢٢٧٦٥	٤٢٢٧٦	٪١٠٠

المصدر : جمعت وحسبت من الجهاز المركزى للتعبئه العامه والاحصاء - نشرة الرى والموارد المائيه - اعداد مختلفه .

دراسة أكثر المحاصيل استهلاكا للمياه حتى لا تضيع جهود ترشيد استهلاك مياه الرى هباء اذا ماوجهت لغير الغرض منها ٠

بدراسة كميات المياه المستخدمه فى رى محاصيل العروات الثلاثه الشتويه والصيفيه والنيليه خلال فتره الدراسه (١٩٨٥-١٩٩٤) تبين أن محاصيل العروه الصيفيه هى اكثر العروات استهلاكا للمياه وذلك يتفق المنطق يليها محاصيل العروه الشتويه ثم النيليه وبنسب استهلاك تتراوح مابين ٦١,١٪ ، ٢٩,٢٪ ، ٩,٧٪ من اجمالى الاستهلاك المائى على مستوى العروات الثلاث ٠

وبتحليل البيانات الوارده من جدول رقم (٦-٣) الخاص باستهلاك المحاصيل المختلفه من المياه تبين أن أكثر المحاصيل المستهلكه للمياه فى الزراعه المصريه محصول الأرز والذى شغل المركز الأول من مجموعة المحاصيل المدروسه حيث يستهلك بمفرده حوالى ٨,١مليار مترمكعب/ سنويا خلال الفتره المدروسه - وقد جاءت حدائق الفاكهه والتى تزرع فى العروات الثلاثه فى المركز الثانى بمعدل استهلاك يبلغ نحو ٥,٧ مليار مترمكعب/سنويا خلال نفس الفتره-ويأتى محصول الأذره الشاميه والذى يزرع فى عروتين (صيفيه - نيليه) فى المركز الثالث حيث يستهلك نحو ٥,٦ مليار مترمكعب/سنويا خلال نفس الفتره ٠ والملاحظة الجديره بالاهتمام مجىء محصول البرسيم المستديم فى المركز الرابع من ضمن أهم المحاصيل المستهلكه للمياه حيث يستهلك سنويا نحو ٤,٩ مليار مترمكعب/سنويا مما يعكس أيضا خلل فى التركيب المحصولى لصالح الحيوان عنه للانسان ٠ ثم ياتى محصول القصب فى المركز الخامس بمعدل استهلاك مائى زراعى سنوى يقدر بحوالى ٤,١ مليارمترمكعب/ سنويا كمتوسط خلال الفتره المدروسه - ثم الخضر جاءت فى المركز السادس وتستهلك نحو ٣,٣ مليار مترمكعب/سنويا كمتوسط خلال نفس الفتره - ثم القطن جاء فى الترتيب السابع بمعدل استهلاك مائى زراعى سنوى يقدر بنحو ٣,٢ مليار مترمكعب/سنويا كمتوسط خلال نفس

جدول رقم (٦-٣)

أهم المحاصيل المستهلكه للمياه والمتوسط السنوى لاستهلاكها خلال الفتره المدروسه (١٩٨٥-١٩٩٤) بالمليون متر مكعب

أهم المحاصيل	اجمالى استهلاك المياه لمحاصيل العروات المختلفة خلال فترة الدراسة	المتوسط السنوى لاستهلاك المياه خلال فترة الدراسة
الارز	٨١٠٠١	٨١٠٠
الحدائق	٥٦٥٧٥	٥٦٥٨
الاذرة الشامية	٥٥٩٠٠	٥٥٩٠
البرسيم المستديم	٤٩٢٤١	٤٩٢٤
القصب	٤٠٨٤٨	٤٠٨٥
الخضروات	٣٣٢٦٠	٣٣٢٦
القطن	٣٢٢٩١	٣٢٢٩
القمح	٢٦٣٨٥	٢٦٣٨

المصدر :

جمعت وحسبت من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء - نشرة الرى والموارد المائية - اعداد مختلفة .

الفتره - ثم يأتى القمح فى المركز الثامن والذى يستهلك نحو ٢,٦مليار مترمكعب/سنويا كمتوسط خلال نفس الفتره - ومن خلال الاستعراض السابق يتبين أن المحاصيل الثابته تستهلك حوالى (٨٨,٦٪) من اجمالى استهلاك المياه للمحاصيل المنزرعه فى العروات الثلاثه • فى حين تستهلك باقى المحاصيل المنزرعه خلال العام وعددها سبعة عشر محصولا حوالى ١١,٤٪ من اجمالى الاستهلاك الزراعى المائى كمتوسط خلال نفس الفتره المدروسه •

٦-٢-٣ دراسه لأهم مناطق تركز الفاقد المائى على مستوى الجمهوريه

تعد دراسه الفاقد من الأهميه بمكان للوقوف على مناطق الخطر فى استنفاذ الموارد المائيه وهناك مرحلتين للفقد المائى أولها المسافه مابين التدفق المائى من أسوان - الترع على مستوى الجمهوريه وذلك الفاقد ناتج من التسرب والبخر بصفه مباشره ويصعب التحكم فيه طبقا للظروف التكنولوجيه باهظة التكاليف المطلوبه للسيطره عليه • أما ثانيهما فهى الفاقد الناشىء عن استخدام الطرق التقليديه فى الرى وسوف نركز على ذلك النوع من الفاقد المائى والذى يمكن التحكم فيه •

باستعراض أهم البيانات السابق الأشاره اليها من استهلاك المحافظات المختلفه من المياه نجد أن أكثر المحافظات استهلاكا للمياه هى نفسها أكثرها فقدا للمياه وذلك يتفق والمنطق العلمى ، فنجد أن نفس ترتيب المحافظات المستهلكه للمياه هى نفس ترتيب المحافظات فقدا للمياه ، البحيره - الدقهليه - الشرقيه - قنا - كفر الشيخ - المنيا- الغربيه - أسيوط - سوهاج - الفيوم ، الجدول رقم (٦-٤) يوضح ترتيب أكثر المحافظات فقدا للمياه بين الحقل وأسوان ، وتعد أيضا محافظة البحيره أولى المحافظات فقدا للمياه حيث يبلغ اجمالى الفاقد السنوى حوالى ١,٤ مليار مترمكعب/سنويا أى بنسبه ١٢,٧٪ من اجمالى الفاقد المائى السنوى فى القطاع الزراعى - تليها محافظة الدقهليـــــــه

جدول رقم (٦-٤)
ترتيب أكثر المحافظات فقدا للمياه فى مرحلة من الترع - أسوان
والنسبه المئويه للفقد لكل محافظة خلال فتره الدراسه ١٩٨٥-١٩٩٤

المقارنات / أهم المحاصيل	مقننات الحقل	أقمام الترع	عند أسوان	فاقد بين الترع والحقل	فاقد بين أسوان والترع	فاقد بين أسوان والحقل	فاقدبين أسوان والحقل نسبه الى اجمالى فاقد الجمهوريه
البحيره	٥٦٥٨	٦٢٥١	٧٠٦٦	٥٩٣	٨١٥	١٤٠٨	١٢,٧٪
الدقهليه	٤٤٠٤	٥٠٠٧	٥٦٧٠	٦٠٣	٦٦٣	١٢٦٦	١١,٥٪
الشرقيه	٤٣٦٩	٤٨٨٣	٥٥٣٧	٥١٤	٦٥٤	١١٦٨	١٠,٦٪
كفر الشيخ	٣٤٠٥	٣٨٩٨	٤٤٧١	٤٩٣	٥٢٣	١٠١٦	٩,٢٪
قنا	٣٧٧٢	٤٣٨١	٤٦٠٨	٦٠٩	٢٧٧	٨٣٦	٧,٦٪
المنيا	٢٦٧٦	٣١٤٠	٣٤٤٨	٤٦٤	٣٠٨	٧٧٢	٧,-٪
الغربيه	٢٣٧٢	٢٦٩٨	٣٠٥٧	٣٢٦	٣٥٩	٦٨٥	٦,٢٪
الفيوم	١٩٩٨	٢٢٢٧	٢٥١٥	٣٢٩	١٨٨	٥١٧	٤,٧٪
أسيوط	٢١٨٣	٢٤٩٤	٢٦١٩	٣١١	١٢٥	٤٣٦	٣,٩٪
سوهاج	٢١٣٥	٢٤٢٠	٢٥٤٥	٢٨٥	١٢٥	٤١٠	٣,٧٪
المحافظات	٤٢٣٦٥	٤٨٢١٧	٥٣٤١١	٥٨٥٢	٥١٩٤	١١٠٤٦	٧٧,١٪

المصدر : جمعت وحسبت من الجهاز المركزى للتعبئه العامه والأحصاء - نشره الرى والموارد المائيه - اعداد مختلفه .

بنسبه ١١,٥٪ ثم الشرقيه فى المركز الثالث وبنسبه تبلغ حوالى ١٠,٨٪- ثم تأتى محافظة كفر الشيخ والتى احتلت المركز الرابع وبنسبه فقد سنوى تبلغ ٩,٢٪ سنويا ثم محافظة قنا بنسبة ٧,٦٪ تليها محافظة المنيا بنسبة ٧٪ من اجمالى الفاقد العام السنوى من المياه فى القطاع الزراعى خلال فتره الدراسه - ثم الغربيه بنسبه ٦,٢٪ ، الفيوم بنسبه ٤,٧٪ ثم أسيوط بنسبه ٣,٩٪ ثم سوهاج والتى جاءت فى المركز الأخير وبنسبة تبلغ نحو ٣,٧٪ من الاجمالى خلال نفس الفتره ٠

ومن الملاحظ أن هذه المحافظات العشر تفقد نحو ٧٧,١٪ من اجمالى الفاقد المائى السنوى فى قطاع الزراعه خلال فتره الدراسه ٠

٦-٢-٤ دراسه لأهم المحاصيل فقدا للمياه على مستوى جميع المروات المنزرعه

بتحليل البيانات الوارده بالجدول رقم (٦-٥) والخاص بترتيب المحاصيل وفقا لفقدها للمياه مابين الحقل وأسوان والذى يتمثل فى مرحلتين الأولى بين الحقل والترع والثانيه بين الترع وأسوان ٠ وقد جاء ترتيب تلك المحاصيل على النحو التالى - محصول الأرز والذى يحتل المركز الأول من ضمن مجموعه المحاصيل المدروسه خلال الفتره ١٩٨٥ ١٩٩٤ فقد بلغت نسبة الفاقد السنوى لهذا المحصول نحو ٢٢,٣٪ من اجمالى الفقد المائى السنوى - ثم الأذره الشاميه بنسبه ١٥,٢٪ - ثم محصول البرسيم المستديم بنسبه ١٠,٦٪ ثم الحدائق بنسبه ٩,٨٪ ثم القصب بنسبه ٩,٦٪ ثم القطن بنسبه ٨,٥٪ ثم الخضروات بنسبه ٧,٦٪ ثم القمح بنسبه ٤,٨٪٠ ويمثل الفاقد المائى السنوى المقدر لمتوسط الفتره المدروسه لتلك المحاصيل السابقه نحو (٨٨,٤٪) من اجمالى الفاقد المائى الزراعى السنوى ٠

ويتبين من دراسة الفاقد على مستوى المحافظات وعلى مستوى المحاصيل أن هذه المناطق والمحاصيل هى مكمن الخطر والذى يمكـــــن

جدول رقم (٦-٥)
ترتيب المحاصيل وفقا لفقدها للمياه خلال مرحلة الحقل - أسوان
خلال الفتره المدروسه ١٩٩٤-١٩٨٥

المقارنات أهم المحاصيل	مقننات الحقل متوسط السنوات ١٩٨٥-١٩٩٤	أقصام الترع متوسط السنوات ١٩٨٥-١٩٩٤	عند أسوان متوسط السنوات ١٩٨٥-١٩٩٤	فاقدبين الترع والحقل	فاقد بين أسوان والترع	فاقد بين أسوان والحقل	فاقدأسوان الحقل نسبه الى اجمالى فاقدالجمهوريه
الأرز	٨١٠٠	٩٢٦٣	١٠٥٦٣	١١٦٣	١٣٠٠	٢٤٦٣	٢٢,٣٪
الأذره الشاميه	٥٥٩٠	٦٥٣٣	٧٢٦٦	٩٤٣	٧٣٣	١٦٧٦	١٥,٢٪
البرسيم المستديم	٤٩٢٤	٥٦٥٢	٦٠٩٧	٧٢٨	٤٤٥	١١٧٣	١٠,٦٪
الحدائق	٥٦٥٨	٦٠٢٣	٦٧٣٩	٣٧٥	٧٠٦	١٠٨١	٩,٨٪
القصب	٤٠٨٥	٤٨٥٠	٥١٤٠	٧٦٥	٢٩٠	١٠٥٥	٩,٦٪
القطن	٣٢٢٩	٣٧٣٠	٤١٧٢	٥٠١	٤٤٢	٩٤٣	٨,٥٪
الخضروات	٣٢٢٦	٣٧٠٧	٤١٦٠	٣٨١	٤٥٣	٨٣٤	٧,٦٪
القمح	٢٦٣٨	٢٨٧١	٣١٦٩	٢٢٣	٢٩٨	٥٢١	٤,٨٪
جملة المحاصيل	٤٢٣٦٥	٤٨١٢٧	٥٣٤١١	٥٨٥٢	٥١٩٤	١١٠٤٦	٨٨,٤٪

المصدر :جمعت وحسبت من الجهاز المركزى لتعبئه العامه والاحصاء - نشره الرى والموارد المائيه - اعداد مختلفه .

النظر اليها بعين الاعتبار عند محاولة رسم السياسه الزراعيه ، التركيب المحصولى ، ادراة الموارد المائيه فى قطاع الزراعه ٠

٦-٣ أهم البدائل المقترحه للمشكلة المائية :

سوف يعتمد هذا الجزء من الدراسة على ثلاثة بدائل مقترحه لعلاج المشكلة المائية وتنحصر تلك البدائل الثلاثة فيما يلى :

أ- تعديل التركيب المحصولى لصالح المحاصيل الغير مستهلكه للمياه والأقل فقدا للمياه مع المحافظة على الاحتياجات الاستراتيجية للأمن الغذائى المصرى وسوف يعالج هذا البديل اكثر المحاصيل استهلاكا للمياه مثل الارز - البرسيم المستديم - القصب ٠

ب- إستخدام الطرق والأساليب التكنولوجية الحديثة فى مجال الرى لبعض المحاصيل التى يصلح معها إستخدام تلك النظم وتسمح إقتصادياتها بتلك الطرق مثل محاصيل الحدائق - الخضروات - القمح - الاذرة الشامية - القطن ٠

ج- إعادة النظر فى ادارة الموارد المائية عن طريق تقنين وترشيد الإستخدام إما بوسائل قانونية أو تسعيرية - تتناسب والظروف والامكانات المتاحه للمزارع ٠

٦-٣-١ البديل الاول :

من خلاك إستعراض البيانات الخاصة باستهلاك المحاصيل المختلفة للمياه (جدول رقم ٦-٦) يتبين أن هناك محاصيل ثلاثة تستهلك بمفردها نحو ١٧,١ مليون مترمكعب/سنويا من المياه هى الارز - البرسيم - القصب وتعادل نسبة فقدهم للمياه نحو ٤٢,٥٪ من اجمالى الفاقد المائى الزراعى لمتوسط فترة الدراسة ٠ وبالتالى يركز هذا البديل على تدنيه

جدول رقم (٦-٦)
التركيب المحصولى لأهم الحاصلات الزراعيه والمقننات المائيه لها
(المساحه بالألف فدان)

البيان	١٩٩٦/٩٥ (١)	متوسط المقنن المائى م٣/فدان*
قمح	٢٥٠٠	١٧٤٧
شعير	٢٢٠	١٤٣٩
أذره شاميه	٢٠٥١	٢٨٩٠
أذره رفيعه	٣٥٣	٣٠٨٤
أذره صفراء	٦٢	-
أرز	١٤٠١	٨٨١٨
فول	٣٦٠	١٤٥٠
عدس	٢٥	٢٣٣٢
قطن	٧١٠	٣٧٣٩
كتان	٣٠	١٠٧٣
فول سودانى	١٠٦	٢٧٧٦
سمسم	٧٢	٢٥٨١
فول صويا	٦١	-
عباد الشمس	٣٤	-
قصب السكر	٢٦٠	١٦٠٩٢
بنجر السكر	٩٠	٢٥١٥
خضر	١٦٤٥	٣٤١٠
بصل	٥٥	٢٥٩٢
ثوم	٢٠	-
فاكهه	٩٠٠	٣٣٣٩
برسيم مستديم	١٨٩٠	٣١٩٨
برسيم تحريش	٧٠٠	١٦٨٥
نباتات طبيه وعطريه	٦٠	-
اعلاف أخرى	١٨٠	-
محاصيل أخرى	٢٠	-

المصدر: (١) خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ١٩٩٦/٩٥ العام الرابع - المجلد الأول - المكونات الرئيسيه والقطاعيه - مارس ١٩٩٥.

* جمعت وحسبت من الجهاز المركزى للتعبئه العامه والاحصاء - نشرة الرى والموارد المائيه - اعداد مختلفه.

المساحه المستهدف زراعتها من هذه المحاصيل فى صالح محاصيل اخرى أقل استهلاكا للمياه مع المحافظة على الاحتياجات الاستراتيجية من الغذاء٠ ففى التركيب المحصولى لعام ١٩٩٦/٩٥ تم زراعة ١,٤٠١ مليون فدان من الارز فإذا ماتم تخفيض تلك المساحة الى نحو مليون فدان فقط من الأرز فى التركيب المحصولى المقترح لعام ١٩٩٧/٩٦ وذلك بنسبة نقص تصل الى نسبة ٢٨,٦٪ وتلك المساحة تفى بالاحتياجات الغذائية وينتج عن ذلك تخفيض فى كميات مياه الرى المستهلكه نحو ٣,٥٢٦ مليون مترمكعب/سنويا - ايضا محصول القصب فقد تم زراعة ٢٦٠ الف فدان منه فى التركيب المحصولى لعام ١٩٩٦/٩٥ يمكن تخفيضها فى التركيب المحصولى المستهدف لعام ١٩٩٧/٩٦ الى ٢٠٠ الف فدان بنسبة نقص تصل الى ٢٣,١٪ يقلل ذلك من إستهلاك المياه بحوالى ٩٦٥,٥٢٠ مليون مترمكعب/سنويا وذلك مع إضافة نحو ١٠ الاف فدان من بنجر السكر الذى تم زراعة نحو ٩٠ الف فدان منه فى التركيب المحصولى لعام ١٩٩٦/٩٥ وبالتالى يصبح المطلوب زراعته من بنجر السكر فى التركيب المحصولى المستهدف فى عام ١٩٩٧/٩٦ حوالى ١٠ الاف فدان ويضيف ذلك نحو ٢٥,١٥ مليون مترمكعب/سنويا اى ان اجمالى الوفر من هذا التعديل يعادل نحو ٩٤٠,٣٧ مليون مترمكعب/سنويا مع المحافظة على نفس الاحتياجات الاستهلاكية من السكر - وبالنسبة لمحصول البرسيم المستديم فقد تم زراعة نحو ١,٨٩٠ مليون فدان فى التركيب المحصولى لعام ١٩٩٦/٩٥ فإذا ما تم خفض تلك المساحة الى نحو مليون فدان فقط بنسبة خفض تصل الى نحو ٤٧٪ من اجمالى المساحة المنزرعة فى التركيب المحصولى المستهدف لعام ١٩٩٧/٩٦ يقلل ذلك من إستهلاك المياه بحوالى ٢,٨٤٦ مليار مترمكعب/سنويا مع تعويض تلك المساحة لمحصول علف النيل والذى يزرع تحت نظم الرى الحديثة وبمعدل إستهلاك لايزيد عن ثلث إستهلاك البرسيم من المياه وذو إنتاجية عاليه٠ وبالتالى يستطيع هذا البديل توفير نحو ٧,٢ مليار مترمكعب/سنويا من المياه المستهلكه فى زراعة تلك المحاصيل الثلاثة والسابق الاشارة اليهم مع المحافظة على الاحتياجات الغذائية المطلوبة لكل من الانسان والحيوان٠

٦-٣-٢ البديل الثانى

اذا ما تم تعديل نمط الرى فى الزراعة من أسلوب الغمر الى الاساليب الأروائية الحديثة من رش- تنقيط وذلك فى زراعة كل من الحدائق -الخضروات فقط والتى تقدر مساحة كل منها فى التركيب المحصولى لعام ١٩٩٦/٩٥ بحوالى ١,٦٤٥ مليون فدان خضر ، ٩٠٠ الف فدان فاكهة يستهلك كل منها نحو ٥,٦٢ مليار مترمكعب/سنويا ٣,٠٦ مليار مترمكعب/سنويا أى باجمالى قدره ٨,٦٨ مليار متر مكعب/سنويا يمكن تدنيه تلك الاحتياجات الى نحو ٢,١٣٩ مليار متر مكعب/سنويا (١) ٢,٨٣٥ مليار م٣/سنه وذلك عن طريق إستبدال نظم الغمر المتبعه حاليا فى زراعة تلك المحاصيل الى نظم رى حديثة ثبت فاعليتها من حيث الانتاجية الزراعية ٠ وبذلك يمكن تدبير ما يوازى نحو ٣,٧١ مليار م٣/سنه ، فقط عن طريق تعديل نمط الرى المستخدم وبحساب التكلفة الفعلية لتعديل تلك النظم من رى تقليدى الى رى حديث تبين انها تصل الى نحو ٤٢٨٣,١٢ جنيه /فدان لمحاصيل الخضر ، ٣٤٥٩,٤٧ جنيه/ فدان للفاكهة وذلك كتكاليف ثابته بالاضافة الى تكاليف تشغيل سنوية تبلغ حوالى ٤٧٠,١٤ جنيه /فدان لمحاصيل الخضر ، ٢٨٣,٨٥ جنيه /فدان للفاكهة ٠ فإذا ما نظر الى تلك التكلفة بنظرة موضوعية نجد انها تدفع لمرة واحده (فيماعدا الاحلال والتجديد) ولكن الاستفادة منها سنوية ٠ فإذا ما تحملت الدولة عبء تلك التكاليف الإستثمارية للمرة الاولى عن المزارعين أو عن طريق بنوك التسليف الزراعية وبدون فوائد يشجع ذلك المزارع على إستخدام تلك النظم الأروائية الحديثة وذلك فقط لاراضى الدلتا أما الاراضى الجديدة فيسن قانون بمنع زراعة تلك الاراضى الا عن طريق النظم الحديثة فقط ٠

---

(١) حساب متوسط المقننات المائية المستخدمه فى زراعة بعض محاصيل الخضر تحت نظم رى حديثة رش (٣٠٠ م٣/سنه) وكذلك لمحاصيل الفاكهة ٣١٥٠ م٣/سنه ٠

لاشك أن ذلك سوف يسهم وبشكل فعال فى تدنيه احتياجات التركيب المحصولى من المياه وحتى تكون المقارنه عادله تحسب تكلفة تدبير كل مليار متر٣/ من المياه من مشروعات عملاقه كالسدود والقنوات ومشروعات اعالى النيل كبديل لإستخدام تلك النظم
ومايترتب عليها من وفر مائى يقدر فقط فى حالة احلال تلك النظم فى زراعة الخضر والفاكهة (فقط) ٣,٧ مليار م٣/سنه ، فماذا تكون النتيجة اذا ما عممت تلك النظم على كثير من الزراعات الاخرى ٠

٦-٣-٣ البديل الثالث

يعد ذلك البديل من افضل البدائل المطروحة حيث إنه ينظر للمشكلة المائية ككل عن طريق اعادة النظر فى توزيع المياه على القطاعات المختلفة ولايزال المجال رحب فى قطاع الزراعة المستهلك لأكثر من ٨٠٪ من الإحتياجات المائية بشكل عام وذلك عن طريق :

أ- التحكم فى عمليات توزيع المياه على قطاع الزراعة من خلال نموذج رياضى يدخل فى اعتباره كل التغيرات الحاكمة من حيث نوعية المحاصيل - احتياجاتها المائية - المساحة المنزرعه - الانتاجية - العائد من زراعة تلك المساحات - الاحتياجات الغذائية الاستراتيجية ٠

ب- النظر لمسألة الثمن الإقتصادى لمياه الرى وضرورة تحميل المزارع ولو جزء من تكلفتها لاشعاره بمدى أهمية هذا المدخل ولخلق نوع من الحرص على إستخدامه سواء تم ذلك عن طريق تسعير مياه الرى او التحكم فى الكمية المعطاه لكل زمام من الزمامات على حده حتى تتحدد مسئولية الاستغلال الاقتصادى لتلك المياه ٠

ج- سن التشريعات والقوانين الملزمه وبشكل فعال فى حاله استزراع أى مناطق جديدة الا عن طريق نظم الرى الحديثة ٠

د- توفير مصدر مالى حكومى أو تعاونى يسهل إمكانية الحصول على الأموال اللازمه لإحلال نظم الرى حديثة محل نظم الغمر التقليدية مع النظر بعين الإعتبار للعائد من ذلك ليس فقط فى مجال ترشيد إستخدام مياه الرى ولكن أيضا لحاله الصرف الزراعى والتى وصلت الى مرحلة من الخطورة يجب التنبيه اليها جيدا ٠

الفصل السابع

دور الدوله والتحديات فى ادارة القطاع الزراعى

٧-١ مقدمه

٧-٢ أسلوب ادارة القطاع الزراعى فى ظل التخطيط الشامل

٧-٣ الاصلاحات الهيكليه

٧-٤ مستقبل التنميه وادارة القطاع الزراعى

٧-٥ أهداف الزراعه فى العقد القادم وسبل تحقيقها

دور الدوله والتحديات فى ادارة القطاع الزراعى

١-٧ مقدمـــه

تتغير الظروف العالمية والداخلية من فترة زمنية الى فترة زمنية أخرى، ولابد أن تتطور أفكار وأساليب مواجهة تلك الظروف • حيث تبدل الفكر الاقتصادى والادارى والسياسى تبدلا كبيرا خلال العقود الأخيرة •

وحيث يعتبر القطاع الزراعى فى مصر هو القطاع الرائد للتنمية بما يساهم به فى الناتج المحلى من جهة ولاستيعابه لمعظم السكان من جهة أخرى، وحيث أن تجارب الفترات السابقة أثبتت عدم جدوى التركيز على القطاع الصناعى بمفرده - ذلك بالنظر الى العجز الغذائى الذى تعانيه كل الدول النامية حاليا - فإن الأمر يتطلب دفع معدلات التنمية الزراعية فى اطار الاصلاحات الاقتصادية الحالية •

وتنمية القطاع الزراعى وادارته فى المرحلة السابقة كان يتم فى اطار الخطة القومية الشاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وحيث تم الأخذ بمفهوم التخطيط التأشيرى والاعتماد على قوى السوق ، فإن القطاع الزراعى - الذى يسيطر عليه بالكامل القطاع الخاص - لابد أن يكون له أدواته والتى تمكن من تخطيطه وتوجيهه بما يخدم أهداف المنتجين والمجتمع •

ويتناول هذا الفصل أربعة نقاط :

أولا : كيفية ادارة القطاع الزراعى فى ظل التخطيط الشامل
ثانيا : الاصلاحات الهيكلية وقطاع الزراعه
ثالثا : ادارة القطاع الزراعى فى ظل حرية السوق
رابعا : الأهداف الزراعيه المتوخاه فى ظل حرية السوق

٧-٢ أسلوب ادارة القطاع الزراعى فى ظل التخطيط الشامل :

التخطيط كما هو معروف أسلوب لادارة الاقتصاد القومى، يستخدم اذا توافرت متطلباته واذا لم يوجد أسلوب أخر أكثر كفاءة وقدرة من أسلوب التخطيط فى ادارة الاقتصاد القومى • وقد استخدم هذا الأسلوب فى مصر فى القطاع الزراعى فى فترة معينة • حيث كان يتم اعداد خطة قطاع الزراعة ضمن اطار الخطة القومية الشاملة والتى تمر بالمراحل المعروفه لاعداد الخطة من وجهه نظر التخطيط الشامل - وهى :

- تحديد الاهداف الانتاجية للقطاع
- دراسة الانتاجية لمختلف المنتجات بالقطاع خلال فترة زمنية •
- اجراء مسح شامل لأوجه استغلال الأراضى الزراعية •
- دراسة الطلب المتوقع على منتجات القطاع الداخلى فى الخطة •
- تقدير الاحتمالات الانتاجية لمختلف المنتجات •
- تقدير مستلزمات الانتاج المتاحة والمطلوبة لتحقيق حجم الانتاج المستهدف •
- الموائمة بين الانتاج (العرض) ، والطلب على منتجات القطاع •

وتعتبر مرحلة تنفيذ الخطة المرحلة الأساسية فى ادارة القطاع الزراعى لارتباطها مباشرة بأسلوب ادارة القطاع ذلك أن تحقيق أهداف الخطة يمثل المؤشر الأساسى لنجاح أسلوب الادارة من عدمه •

فبعد أن يتم تصميم خطة قطاع الزراعة وتحديد أهدافها الاقتصادية والاجتماعية واختيار مشاريعها ، يصبح من الضرورى وضع هذه الخطة موضع التنفيذ ، أى نقلها الى مستوى المزرعة والمشروع لتنفيذها وتحقيق أهدافها •

ويتطلب تنفيذ الخطة الزراعية تحقيق النواحى التالية :

أ - تحديد حجم الانتاج الكلى من المحاصيل والمنتجات الزراعية بما يتناسب مع ماجاء بالخطة سواء كان ذلك بالتوسع فى انتاج بعض المنتجات أو بالحد من انتاج البعض الآخر ٠

ب - العمل على موائمة العرض مع الطلب على السلع والمنتجات الزراعية ، وهذه العملية قد تتم على مرحلتين ، أما خلال مرحلة الانتاج ذاتها و / أو خلال مرحلة التسويق ٠

حـ - السيطرة على أسعار المنتجات الزراعية بما يحقق أهداف الخطة سواء بالنسبة لسلع الاستهلاك أو بالنسبة للمواد الخام والمنتجات الزراعية التى تذهب لقطاع الصناعة أو بالنسبة للسلع التصديرية ٠

ومن اهم الأساليب الادارية فى القطاع الزراعى التى كانت تتبع لتحقيق ماسبق هى :

١- <u>تحديد المساحه الأرضية المزروعة</u> بمحاصيل معينة ، ولهذا الأسلوب جانبان ، أما ضمان مساحة معينة كحد أدنى كما كان يحدث بالنسبة للقمح، أو ضمان عدم الزيادة عن مساحة معينة كما كان يحدث بالنسبة للقطن ٠

٢- <u>تحديد مستلزمات الانتاج الزراعى وتوجيهها</u>، حيث كانت الدولة هى المسيطرة على تجارة مستلزمات الانتاج الزراعى عن طريق بنك التنمية والائتمان الزراعى والتعاونيات الزراعية ٠ وكان القصد من ذلك التحكم فى حجم الانتاج والوصول به الى الحجم المرغوب فى الخطه ٠

٣- <u>تنظيم السوق الزراعية</u>، فعن طريق تنظيم السوق الزراعية يتم السيطرة على تدفق السلعة الى الأسواق وبالتالى التحكم فى العرض وتحديده عند

المستوى السابق تخطيطه ، وكذلك المخزون السلعى ومن ثم الأسعار ٠ وتضمن تنظيم سوق المنتجات الزراعية - بواسطة الدولة - الأساليب الآتية :

- ٠التسويق التعاونى
- التسليم الاجبارى
- نظام العقود

٤- <u>السيطرة على المخزون الاحتياطى وتخطيطه</u> - كما فى مخزون القمح مثلا - حيث تتولى الدولة تقدير حجم الاحتياطى من كل سلعة وتعمل على توفيره لتأمين العرض منها ٠

٥- <u>السيطرة على الصادرات والواردات الزراعية</u>، حيث كانت الدولة ومؤسساتها هى التى تقوم بعملية التجارة الخارجية للسلع والمنتجات الزراعية - وذلك بهدف ضمان توفيرها للاستهلاك المحلى والمحافظة على مستويات الأسعار المحلية ، وتوفير حصيلة من النقد الأجنبى ٠

ومن ثم فإنه فى المرحلة السابقة لمرحلة التغييرات الهيكلية فى الاقتصاد القومى ، كانت ادارة القطاع الزراعى تتم بواسطة الخطة وعن طريق الأساليب الخمس السابقة ٠

٧-٢-١ النتائج التى ترتبت على ادارة قطاع الزراعه قبل التحرير

تعرضت الزراعه فى مصر للعديد من النتائج السلبيه المباشره وغير المباشره نتيجة تدخل الدوله وسيطرتها على ادارة القطاع الزراعى بجوانبه المختلفه من تحديد المساحه المنزرعه من المحاصيل والسيطره على مستلزمات الانتاج والتدخل فى آليات السوق وتشويهه ، والسيطره على المخزون والاحتياطى وغير ذلك من أساليب التدخل ويمكن استعراض أهم ملامح تلك النتائج فى :

أ - نتائج مباشرة :

١- سوء استخدام واهدار الموارد الزراعيه وتدنى كفاءة الاستخدام ٠
٢- القصور الواضح فى أداء القطاع الزراعى والمتمثل فى معدلات نمو القطاع السنويه ٠
٣- تفاقم عجز الميزان التجارى الزراعى وتقلص الصادرات ٠
٤- انخفاض الأجور الزراعيه الحقيقيه ٠

ب - نتائج غير مباشره :

١- زيادة المديونيه وارتفاع قيمة فاتورة استيراد الغذاء ٠
٢- تشوه السوق الزراعيه ٠
٣- ارتفاع نسبة البطاله وبصفه خاصه البطاله المقنعه ٠
٤- ضعف القدره الائتمانيه لقطاع الزراعه ٠
٥- انخفاض نسب الاكتفاء الذاتى من معظم السلع الزراعيه ٠

٣-٧ الاصلاحات الهيكلية

١-٣-٧ الاصلاحات الهيكلية للأقتصاد المصرى (اطار عام) :

وخلال مرحلة التغيرات الهيكلية (١٩٨٦ ومابعدها)، تم ادخال العديد من التعديلات على أسلوب ادارة القطاع الزراعى والتى ارتبطت الى حد كبير بالتغيرات الاقتصادية القومية ٠

ويتكون برنامج التعديلات الهيكليه فى مصر من جانبين رئيسيين :

- جانب السياسات والبرامج المالية والنقدية وهو المحدد للأطار العام للأداء الاقتصادى ٠
- جانب منهج الأداء على مستوى الوحدات الاقتصادية فى المجتمع، والذى يحدد قواعد التعامل للوحدات الاقتصادية فى السوق ٠

وينصب جانب السياسات والبرامج المالية والنقدية على تحقيق عدد من الاصلاحات وهى :-

أ - تخفيض العجز فى الموازنة العامة للدولة ، وذلك عن طريق :
- ترشيد الانفاق الحكومى
- زيادة موارد الدولة
- تخفيض العماله فى الجهاز الحكومى
- تخفيض الدعم
- تخفيض الاستثمارات العامة
- رفع أسعار الخدمات والمرافق لتقارب الأسعار العالمية

ب - تحرير سعر صرف العمله، وذلك برفع القيود على تداول وتسعير النقد الأجنبى ، وذلك بما ساعد على تنشيط الصادرات ٠

حـ - تحرير سوق رأس المال ، بتحرير أسعار الفائدة وتركها لقوى العرض والطلب ، وذلك يؤدى الى زيادة المدخرات ٠

وفى مجال اداء الوحدات الاقتصادية ينصب الاصلاح على :

برامج الخصخصة أو التخصيص ، أى تحويل وحدات القطاع العام الى قطاع خاص ٠
خصخصة الادارة ، أى فصل ملكية الدولة عن ادارة مشروعاتها ، وذلك لتحقيق حرية الانطلاق والحركة للأدارة فى تلك المشاريع ٠
تحرير الأسواق ، عن طريق عدم تدخل الدولة فى التسويق أو الأسعار للسلع سواء زراعية أو صناعية ٠
تحرير الاستثمار ، بما يعنى رفع القيود الموضوعة على الراغبين فى الاستثمار مع أخذ ضوابط المجتمع فقط فى الاعتبار ٠
تحرير التجارة الداخلية والخارجية ، وبما يعنى أن القادر على المنافسة قادرا على التصدير ٠

٧-٣ الاصلاحات الهيكلية وقطاع الزراعة :

وفى قطاع الزراعة تحققت أهم جوانب الاصلاح الاقتصادى فى النواحى التالية :

- تحرير نمط الانتاج الزراعى ومن ثم التركيب المحصولى ليصبح الموجه الأساسى له هو العرض والطلب ، ويصبح الزراع احرارا فى اختيار نوع ومساحة المحاصيل التى يرغبون فى زراعتها بما يحقق لهم أكبر عائد • ذلك بعد أن كان هناك شبه تحكم فى التركيب المحصولى - كما سبق الاشارة •

ومع تحرير نمط الانتاج لابد أن تأخذ سياسة الاصلاح الاقتصادى - التكيف الهيكلى - فى الاعتبار تطوير الانتاج ، وتطوير التكنولوجيا المستخدمة وزيادة الانتاجية بما يؤدى الى زيادة معدلات الاكتفاء الذاتى من الانتاج الزراعى كهدف رئيسى (جدول ٧-١) •

- تحرير أسعار السلع الزراعية ، بمعنى ترك تحديد أسعار السلع الزراعية وفقا لقوى السوق سواء أسعار المنتج أو أسعار المستهلك، وبغرض سيادة الأسعار الحقيقية فى الأسواق حيث تؤدى الى ترشيد القرارات سواء للأفراد أو المؤسسات فيما يتعلق بتخصيص الموارد ، وتشجيع المنتجين والمستهلكين على الاستخدام الكفء للموارد •

وفى المدى القصير تحدث عدة اختلالات سعرية تأخذ مداها الى أن يتحقق توازن السوق• وذلك لايعنى غياب دور الدولة أو المؤسسات المعنيه ، ولكن هناك دور لهذه المؤسسات لاحداث التوازن كاتحادات المنتجين أو المصدرين أو التعاونيات - سيرد الحديث عنها - وغيرها مع عدم السماح بالاحتكار •

جدول (٧-١)

نسبة الاكتفاء الذاتى من أهم السلع الغذائية

خلال الفترة ٨٩/٨٨ - ٩٦/٩٥

السلعه	٨٩/٨٨	٩٠/٨٩	٩١/٩٠	٩٢/٩١	٩٣/٩٢	٩٥/٩٤	٩٦/٩٥
القمح	٢٩,٦	٣٦,٦	٤٣,٨	٤٨,٢	٥٠,٥	٥٠,٥	٥٥,٣
الذرة الشاميه	٧٦,٤	٧٧,٢	٧٦,١	٧٤,٨	٧٥,٢	٧٨,٨	٦٨,١
العدس	١٥,١	٢٥,٨	١٧,٦	٩,٩	٧,٦	٢٠,٣	٩,٨
اللحوم الحمراء	٨٢,١	٧٨,٥	٨٣,٦	٨٤,١	-	٨١,٦	٨٥,٣
السكر	٥٤,٥	٥٩,٥	٥٥,٥	٦٨,٢	٧١,٠	٧٦,٤	٦٨,٥
زيت الطعام	٢٥,٢	٣٥,١	١٩,٧	١٤,٤	١٥,٧	٥٢,٨	١٦,٦
الفول	٩٧,٢	٩٧,٣	٩٨,٣	٤٨,٤	٦٩,١	٩٣,٩	٨١,٤
البيض	٩٨,٨	٩٩,٩	٩٩,٩	٩٩,٩	٩٩,٩	٩٩,٩	٩٩,١
اللبن الطازج	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر :

- الجهاز المركزى للتعبئه العامة والاحصاء ، الكتاب الاحصائى السنوى ١٩٩٤.
- بيانات ٩٥/٩٤ ، ٩٦/٩٥ البنك المركزى المصرى ، التقرير السنوى ٩٦/٩٥ .

تحرير تسويق السلع الزراعية داخليا وخارجيا ، بما يعنى عدم الزام المنتجين ببيع محاصيلهم لجهة معينة ، ولكن يتم البيع وفقا لمستوى الأسعار الأعلى ، حيث توقفت أساليب التسويق الحكومية السابق الاشارة اليها ٠

هذا وبالطبع لايمنع أن تتدخل الدولة مشترية وفقا لأسعار السوق التنافسية لتوفير احتياجات معينة تراها الدولة سواء للمصانع أو للاستهلاك أو للتصدير ٠

كما أنه فى المراحل الأولى للاصلاح هناك تقلبات كبيرة فى الأسعار سواء أسعار الانتاج أو الاستهلاك ومن ثم فلا بد من جهة معينة تعمل على موائمة العرض والطلب لاستقرار الأسعار ٠ والتعاونيات الزراعية هى المؤهلة للقيام بهذا الدور - بعد تطويرها - حيث أنها مؤسسات شعبية ٠

كما أنه تجدر الاشارة الى أن دور الدولة سيظل له الأهمية فى حماية الانتاج الزراعى المحلى أمام المنتجات الأجنبية الأكثر قدرة على المنافسة ، أو سياسات الاغراق التى قد تلجأ اليها بعض الدول لاعاقة وتخريب قطاع الزراعة ٠

تحرير مصادر الاستثمار والتمويل الزراعى : حيث يتولى الزراع الحصول على الاستثمارات والمدخلات الزراعية بأساليبهم الخاصة، وتوقفت الدولة عن امداد القطاع الزراعى بالتمويل أو دعمه ٠ وأصبحت أسعار فائدة القروض الزراعية هى أسعار السوق ٠

هذا وقد غير بنك التنمية والائتمان الزراعى من طبيعة الدور الذى كان يؤديه فى القطاع الزراعى ، وتحول الى بنك تجارى ٠

وتجدر الاشارة الى أنه سيظل من واجب الدولة تمويل الاستثمار الزراعى الذى يعجز القطاع الخاص عن القيام به - البنية الأساسية والرى والصرف - وذلك حماية للزراعة من التدهور اذا ماتوقفت الاستثمارات الحكومية والتى تمثل الجزء الأكبر من الاستثمار فى الزراعة - (جدول ٧-٢) ٠

- تحرير التجارة الخارجية ، حيث تم اطلاق حرية القطاع الخاص فى التصدير والاستيراد الزراعى - وفقا للقواعد المنظمة - وحيث تتجه التجارة الخارجية للسلع الزراعية الى أن تصبح جزء من التجارة الدولية - فى ظل اتفاقيات الجات - وتصبح الزراعة المصرية فى منافسة مع الدول الأكثر تقدما فى السوق الدولية الزراعية ، وخضوعها لنظرية الميزة النسبية بما يؤدى الى اعادة تخصيص الموارد الزراعية بما يؤثر على انتاج العديد من السلع ٠

- كذلك أدت برامج الاصلاحات الهيكلية الى تغيير فى أدوار المؤسسات الزراعية ، ومن أهم تلك المؤسسات ، وزارة الزراعة واداراتها المختلفة المنتشرة فى كافة أرجاء القطاع الزراعى ٠

٧-٣-٣ الاصلاح الهيكلى والتغيير فى دور المؤسسات الزراعية

تطلبت سياسة التحرير الاقتصادى لقطاع الزراعة موائمة المؤسسات الزراعية للأوضاع الجديده وتطوير مهام وأداء تلك المؤسسات ٠

ومن أهم تلك المؤسسات ، وزارة الزراعة واداراتها المختلفه المنتشرة فى كافة ارجاء القطاع الزراعى ، يلى ذلك التعاون الزراعى كمؤسسة شعبية ثم البنك الرئيسى للتنميه والائتمان الزراعى ٠

فبالنسبه لوزارة الزراعة واداراتها المختلفه سيتحدد دورها فى المجالات التالية : -

جدول (٧-٢)

الاستثمار الزراعى ونسبة مساهمة القطاع الخاص فى الاستثمارات المنفذه فى قطاع الزراعة واستصلاح الأراضى والرى والصرف

للفتره من ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٩٥/٩٤

السنه	زراعة واستصلاح أراضى ورى وصرف٪		زراعة واستصلاح أراضى ٪	
	قطاع عام	قطاع خاص	قطاع عام	قطاع خاص
١٩٨٣/٨٢	٦٣,-	٣٧,٠	٣٧,٧	٦٢,٣
١٩٨٤/٨٣	٧١,٩	٢٨,١	٥١,٣	٤٨,٧
١٩٨٥/٨٤	٦٣,٢	٣٦,٨	٤٢,١	٥٧,٩
١٩٨٦/٨٥	٦٩,٦	٣٠,٤	٤٨,٦	٥١,٤
١٩٨٧/٨٦	٥٩,-	٤١,٠	٣٤,٩	٦٥,١
١٩٨٨/٨٧	٦٢,٦	٣٧,٤	٤٤,٢	٥٥,٨
١٩٨٩/٨٨	٦٢,٥	٣٧,٥	٣٠,٢	٦٩,٨
١٩٩٠/٨٩	٥٦,٢	٤٣,٨	٢٦,٨	٧٢,٢
١٩٩١/٩٠*	-ر٥١	٤٩,-	٢٢,-	٧٨,-
١٩٩٢/٩١	٤٨,٢	٥١,٨	١٩,٥	٨٠,٥
١٩٩٣/٩٢	٦٥,٢	٣٤,٨	-	-
١٩٩٤/٩٣	٥١,٩	٤٨,١	-	-
١٩٩٥/٩٤	٤٤,٦	٥٥,٤	-	-

المصدر : ١- وزارة التخطيط - تقارير متابعة الخطة سنوات مختلفة ٠

٢- وزارة التخطيط ، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ١٩٩٢/٩١٠

الجزء الأول - المكونات الرئيسية والقطاعية للخطة ٠

* نسبة الاستثمارات المستهدفة فى هذا العام وليست المنفذه ٠

أنشطة البحوث والدراسات المتعلقه بالتنمية الزراعية الرأسية والأفقية ، وتطوير أساليب الزراعة ، فمازال المجال متسعا أمام البحوث الزراعية لزيادة الانتاجية وزيادة الرقعة المزروعه وحل العديد من المشاكل الزراعيه المتعلقه بالانتاج سواء مايتعلق بالمحاصيل أو التربه أو المياه ٠

اكثار البذور ، للحصول على التقاوى المنتقاه وطرحها للزراع للحفاظ على نوعية السلالات وعدم تدهور الصفات الوراثيه ، مع العمل على نشر النوعيات والسلالات الجديده والأكثر كفاءه والأعلى انتاجية ٠ وهذا الدور من اهم واجبات المؤسسات الزراعية فى المرحلة الجديده ، وتلك المؤسسات هى المؤهله للقيام به - لما يتطلبه ذلك من تكنولوجيا وعلماء وتمويل ووقت، وذلك عن طريق تطوير نوعيات وسلالات المحاصيل المزروعه باستخدام أساليب علميه متطوره كالهندسة الوراثيه وغيرها ، للحصول على سلالات ذات انتاجيه كبيره خاصه فى محاصيل مثل القمح والأرز والذره ٠

الارشاد الزراعى ، حيث تتطلب التنمية نقل نتائج البحوث والمستجدات الزراعيه الى الزراع فى الحقل وذلك بواسطة جهاز الارشاد الزراعى الذى يجب أن يكون أكثر تطورا وأكثر قدرة من حيث الامكانيات المادية والفنية والبشرية المتعلقة باعداد المرشد الزراعى الكفء، حتى يستطيع ان يؤدى الدور المنتظر منه فى المرحلة المقبله والذى يختلف كثيرا عن مايؤديه حاليا ٠

مراقبة مدخلات القطاع الزراعى - (الدور الرقابى للأجهزة الزراعية) ، فى ضوء تحرير قطاع الزراعة وحرية التعامل فى مستلزمات الانتاج ، ودخول القطاع الخاص فى هذا النشاط ، فلابد من رقابة معينة على نوعية وكفاءة تلك المستلزمات وأول تـــلك

المستلزمات التى يلزم رقابتها هى المبيدات ، حيث تعد المبيدات أنواع من السموم التى يلزم التأكد من نوعياتها والسماح باستخدامها، ومن ثم وجب على المؤسسات الزراعية الحكومية أن تراقب تلك النوعيات ولاتسمح باستيراد أو تداول النوعيات المحظور استخدامها دوليا ٠

كذلك بالنسبة للبذور والأسمدة ، حيث يلزم مراقبة الواردات وصلاحيتها، والجهات التى تقوم بانتاجها ٠

وهناك جانب أساسى من جوانب الرقابه لايأخذ حقه من الاهتمام الكافى من الجهات الحكوميه التى يعد هذا الدور من أهم أدوارها ، ألا وهو رقابة الحد من تلوث السلع الزراعيه الغذائيه وذلك عن طريق رقابة الانتاج الزراعى وخلوه من التلوث وملائمته للاستهلاك ويتحقق ذلك عن طريق مراقبة الانتاج بتحليل عيناته على مستوى الحقل وفى الاسواق ٠

كذلك مراقبة تنفيذ القوانين والتشريعات الزراعيه ، كالتشريعات التى تنظم الزراعة فى بعض المناطق وتشريعات الرى والصرف ، ومقاومة الآفات والأمراض المتعلقه بالثروه الحيوانيه ، مما يهدف الى حماية الانتاج الزراعى بشقيه النباتى والحيوانى ٠

وبالنسبة للتعاون الزراعى ، فإن التكيف الهيكلى للقطاع الزراعى يستلزم اعادة بناء هيكل الحركه التعاونية الزراعية ، وتغيير قانون التعاون بما يتلائم مع المعطيات الجديدة لمرحلة تحرير قطاع الزراعة ، بما يؤدى الى تحقيق أهداف الزراع واطلاق حرية جمعياتهم بما يخدم مصالحهم الحقيقية كمنتجين ومستهلكين ، وبما يحقق أهداف المجتمع أيضا ٠

ومن المتوقع أن يمارس التعاون دوره فى توجيه الانتاج الزراعى وترشيد استخدام الموارد سواء الطبيعية أو الاستثمارية، وبذلك تحل الجمعية التعاونية محل أسلوب تنظيم الدورة الذى كان سائدا ٠

وسيصبح القطاع التعاونى فى منافسة مع القطاع الخاص لتوفير التمويل ومستلزمات الانتاج بأساليب تعاونية لصغار الزراع حفاظا على مستوى الانتاج ومستوى معيشة الزراع ٠ ومن ثم فلابد أن تبحث التعاونيات عن أساليب تبادلية أو تكاملية تساعدها فى توفير احتياجاتها التمويلية ٠

وفى ظل برامج التكيف الهيكلى ، وسياسة السوق الحر واختفاء أساليب التسويق الزراعى الحالية ستتحول سوق السلع الزراعية الى سوق تنافسية ، ونظرا لما يتصف به الانتاج الزراعى من خصائص ، فإن الجانب الأضعف - فى المدى القصير على الأقل - هو جانب الزراع ٠ ومن ثم فلابد من العمل بأساليب تعاونية على تقوية جانب المنتجين فى بيع محاصيلهم وذلك عن طريق قيام التعاونيات بدورها التسويقى سواء فى شكلها الحالى أو إنشاء تعاونيات متخصصة للتسويق الزراعى ، سواء للتسويق الداخلى أو الخارجى ٠

٧-٣-٤ الاصلاحات الهيكلية ودور بنك التنمية والائتمان الزراعى

فى تلك المرحله إتجه دور البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى نحو التغير بما يوائم طبيعة التغير والتحول الى اقتصاديات السوق ٠ وقد بدا هذا التغير واضحا فى تحول البنك ليصبح كالبنوك التجارية يمول القطاع الزراعى بطبيعته وانتشاره داخل القرى المصرية ولكن باسعار الفائده السائدة فى السوق ٠

وتشير البيانات الوارده فى جدول (٧-٣) الى ان البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى لازال يضطلع بدور كبير فى جملة الائتمان الموجه للقطاع الزراعى سواء فى قيمته المطلقة او النسبيه حيث بلغت قيمة الائتمان الموجه من البنك للقطاع الزراعى نحو ٦,٧ مليار جنيه عام ١٩٩٦ مقابل نحو ٣,٩ مليار جنيه عام ١٩٩١ و٥,٨ مليار جنيه عام ١٩٩٥ وذلك فى الوقت الذى لم تتعد فيه قيمة الائتمان الموجه لقطاع الزراعة من البنوك التجارية فى عام ١٩٩٦ نحو ١,٥ مليار جنيه وفى بنوك الاستثمار والاعمال فى نفس العام نحو ٣٠٦ مليون جنيه فقط ٠

وعلى الجانب الاخر مثل الائتمان الموجه من بنك التنمية الى قطاع الزراعة عام ١٩٩٦ نحو ٧٨,٨٪ مقابل ١٧,٥٪ من البنوك التجارية و٣,٦٪ من بنوك الاستثمار والاعمال ٠

ولتأكيد التوجه نحو الغاء الدعم الموجه للائتمان الزراعى يتبين من جدول (٧-٤) ان دعم الائتمان الزراعى قد تقلص بشكل كبير من ٧٤,١ مليون جنيه عام ٨٦/٨٥ و١٠٩,٢ مليون جنيه عام ٩١/٩٠ الى ٧,٤ مليون جنيه عام ١٩٩٦/٩٥٠

وعلى الوجه الآخر الذى يؤكد أيضا توجهات البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى فى المرحله القادمه يتبين أن الائتمان التجارى بدأ يحتل مكانته ضمن الائتمان الكلى للبنك اعتبارا من عام ٩٣/٩٢ ليصبح نحو ٤٤٧,٧ مليون جنيه وليتنامى ليصبح نحو ٩٢١,٥ مليون جنيه عام ٩٦/٩٥ أيضا يتزايد الائتمان الاستثمارى فى نفس الاتجاه ٠

وبالنسبه للودائع والمدخرات التى تدعم قدرة البنك على التحول فقد نجح البنك فى استقطابها لتزيد من نحو ٧٣١ مليون جنيه عام ٨٩/٨٥ لتصبح نحو ٤,٢ مليار جنيه عام ٩٦/٩٥ ٠

جدول (٧-٣)
تطور الائتمان لقطاع الزراعه من الجهاز المصرفى والبنوك التجارية
والاستثمار والأعمال والبنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى
خلال الفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٦

القيمه بالمليون جنيه

السنوات آخر يونيه	من البنوك التجارية		من بنوك الاستثمار والأعمال		من البنوك المتخصصة البنك الرئيسى للتنمية*		اجمالى الائتمان لقطاع الزراعة		اجمالى الائتمان المصرفى	نسبة الائتمان لقطاع الزراعة لاجمالى الائتمان
	القيمه	٪	القيمه	٪	القيمه	٪	القيمه	٪		
١٩٨٦	٤٨١	٢٢,٥	٦٢	٢,٩	١٥٩٢	٧٤,٦	٢١٣٥	١٠٠	٢٥١٩٦	٨,٥
١٩٨٧	٥٤٦	١٩,٦	٨٣	٣,٠	٢١٥١	٧٧,٤	٢٧٨٠	١٠٠	٢٩٣٠١	٩,٥
١٩٨٨	٦٧٨	٢١,٦	١٠٥	٣,٣	٢٣٦١	٧٥,١	٢١٤٤	١٠٠	٣٥٢٠١	٨,٩
١٩٨٩	٨١٠	٢٢,١	١٢٦	٣,٤	٢٧٢٦	٧٤,٤	٣٦٦٢	١٠٠	٣٩٩٤٣	٩,٢
١٩٩٠	٩٦٨	٢٢,٠	١٤٩	٣,٤	٣٢٧٧	٧٤,٦	٤٣٩٤	١٠٠	٤٨٧٨٩	٩,٠
١٩٩١	١٢٢٨	٢٢,٠	١٦٩	٣,٢	٣٩٣٦	٧٢,٨	٥٣٣٢	١٠٠	٦٠٨٣١	٨,٨
١٩٩٢	٩٦٥	١٩,٢	١٦٤	٣,٣	٣٩٠٦	٧٧,٦	٥٠٢٥	١٠٠	٥٨٢٤٩	٨,٦
١٩٩٣	١١٨٣	٢١,٤	١٥١	٢,٧	٤٢٠٥	٧٥,٩	٥٥٣٩	١٠٠	٦٧٥٩٤	٨,٢
١٩٩٤	١٢٠٦	٢٠,٢	١٧١	٢,٩	٤٥٨٣	٧٦,٩	٥٩٦٠	١٠٠	٧٩٨٣٤	٧,٥
١٩٩٥	١٣٣٧	١٨,٤	١٦٧	٢,٣	٥٧٥٦	٧٩,٢	٧٢٦٠	١٠٠	١٠٦٦١٣	٦,٨
١٩٩٦	١٤٩١	١٧,٥	٣٠٦	٣,٦	٦٦٩٩	٧٨,٨	٨٤٩٦	١٠٠	١٢٨٨٢٦	٦,٦
متوسط الفترة	٩٩٠	٢٠,٣	١٥٠	٣,١	٣٧٤٥	٧٦,٧	٤٨٨٥	١٠٠	٦١٨٥٢	٧,٩

المصدر :

البنك المركزى المصرى - اعداد متفرقه
* البنك الرئيسى للتنمية والائتمان - بيانات غير منشوره .

جدول (٧-٤)

دعم الائتمان الزراعى من بنك التنميه خلال الفتره

٨٦/٨٥ - ١٩٩٦/٩٥

السنوات	دعم الائتمان الزراعى		
	مليون جنيه	الرقم القياسة	٪ من الايرادات
١٩٨٦/٨٥	٧٤,١	١٠٠	١٨,٩
١٩٨٧/٨٦	٨٠,٧	١٠٨,٩	١٦,٥
١٩٨٨/٨٧	٩٠,٥	١٢٢,١	١٥,٩
١٩٨٩/٨٨	١٠٤,١	١٤٠,٥	١٤,٦
١٩٩٠/٨٩	١١١,١	١٤٩,٩	١٢,٧
١٩٩١/٩٠	١٠٩,٢	١٤٧,٤	١١,٢
١٩٩٢/٩١	٦٤,٨	٨٧,٤	٦,٤
١٩٩٣/٩٢	٤٥,٤	٦١,٣	٤,٤
١٩٩٤/٩٣	١٢,١	١٦,٣	١,٣
١٩٩٥/٩٤	١٠,١	١٣,٦	١,٠
١٩٩٦/٩٥	٧,٤	١٠,٠	٠,٧

المصدر :

البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى - بيانات غير منشورة ٠

٤-٧ مستقبل التنمية وادارة القطاع الزراعى :

مما سبق يتضح أن مستقبل التنمية فى القطاع الزراعى يتوقف الى حد بعيد على مدى القدرة على التأثير على القطاع بما يخدم اهداف المجتمع - والتى سيتم الاشارة اليها لاحقا وذلك عن طريق ايجاد تنظيم معين يستطيع التخطيط التأشيرى للقطاع بما يحقق اهداف جموع الزراع والمجتمع فى آن واحد ٠

كما أن التخطيط - (وضع خطة) - بمفردة لن يكون كافيا فى ظل اقتصاديات السوق لتحقيق الاهداف بل ويلزم وجود الامكانية والقدرة والالية التى تمكن من تنفيذ تلك الخطط وهو مايستلزم قدرة هذا التنظيم على تنفيذ الخطط الموضوعه بما له من علاقات وانتشار فى القطاع الزراعى وكافة وحداته وقدره على التأثير ، ومن ثم فلابد ان يكون هذا التنظيم قاعدى وله مستوياته بدءا من القرية ٠

وهذا لايغنى ان يكون هناك عدة تنظيمات نوعية تخطط وتنفذ ما يتعلق بمجال نشاط كل تنظيم ، على ان ترتبط تلك التنظيمات ببعضها لوضع استراتيجية وخطة القطاع ككل ٠

وفى ضوء متطلبات المرحلة المستجدد فى الاقتصاد القومى من الضرورى استحداث هياكل تؤدى ادوارها المطلوبة فى ظل حرية السوق ٠ لذا فمن المقترح ان تتم ادارة القطاع - اعداد وتنفيذ الخطط الزراعية - وذلك عن طريق المؤسسات التاليه :

١- التعاونيات الزراعية
٢- اتحادات المنتجين الزراعيين
٣- وزارة الزراعة
٤- البنك الزراعى (بنك الفلاحين)

٧-٤-١ التعاونيات الزراعية :

فالتعاونيات الزراعية بأنتشارها فى اعماق الريف ، واعداد اعضائها ، وقدراتها الذاتية لو تم تطويرها بما يتلائم مع المستجدات مثل تغيير قانون التعاون بما يتلائم مع المعطيات الجديدة • ويعطى الحرية للقطاع التعاونى فى كل مجرياته بما يؤدى الى تحقيق اهداف الزراع التعاونيين ، كذلك اعادة بناء هيكل الحركه التعاونية وفقا للاسس التعاونية الحقيقية •

وبالتالى يستطيع التعاونى الزراعى ان يمارس دورة فى التأثير على الانتاج والمساعدة على توجيه وترشيد استخدام الموارد - سواء الطبيعية ، أو الاستثمارية - بما يحقق الفائدة المثلى لكل من الزراع والمجتمع •

حيث يمكن ان تقوم كل جمعية تعاونية زراعية بمساعدة الزراع فى اتخاذ القرارات المثلى - بعد تطوير التعاونيات واعادة هيكلتها - لتوزيع الموارد الزراعية ، بما يعنى ارشادهم الى التراكيب المحصولية الاكفء لتعظيم دخولهم وفائدة المجتمع ، وبذلك تحل الجمعية التعاونية محل اسلوب تنظيم الدورة الذى كان سائدا ويمثل جانب من تخطيط الانتاج الزراعى •

كما أن القطاع التعاونى له دور رئيسى فى توفير الاحتياجات التمويلية للزراع - خاصة صغارهم - وسيصبح فى منافسة مع القطاع الخاص لتوفير التمويل ومستلزمات الانتاج الزراعى وبأساليب تعاونية وذلك بعد التغيير فى دور البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى • وبممارسة التعاونيات لهذا الدور تستطيع ايضا التأثير على توجيهات الانتاج الزراعى بما يعظم عائد الموارد بالنسبة للزراع والمجتمع ، وبما يوفى بالطلب المحلى والتصدير •

وباختفاء اساليب التسويق الزراعى السابق ستتحول سوق السلع الزراعية الى سوق تنافسية - وقد تحولت بالفعل فى معظمها - ونظرا لما يتصف به الانتاج الزراعى من خصائص ، فأن الجانب الضعيف وهم الزراع • وتستطيع

التعاونيات ان تمارس دورها التسويقى - سواء التسويق الداخلى او الخارجى - بفاعلية باعطائها كافة الصلاحيات التى تتطلبها المرحلة - وفقا لقانون تعاونى جديد يؤكد ان التعاونيات منظمات شعبية خاصة - وليست حكومية او شبة حكومية - ، ومن ثم يصبح للتعاونيات دور فى التاثير على الاسعار سواء للمنتج وكذلك للمستهلك عن طريق دورها فى السوق وقدرتها على المنافسة - اكثر بكثير مما هو فى متناول الزراع كأفراد - وبما يحقق مصلحة الزراع والمستهلكين والاقتصاد القومى ٠

٧-٤-٢ اتحادات المنتجين الزراعيين :

تشير التقديرات المتوفرة ان دور اتحادات المنتجين الزراعيين فى التعامل فى كافة المحاصيل الزراعية لايزال دون المستوى المطلوب حيث يتبين ان اتحادات المزارعين فى مجال محاصيل الحبوب (قمح - ذرة شامية - شعير- ارز - ذرة رفيعه) تعمل فى نحو ٤٦,٥٪ من المساحة الاجمالية لتلك المحاصيل يلى ذلك اتحادات الخضر والفاكهة والبصل وتعمل فى نحو ١٨,٤٪ من مساحتها والبقول (فول - عدس - اخرى) تعمل فى ٣,٢٪ فقط من مساحة محاصيل البقول بينما يتدنى مساهمه الاتحادات فى المحاصيل السكرية (قصب- بنجر) يصل الى ٧,٧٪ فقط من مساحة تلك المحاصيل ٠

وتعد اتحادات المنتجين فى كافة القطاعات من اهم التنظيمات ذات الاهمية فى ادارة شئون اعضاء تلك الاتحادات وبالمثل من الممكن - ومن المطلوب - أن يتضمن القطاع الزراعى عدد من الاتحادات لادارة شئون اعضائها من المنتجين الزراعيين سواء كان انتاجا نباتيا او حيوانيا ٠

ومن الممكن ان يضم القطاع الزراعى الاتحادات التاليه :

- اتحاد منتجى الخضر / أو الفاكهة ٠
- اتحاد منتجى المحاصيل الحقلية ٠

- اتحاد منتجى المحاصيل الزيتية ٠
- اتحاد منتجى اللحوم والالبان ٠
- اتحاد منتجى الدواجن والبيض ٠

ويشارك فى كل اتحاد المنتجين وبدون تحديد عدد معين كى يضم الاتحاد اكبر عدد من اصحاب المصلحة ، وذلك على مستوى القرية ، ثم اتحاد مركزى من ٢٠ عضوا على مستوى المحافظة ، ورئاسة الاتحاد من تسع اعضاء على المستوى القومى ، ذلك كله بالانتخاب الحر المباشر ٠ ثم الاتحاد العام للمنتجين الزراعيين وتمثل فيه كل الاتحاد ويتكون من ١١ عضو - شكل (٧-١) ٠

مهام الاتحادات :

يعد من أهم مهام تلك الاتحادات رعاية مصالح اعضائها سواء ما يتعلق بالنواحى الانتاجية او النواحى التسويقية ومن تلك المهام :

- تحديد حجم الانتاج لمقابلة الطلب الداخلى والخارجى وتحقيق عقد مجزى للمنتجين ٠
- تحديد افضل اماكن ومواعيد البيع ٠
- تحديد جهات التصدير واسعارها ٠
- تقديم الارشادات المتعلقة بالانتاج ٠
- تقديم الارشادات المتعلقة بالتسويق ٠
- تقديم خدمات انتاجية وتسويقية ٠
- توفير قدرات تمويلية ٠

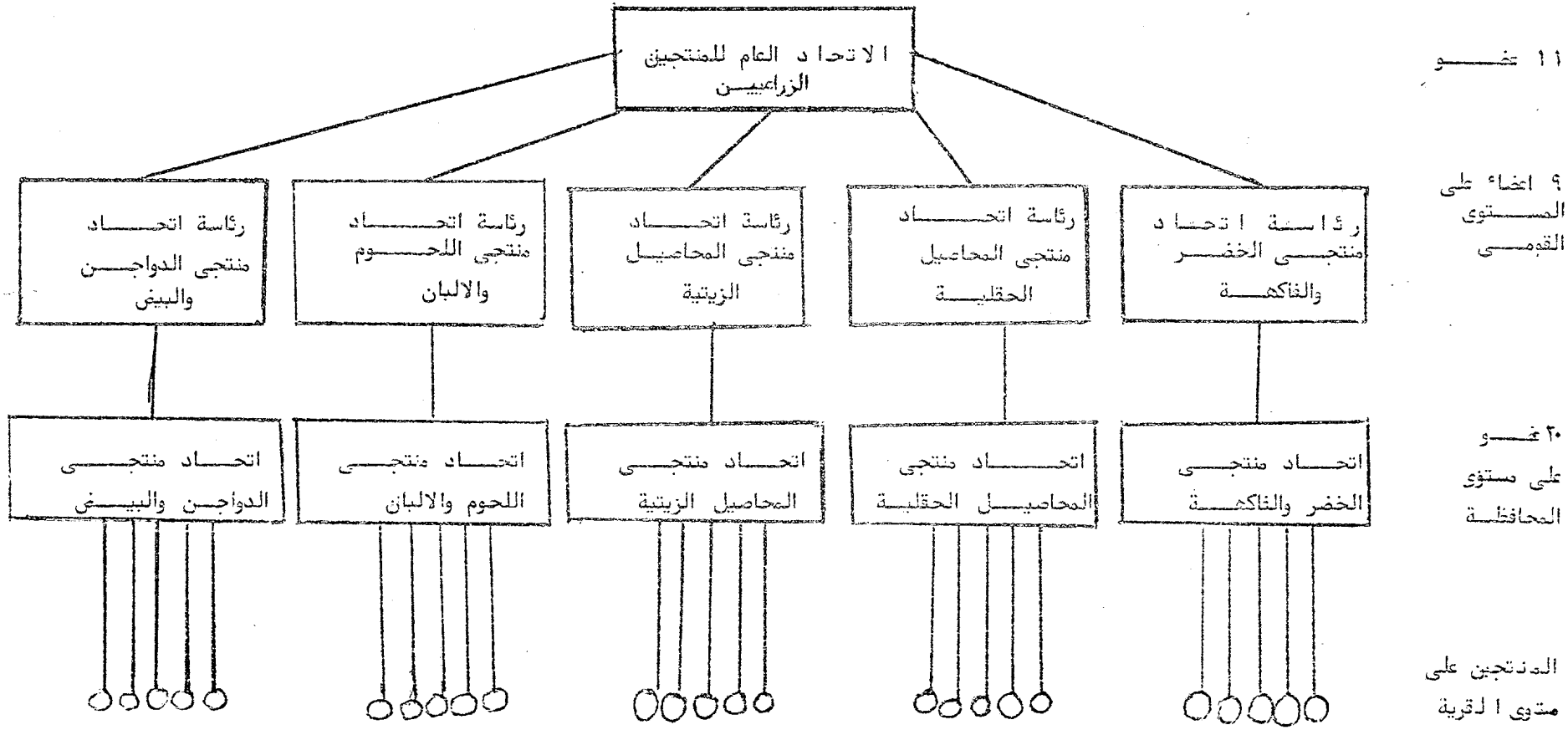

شكل (٨ـ١) ـ اتحادات المنتجين الزراعيين

٧-٤-٣ وزارة الزراعـــة :

فى ضوء تعديل مهام وزارة الزراعة فى مرحلة التحرير الاقتصادى - وكما سبق الاشارة - فسيكون دورها تأشيرى توجيهى فيما يتعلق بادارة القطاع الزراعى • حيث ستقوم بتوفير كافة المعلومات والبيانات (للمجلس الزراعى) • وتقديم المشورة العلمية والفنية ونقل وجه نظر الدولة ، هذا بالاضافة الى الرقابة الزراعية •

٧-٤-٤ البنك الزراعى :

ونعنى به بنك الفلاحين ، ويقوم هذا البنك بالدور الرئيسى فى تمويل القطاع الزراعى - سواء النواحى الانتاجية او التسويقية ويشارك ممثل البنك فى اعداد توجهات القطاع الزراعى واعداد السياسة التمويلية للقطاع بما يؤدى الى تحقيق الاهداف الانتاجية •

وانشاء هذا البنك يتم بمساهمه كل الاتحادات السابق الاشارة اليها كذلك التعاونيات الزراعية •

ووفقا لما سبق ، فأن ادارة القطاع الزراعى والتخطيط له فى ظل حرية السوق سوف تقوم به الجهات الاربعة السابق الاشارة اليها - وربما يضاف اليها منظمات اخرى - لتكون ما يمكن ان يطلق عليه المجلس الزراعى - والمشكل على النحو التالى :

- الاتحادات الزراعية الخمسة •
- التعاونيات الزراعية •
- وزارة الزراعة •
- البنك الزراعى (بنك الفلاحين) •

ليقوم هذا المجلس بالآتى ، وبايجاز :

- وضع خطة القطاع الزراعى بما يخدم اهداف الزراع والمجتمع ٠
- توجيه الانتاج المحقق داخليا وخارجيا بما يعظم عائد استغلال الموارد ٠
- تحديد مستلزمات الانتاج الزراعى ، والعمل على توفيرها عن طريق البنك ٠
- تقدير التمويل اللازم للقطاع (شكل ٧-٢)

وطالما كانت خطة القطاع نابعه من اصحاب المصلحة وقد شاركوا فى اعدادها ، فمن المؤكد انهم يلتزمون بها ، الا ان ذلك لايمنع ان تكون هناك ضوابط فى كل اتحاد لالتزام اعضاءة بالخطة ٠

٧-٥ أهداف الزراعة فى العقد القادم وسبل تحقيقها:

وفى ضوء التنظيم المقترح لادارة القطاع الزراعى والتغيير فى دور ومهام مؤسساته - خاصة وزارة الزراعة - وما حدث بالنسبة للاسلوب المتبع فى تخطيط القطاع الزراعى ، ومن ثم فأن هناك تغيير فى اهداف القطاع وفقا لما تمليه مرحلة التحرير الاقتصادى والتغير الحادث فى ظروف ادارة القطاع ويمكن الاشارة الى اهم اهداف القطاع الزراعى فى المرحلة القادمة فى الاتى:

٧-٥-١ زيادة الانتاج :

بما يحقق مزيد من الاكتفاء الذاتى من السلع الرئيسية التى تدنى معدل الاكتفاء الذاتى منها خلال العقد الاخير ، خاصة القمح والسكر والزيوت ومجموعة البروتين الحيوانى ٠ مما يستلزم استخدام الادوات والوسائل المناسبة خلال الخطة لتوجيه الانتاج وتحفيز الزراع على انتاج تلك النوعية من السلع ذلك لان زيادة معدل الاكتفاء الذاتى يؤدى الى خفض الواردات ومن ثم عجز الميزان التجارى ، كما يؤدى الى اثار سياسية واجتماعية مطلوبة فى المرحلة القادمة ٠

شكل (٧-٢) - هيكل ادارة القطاع الزراعي

٧-٥-٢ تطوير اصناف وسلالات المحاصيل الزراعية :

ذلك لأن زيادة الاكتفاء الذاتى عن طريق زيادة الانتاج وفى ضوء محدودية الرقعة المزروعه لن يتأتى الا عن طريق الزيادة الرأسية فى الانتاج الزراعى ، ذلك عن طريق تطوير نوعيات وسلالات المحاصيل المزروعه باستخدام الأساليب التكنولوجية المتطورة - كالهندسة الوراثية وغيرها - للحصول على سلالات ذات انتاجية كبيرة خاصة فى محاصيل مثل القمح والارز والذرة ، وبالتالى لابد أن تعمل الخطة على دعم وتحفيز مراكز البحوث على توفير هذه النوعية من السلالات خلال فترة قصيرة حتى يمكن الاستفادة بها وزراعتها خلال الخطة القادمة • والامل معقود على تلك الامكانية لاعطاء طفرة كبيرة فى انتاجنا الزراعى ، وقد تحقق ذلك فى كثير من الدول •

٧-٥-٣ التوسع الافقى

حيث يمكن عن طريقه علاج عديد من مشكلات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية • ذلك لان التوسع يؤدى الى زيادة المساحة المنزرعه ومن ثم الانتاج ، كما انه يؤدى الى زيادة العاملين والمالكين لتلك الاراضى ومن ثم ينخفض مستوى البطاله وما يرتبط بها من مشاكل فى المجتمع •

فمن الضرورى أن تركز الخطة القادمة على اطلاق حرية الاستصلاح والتملك فى الاراضى الصحراوية دون معوقات ، وأن تقوم الدولة بالدور الذى يجب ان تقوم به فقط فى ظل سياسة التحرير الاقتصادى ، وأن تتحقق مصداقية القائمين على تنفيذ تلك السياسة فى هذا القطاع الحيوى والرئيسى فى الاقتصاد القومى •

٧-٥-٤ تطوير وترشيد أساليب الرى :

ستكون ، وبلا شك مشكلة المياه هى مشكلة القرن القادم سواء على مستوى الدول أو على مستوى العالم • ومن ثم فلابد من العمل على تلافى أثار نقص المياه فى المستقبل ، وذلك عن طريق الاستخدام الأمثل لما هو متاح منها بالاضافه الى البحث عن مصادر جديده - والاستخدام الأمثل للمياه يتطلب تطوير أساليب الرى والحد من الأساليب التقليديه - الرى بالغمر - كذلك ادخال مياه الرى في اطار المحاسبه الاقتصاديه وتحديد قيمه لها •

وتطوير تلك الأساليب يتطلب عناصر لعل فى مقدمتها توفير وسائل ومعدات الرى الحديث ، جهاز فنى وارشادى كفء ، مصادر تمويل للزراع لاستخدام تلك المعدات •

وفى هذه الحاله لابد من تشجيع وتحفيز الزراع على ادخال الأساليب الحديثه فى رى أراضيهم بمختلف الوسائل سواء حوافز ايجابيه أو سلبيه •

كما أن ترشيد استخدام مياه الرى يتيح امكانيه أكبر لزيادة المساحات المستصلحه وبالتالى زيادة الانتاج وزيادة العماله وزيادة الملكيه الزراعيه •

٧-٥-٥ زيادة الصادرات الزراعيه :

ويعد ذلك هدفا أساسيا يجب توفير الوسائل والامكانيات اللازمه لتحقيقه، حيث يؤدى ذلك الى خفض العجز فى الميزان التجارى ومن ثم خفض معدلات التضخم ، وفى ذلك علاج لعديد من مشكلات الاقتصاد القومى •

وزيادة الصادرات الزراعيه لها متطلبات عديده لاسيما فى ضوء التطورات العالميه ، وامكانيات السوق الأوربيه المشتركه ، ومن هذه المتطلبات تطوير النواحى الفنيه والاداريه فى عمليات التصدير الزراعى • بالاضافه الى

تطوير نوعيات الانتاج المطلوبه للتصدير • ويتأتى ذلك بالطبع عن طريق توجيه الزراع وقطاع التصدير بمختلف الاجراءات المحفزه لدفع عمليه التصدير الزراعى • كما يجب اطلاق المنافسه فى هذا القطاع - كما هو مطلوب فى باقى القطاعات - بما يخدم اهداف التصدير •

وفى هذا الصدد يلزم التعرف على العوامل التى أدت الى فقد الصادرات التقليديه المصريه أسواقها العالميه •

٧-٥-٦ نشر ودعم المشروعات الصغيره فى القطاع الزراعى :

حيث هناك مجالات عديده لتصنيع المنتجات الزراعيه ، وكذلك استخدام خامات البيئه الريفيه ، وأيضا اقامة عديد من الصناعات الزراعيه وغير الزراعيه والحرفيه والتى يمكن أن تزيد من القيمه المضافه للانتاج الزراعى ، وتمد القطاع السكانى بما يحتاج من سلع صناعيه، وخدمات زراعيه، كذلك إتاحة مزيد من فرص العمل أمام البطاله المتفشيه فى القطاع الريفى (جدول ٧-٥) وللحد من الهجره الريفيه • وتعد المشاريع الصغيره هى امل وركيزة التنميه فى الدول الناميه بل أيضا فى الدول الأكثر نموا• والتجارب التاريخيه تعضد ذلك•

وتتصف تلك النوعيه من الصناعات بمميزات وخصائص تجعلها أكثر ملائمه للأسلوب ومرحلة التنميه فى الريف المصرى كما يلى :

- انخفاض تكلفة فرص العمل ، حيث تتراوح فى تلك النوعيه من المشاريع مابين ٣,٥ - ١٠ آلف جنيه ، وذلك وفقا لدراسات جدوى تلك المشاريع ويعد ذلك فى حد ذاته خاصية ضروريه ملائمه لظروف الدول الناميه التى لديها اعداد كبيره باحثه عن عمل فى مقابل قدر محدود من الاستثمارات • ومن ثم تستطيع تلك المشاريع اتاحة فرص عمل أكثر بما هو متاح من الاستثمار عن غيرها من المشاريع •

جدول (٧-٥)
العماله الزراعية والمتوسط السنوى للأجر والانتاجية
فى قطاع الزراعى فى مصر
خلال العوام ٨٤/٨٥ - ١٩٩٥/٩٤

البيان / السنوات	٨٤/٨٥	٧٨/٨٨	٩٠/٩١	٩٢/٩٣	٩٣/٩٤	٩٤/٩٥
العماله الزراعيه (ألف عامل)	٩٣٤٥	٤٤٥١	٤٥٠٠	٤٦٤٩	٤٦٨٢	٤٧٤٥
العماله فى القطاعات السلعية (ألف عامل)	١٦٣٠,٣	٦٩٨٩,٢	٧٣٣٧	٧٧٥٠	٧٧٦٦	٧٩٨٦
العماله القوميه (ألف عامل)	١١٥٩,٣	١٢٥١٥,٣	١٣٥٢٧	١٤٣٣٥	١٤٤٣٦	١٤٨٩٣
٪ الزراعية للسلعية	٦٧,٦	٦٣,٨	٦١,٣	٥٩,٩	٦٠,٣	٥٩,٤
٪ الزراعية للقوميه	٣٧,٥	٣٥,٦	٣٣,٣	٣٢,٤	٣٢,٤	٣١,٩
المتوسط السنوى للأجر (بالجنيه)						
فى قطاع الزراعة	١٩٠,٥	٥٢٢,٣	٨٥٥,٥	١١٣٠,٣	-	-
فى القطاعات السلعية	٤٣٢,٥	٨٨٨,٣	١٥٥١,٣	١٨١٤,٤	-	-
المتوسط العام للجمهورية	٦٣٠,٤	١٢٣١,٣	٢٠٨٨	٢٤٦٣,٨	-	-
٪ الزراعية السلعية	٤٤,٠	٥٨,٨	٥٥,١	٦٢,٣	-	-
٪ الزراعية للجمهورية	٣٠,٢	٤٢,٤	٤١,٠	٤٥,٩	-	-
المتوسط السنوى للانتاجية (بالجنيه)						
قطاع الزراعة	*٩٣١	٢٠٠٠,٢	٣٠٩٦,٧	٣١٤٥,٢	-	-
القطاعات السلعية	١٧٥٧,٤	٢٩٩١,٩	٦٩١٦,٣	٧٠٤٢,٢	-	-
المتوسط العام للجمهورية	١٧٦٠,١	٣٤٤١,٣	٦٧٢٥,٠	٦٨٥٩,٩	-	-
٪ الزراعية للسلعية	٥٣	٦٦,٨	٤٤,٨	٤٤,٧	-	-
٪ الزراعية للجمهورية	٥٢,٩	٥٨,١	٤٦,٠	٤٥,٨	-	-

* ارقام عام ٨٢/٨٣

- بيانات غير منشوره

المصدر: البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، اعداد متفرقه.

كما أن تلك المشاريع تستخدم تكنولوجيا سهله وليست تكنولوجيا متخلفه - وهذه التكنولوجيا تتصف بأنها ذات تكلفه أقل والاحتياج للتدريب عليها محدود ويمكن لعنصر العمل تعلمها واستيعابها بيسر وفى فتره زمنيه قصيره ، وكل ذلك يتلائم مع ظروف الدول الناميه ٠

اعتماد المشاريع الحرفيه والصغيره على خامات محليه ، ذلك مما يزيد من القيمه المضافه ويوفر سهوله انسياب المدخلات ويقلل الواردات ٠ كما يؤدى الى رفع كفاءة استخدام الموارد فى الاقتصاد القومى ٠

وحيث تعد المشاريع الصغيره سهلة التوطين ، بما يؤدى الى انتشارها جغرافيا وتعد من ضمن أهم مميزات تلك النوعيه من المشاريع ، حيث تؤدى الى انتشار سوق منتجات تلك المشاريع بما يؤدى الى خفض التكلفه التسويقيه ، والقرب من مصادر المواد الخام ، والأيدى العامله ٠

هذا بالاضافه الى أن تلك النوعيه من المشاريع احتياجاتها من الطاقه قد تكون محدوده ، كما انه يمكنها الاستفاده من مصادر الطاقه غير التقليديه كالطاقه الشمسيه ، والرياح ، والغازات ، وذلك بصوره أفضل من المشاريع الكبيره ٠

كما انها أقل تلويثا من المشاريع الكبيره ويمكن السيطره على أثارها البيئيه ٠

مما سبق يتضح مدى ماتتميز به المشروعات الصغيره عن غيرها من المشروعات ، كما يتضح ملاءمتها لظروف الدول الناميه الاقتصاديه والاجتماعيه والتكنولوجيه ٠

الا أن ذلك يتطلب التأكيد على بعض الحقائق التى يجب أن تكون فى الاعتبار عند التعامل مع تلك النوعية من المشاريع ومن هذه الحقائق :

- تلك النوعية من المشاريع الصغيرة ليست بالضرورة ذات مستوى تكنولوجى اقل من المشاريع الكبيرة ولكن قد تستخدم نفس الاساليب التكنولوجية للمحافظة على مستوى ونوعية الانتاج ، ولكن بحجم اصغر وتكلفة أقل وذلك يتطلب موائمه التكنولوجيا لحاجة تلك المشاريع ٠

- ويرتبط بالتكنولوجيا أنه من غير المفترض أن تكون تلك المشاريع مكثفة للعماله ، ولكن العكس هو الذى قد يكون ومن ثم يلزم اختيار انماط المشاريع الاكثر ملائمه لظروف المجتمع واحتياجاته وبما لايؤثر على الكفاءة الاقتصادية ٠

- كذلك فأن المشاريع الصغيرة لايمكن القول بأنها تحل محل المشاريع الكبيرة ، ولكنها تتكامل معها وبما هو اكثر ملائمه وكفاءة للاقتصاد القومى ٠

٧-٥-٦-١ متطلبات التوسع فى تنمية الصناعات الصغيرة فى الريف [١] :

لتنمية وزيادة انتشار الصناعات الصغيرة فى المجتمع هناك عدد من العوامل التى تساعد على ذلك والعكس أيضا صحيح حيث النقص والقصور فى تواجد تلك العوامل من أسباب تعثر الصناعات الصغيرة فى المجتمع ، ومن تلك المتطلبات :

---

[١] تنطبق تلك المتطلبات ايضا على كافة مناطق اقامة تلك المشاريع وليس الريف فقط ٠

التمويل وتسهيلاته للمشاريع الصغيرة ، وحيث أن غالبية القائمين بها من الشباب محدودى القدرة التمويلية ، فإنه يلزم على المؤسسات المالية فى المجتمع توفير نوعية من القروض بأسعار فائدة تشجيعية لمثل تلك الصناعات ، مع متابعة استخدام القروض، وهذا ماتقوم به الدولة حاليا سواء عن طريق الصندوق الاجتماعى أو غيره من المؤسسات المالية ٠

كما أن التسهيلات الائتمانية كالضمانات وما الى ذلك من ضمن العناصر التى يجب التخفيف من حدتها مع استمرارية متابعة المشاريع ٠

تعانى المشاريع الصغيرة من مشكلة تسويق إنتاجها، وذلك لعدة أسباب من ضمنها محدودية قدرة المشروع الصغير على التسويق وضآلة حجم انتاج المشروع الذى ترتفع التكلفة التسويقية منسوبة اليه وصعوبة الوصول للأسواق وانعدام الدعاية والاعلان ٠

ولذلك فمن الضرورى تنظيم عملية تسويق تلك المنتجات بما يخدم الأهداف المبتغاه من وراء تنمية المشاريع الصغيرة ، وذلك عن طريق تجمع معين ٠ أو أسلوب تعاونى منظم لتسويق الانتاج والاعلان عنه والاستفادة بميزات الحجم الكبير فى تسويق انتاج مجموعة من المشاريع المتماثلة بما يؤدى الى خفض تكلفة التسويق للوحدة ٠

فى الغالب يقوم بالمشاريع الصغيرة شباب الخريجين والذين يتصفون بمحدودية خبرتهم الفنية والعملية ، ومن ثم وجب تدريبهم مسبقا على تلك النوعيه من المشاريع ٠

كذلك فإن المتابعة الفنية لهذه المشاريع لازمة لتقديم المشورة الفنية والعون كلما دعت الحاجة اليه ، وهذا العون الفنى لايمكن تقديمه بصورة فردية ولكن من الممكن أن يتم ذلك عن طريق تنظيم معين يضم هذه المشاريع دون التدخل فى ادارتها وأنسب تنظيم لذلك هو التنظيم التعاونى لهذه المشاريع الذى فى استطاعته تقديم العون فى ثلاث محاور :

- التمويل
- التسويق
- المساعدة الفنيه ٠

وانتشار المشاريع الصغيرة وتعدد المنتجات وتنوعها - بمعنى أن هناك عدد كبير من المشاريع ستنتج نفس المنتج ، بالاضافه الى وجود عديد من المشاريع تنتج نوعيات كثيرة من السلع - ولذلك وجب أن يكون هناك رقابة على الانتاج المطروح فى السوق بما يطابق مواصفات التوحيد القياسى المحدد لكل سلعة وبما يخدم المستهلك ويساعد على تطور التصدير ٠

نخلص مما سبق أن أسلوب ادارة التنمية الزراعية قد تغير ، من تدخل مباشر عن طريق الخطة القومية الشاملة ، الى ترك القطاع لقوى السوق ٠

ذلك فى ظل اصلاحات هيكلية أدت الى تحرير نمط الانتاج الزراعى ، وتحرير الأسعار الزراعيه ، مع تحرير تسويق السلع الزراعيه داخليا وخارجيا ، وتحرير مصادر الاستثمار الزراعى والتمويل الزراعى ٠

كما أدت برامج الاصلاحات الهيكليه الى تغيير فى أدوار المؤسسات الزراعيه وفى مقدمة تلك المؤسسات وزارة الزراعه التى سيقتصر دورها على أنشطة البحوث والارشاد الزراعى، كذلك اكثار البذور ، ومراقبة مدخلات القطاع

الزراعى والحد من تلوث السلع الزراعيه • مع تغيير فى دور ووضعية التعاون الزراعى ، وكذلك البنك الرئيسى للتنمية والائتمان •

وفى ضوء ذلك فمن المقترح أن تتم ادارة القطاع الزراعى - اعداد وتنفيذ الخطط الزراعيه - عن طريق المؤسسات التاليه : التعاونيات الزراعيه، اتحادات المنتجين الزراعيين ، وزارة الزراعة ، البنك الزراعى (بنك الفلاحين) •

وفى ضوء تلك التغييرات فإن أهداف التنمية الزراعية لابد أن تتوائم معها - وهى لاتخرج عن تحقيق هدفين اجماليين هما محورى برامج الاصلاح الاقتصادى بصفة عامة هما تحقيق أقصى كفاءة انتاجية فى استخدام الموارد الزراعية المتاحة وزيادتها ، والثانى تحقيق التوازن بين العرض والطلب على الانتاج الزراعى والمدخلات الزراعية مع تعظيم عائد الزراع من الانتاج الزراعى •

ويأتى فى مقدمة العوامل المؤدية الى تعظيم عائد الانتاج الزراعى وزيادة قيمته المضافة نشر التصنيع الزراعى والصناعات الصغيرة فى القطاع الريفى، وهذا مايضطلع بجانب أساسى منه الصندوق الاجتماعى للتنميه •

ملخص الدراســـــه

ملخص الدراسة

إن استشراف المعالم الرئيسية لتحديات الزراعه المصرية فى العقود القادمة - يمثل أهمية قصوى للمجتمع المصرى الذى مازالت تلعب الزراعة دورا رياديا فى اقتصاده القومى وتمثل القطاع الاكبر الذى يعول نصف المجتمع على الاقل ، واكثر من ذلك ، فإن الطاقات الكامنه فى هذا القطاع قد تمثل مواردا اقتصادية اذا أحسن استغلالها ستسهم فى نهضة تنموية كبيرة فى العقود القادمة ، الا ان ما ينتظر هذا القطاع من تحديات كثيرة ومتنوعه ، ابرزها الغذاء ومشكلاته والعماله والبطالة والموارد ومدى ملائمتها لمعدلات النمو السكانية الكبيرة والتجارة الخارجية وضرورة زيادة الصادرات الزراعية ، ومشكلة التلوث البيئى والزراعى والتصدى لها ومشكلة المياه وندرتها والفاقد منها، ثم ادارة قطاع الزراعة فى ظل التطورات المحلية والاقليمية والدولية التى استوجبت منافسة مع القطاعات الزراعية فى دول العالم المختلفة فى ظل اتفاقية جات ١٩٩٤ .

ومن أجل ان تقدم الدراسة تصورا عمليا متكاملا عن التحديات والافاق المستقبليه للقطاع الزراعى ومدى قدرته على مواجهة احتياجات المجتمع ، فقد تم تقسيم الدراسة الى سبعة فصول ، تناول الفصل الاول بالدراسة والتحليل الامن الغذائى وابعاده المستقبلية حيث حدد ثلاثة عناصر لتحقيق الامن الغذائى تتمثل فى: أن يكون هناك حد ادنى من امدادات الاغذية الاساسية ، وأن تكون هذه الامدادات مستمره ، وأن تتوافر الامكانيات الاقتصادية لجميع افراد المجتمع لشراء ما يلزمهم من هذه الاغذية .

وعلى الرغم من أن كثير من السياسات قد نجحت فى تحقيق الامن الغذائى الكلى ، فإنها قد فشلت فى العديد من الحالات فى تحقيق الامن الغذائى الفردى لجميع الافراد أو المجموعات فى البلد الواحد .. هذا يعنى أن الوصول الى الامن الغذائى الكلى لن يضمن وحده تحقيق الامن الغذائى الفردى بدون اتباع سياسات مكمله تهدف الى عداله توزيع الدخول ، ورفع مستوى المعيشة ، وتحقيق تنمية اقتصادية حقيقية وغيرها .

وتعتبر محاصيل الحبوب عامة والقمح بصفة خاصة من المحاصيل الغذائية الرئيسية على مستوى العالم وتستحوذ الدول العربية على مايقرب من ربع تجارة السوق العالمية للقمح ، كما أن مصر تعتبر ثالث اكبر مستورد للقمح فى العالم • وخلال السنوات القليلة الماضية تعرضت سوق الحبوب العالمية الى هزات عنيفة حيث انعكست الاوضاع من الوفرة الى الندره وانخفض المخزون العالمى منها وارتفعت الاسعار بشكل كبير ويرجع ذلك الى الظروف السياسية والاقتصادية التى سادت وقيام الدول المصدره فى كل من الاتحاد الاوروبى والولايات المتحدة الامريكية باتباع سياسات تهدف الى خفض انتاج الحبوب وايضا الى سوء الاحوال الجوية فى بعض الدول المنتجه ، وقد سببت هذه العوامل قلقا شديدا للدول التى تعتمد على استيراد الحبوب بما يمثله من تهديد لتأمين الغذاء لشعوبها ، هذا بالاضافة الى استخدام الحبوب وبصفة خاصة القمح كاداه لتحقيق اهداف سياسية •

إن تطور ابعاد مشكلة الغذاء فى مصر قد نقل هذه المشكلة من مشكلة عدم تأمين مؤقت (عرضى) ، الى عدم تأمين مزمن للغذاء واصبحت فى الوقت الراهن مشكلة امن غذائى على المستوى الكلى والجزئى • فبالنسبة للامن الغذائى الكلى (القومى) ، فإن احتمالات عدم كفاية الانتاج المحلى وصعوبات الحصول على المواد الغذائية الرئيسية من السوق العالمى فى بعض السنوات بسبب نقص الانتاج وارتفاع الاسعار العالمية ، فضلا عن احتمالات وضع عقبات من جانب المصدرين وتأمين نقل كميات كبيرة من المواد الغذائية فى اوقات الازمات كلها احتمالات قائمة مما يهدد الامن الغذائى القومى •

أما فيما يتعلق بالامن الغذائى على المستوى الجزئى (الفردى) فإن تباين مستويات الدخول ادى الى تباين فى النمط الغذائى مؤداه ان قلة من الاغنياء تستهلك الغذاء بالبروتينات والفيتامينات والكثرة من الفقراء تستهلك الغذاء منخفض القيمة الغذائية ، وطبقا لتقرير التنمية البشرية المصرى عام ١٩٩٥ فإن نسبة حالات الفقر قد تزايدت على المستوى القومى من ٢٩٪ من مجموع السكان عام ١٩٨٢/٨١ الى ٣٥٪ عام ١٩٩١/٩٠ ، إن زيادة الاسعار نتجت عن تخفيض دعم السلع الاستهلاكية وتعديل اسعار بعض السلع فى اتجاه ما يعادلها مـــــن

الاسعار العالمية قد اضرت بالفئات الضعيفة اجتماعيا واقتصاديا والاخص اصحاب الدخول الثابته ٠

إن تعزيز الامن الغذائى يتطلب العمل على عده محاور لاتقتصر على الجوانب المتصله بانتاج الغذاء وتأمين امداداته من السوق العالمية فحسب، بل ايضا مجالات اخرى تتعلق بتوزيع الدخل وادارة الموارد الطبيعية من الارض والمياه والسكان وفرص العماله المتاحه للمجموعات الفقيرة والاسعار والنمو الاقتصادى الكلى وتوزيع الارباح الناتجه عن النمو الاقتصادى وغيرها ٠

بينما تناول الفصل الثانى من الدراسه البطاله فى الريف بصفه عامه والزراعه بصفه خاصه بأنواعها المختلفه سواء كانت مقنعه ومدى إختلاف الآراء حولها ، أو موسميه وإتفاق الجميع على وجودها ، ثم أخيرا البطاله السافره والتى بدأت تظهر منذ أواخر الستينات ٠ وبالرغم من إحتدام الجدل حول حقيقة البطالة السافره بالرغم من تأكيد البيانات الرسمية على وجود هذه البطالة بل واتجاهها الى الزيادة باستمرار بحيث أصبحت تقترب فى معدلاتها من مستوى البطاله فى الحضر ، إلا أن الباحث حاول فى هذا الفصل التأكيد على احتمال وجود هذه البطاله والأهم هو إزديادها فى المستقبل اذا ماظلت الظروف الاقتصاديه فى قطاع الزراعه كما هى عليه ٠

ولقد أوضح هذا الفصل العوامل والأسباب المختلفه التى تؤثر فى جانبى العرض والطلب على العمالة فى الريف ، بإعتبار أن البطالة هى محصلة تفاعل هذين الجانبين ٠ ففى جانب العرض تناول هذا الفصل بعض جوانب التطور السكانى بإعتبار أن السكان هم مصدر توليد القوى العامله الحاليه والمستقبليه، وأوضحت الدراسة أن تطور السكان سواء من حيث معدل النمو أو من اتجاهات الهجرة فى الماضى واحتمالاتها فى المستقبل كان فى اتجاه زيادة العرض من العمالة فى الريف ٠ فلقد تضافرت فى ذلك ثلاثه عوامل رئيسيه هى ارتفاع معدل نمو السكان ، وانحسار الهجره من الريف الى المدينه ، ثم عودة العمالة من الخارج وخاصة من دولة العراق حيث كان يعمل هناك عدد كبير من ناحيـــة

ومعظمه من العمالة الريفية نتيجة طبيعة الطلب والتى كانت سائده فى السوق العراقى من ناحيه أخرى ٠

وبالاضافه إلى هذه العوامل ظهر عامل مهم وهو زيادة حجم البطاله فى أوساط الخريجين ، حيث أنه نتيجه للتطور الإقتصادى والإجتماعى فى الريف المصرى إنتشر التعليم وماصاحبه من الزياده الكبيره فى أعداد الخريجين مع إنحسار دور الدولة فى تشغيل هؤلاء الخريجين مما أدى الى زيادة معدلات البطالة للخريجين فى الريف ٠

وأمام هذه الزيادة فى معدلات نمو القوة العاملة فى الريف ، أوضحت الدراسة أن هناك عوامل أدت فى نفس الوقت الى النقص فى الطلب على العماله الريفيه، حيث كانت الزيادة فى الرقعه الأرضية الزراعية بإعتبارها عماد أى تنمية فى قطاع الزراعة وبالتالى خلق فرص عمل جديده - بمعدلات أقل من المعدلات الطبيعيه لنمو السكان ، ونفس الحال بالنسبه للمساحه المحصوليه ٠

وتضافر مع ندرة الموارد الأرضيه - كما أوضحت الدراسة - ندرة الموارد المادية نتيجة إنخفاض نصيب قطاع الزراعة من اجمالى الاستثمارات مقارنة بالقطاعات الأخرى ، مما أدى الى ضعف معدلات نمو قطاع الزراعة وبالتالى إنخفضت مقدرته على استيعاب العمالة الداخلة إلى سوق العمل سنويا ٠

وإنطلاقا مما سبق عرضت الدراسة لبعض المقترحات لمواجهة مشكلة البطالة فى المستقبل لعل من أهمها :

١- زيادة الرقعة الزراعيه عن طريق استصلاح أراضى جديدة وذلك بالاعتماد بصفه أساسية على إتخاذ الاجراءات اللازمة التى تحفز القطاع الخاص على المشاركة الفعالة فى هذا النشاط ، خاصة فى ضوء عدم مقدرة الدولة على تحقيق الأهداف التى وضعتها من قبل من ناحية وإنحسار دور الدولة الاقتصادى فى المستقبل فى إطار سياسات الاصلاح الاقتصادى من ناحية أخرى ٠

٢- وضع سياسة توزيعية مناسبة تراعى الخبرات المستفادة من التجارب الماضيه مثل :

- عدم التركيز بصفه أساسية بالنسبة لمشروع استصلاح الأراضى بسيناء ومشروع جنوب الوادى على توزيع الأراضى على المستثمرين خاصة فى ظل مشكلة التمويل التى تحاول الدولة حلها بطرح هذه الأراضى فى شكل مشروعات استثمارية كبيرة • وإنما يجب إتاحة الفرصة لمشاركة صغار المزارعين والخريجين على أن يتم حل مشكلة التمويل بالنسبة لهم من خلال قنوات مناسبة مثل مساهمة الدولة من ناحية وتحميل كبار المستثمرين فى خلق البنيه الأساسية لمساحات هؤلاء المزارعين من ناحية أخرى •

- إن اشراك صغار الزراع وشباب الخريجين سوف يؤدى إلى خلق فرص عمل بمعدلات أكبر لإستخدامهم أساليب إنتاج كثيفه العمل على عكس المشروعات الاستثمارية التى تستخدم أساليب كثيفة رأس المال ، علاوه على ان وجود صغار الزراع والخريجين سوف يؤدى الى خلق مجتمعات جديده متوازنه تعتبر مصدرا للعمالة سواء للأنشطة الزراعية أو غير الزراعية بهذه المناطق •

- عند التوزيع يتم التركيز على صغار المزارعين الذين لديهم الخبرات اللازمة مع التركيز على الخريجين أصحاب المؤهلات الزراعيه حيث تتوافر لديهم الخبرات النظريه والتى ادت الى تحقيق إنتاجية أكبر من الخريجين من غير المؤهلات الزراعية •

٣- ضرورة إيجاد الحافز المناسب لكى يشارك القطاع الخاص فى زيادة معدلات الاستثمار وخاصة مشروعات إستصلاح الأراضى حيث مازال إهتمام القطاع الخاص فى مجال الزراعة غير كافى سواء مقارنة بإهتمامه بالقطاعات الاقتصادية الأخرى أو فى مجال إستصلاح الأراضى مقارنة بالأنشطة الزراعية الأخرى داخل نفس القطاع •

٤- أيضا يجب حفز القطاع الخاص على إنشاء العديد من المشروعات الأخرى المرتبطة بالنشاط الزراعى مثل الصناعات الغذائيه والصناعات الصغيرة والحرفية لما لهذه الأنشطة من إمكانات مباشرة فى زيادة فرص العمل وإمكانات غير مباشرة ، حيث أن انتشار هذه الأنشطة فى الريف سوف يؤدى الى زيادة الدخول وبالتالى المقدرة على الادخار ثم أخيرا زيادة إمكانات الاستثمار بما يؤدى بدوره إلى تنمية إقتصادية ومن ثم خلق فرص عمل أخرى جديدة ٠

وتناول الفصل الثالث بالدراسه والتحليل قضية البيئه والحد من التلوث حيث أوضح أن الزراعة المصرية تواجه نوعين من التحدى هما :

١- وجود فاقد وهدر للموارد الأرضيه الزراعيه بفعل الانسان ٠
٢- تلوث البيئه الزراعية ، هذا بالاضافه الى المشاكل البيئيه الطبيعيه ٠

وقد استعرضت الدراسة أسباب فقد وهدر الموارد الأرضيه الزراعيه وتلوث البيئه الزراعيه ، ووضعت بعض المقترحات للحد من هاتين المشكلتين، وقسمت هذه المقترحات الى مقترحات للحد من الهدر البيئى ومقترحات أخرى للحد من تلوث البيئه الزراعيه فى مجالات استخدام مياه الرى واستخدام الأسمده والمبيدات الكيماويه ، وأخرى فى مجال استخدام مياه الصرف الزراعى والصحى والصناعى وتنمية المناطق الريفيه ٠

ومن اهم المقترحات للحد من الهدر البيئى للأراضى الزراعيه توعية الريفيين بأسباب التلوث البيئى وقوانين حماية البيئة الزراعيه ، ووضع سياسة زراعيه واضحة المعالم للسنوات القادمة ذات أهداف محددة ، توضح فيها أساليب الاستغلال الأمثل لاستخدام الأراضى الزراعيه ، وتطبيق التشريعات البيئيه بحزم وتشديد العقوبات على المخالفين لها ، مع تدعيم برامج تحسين وصيانة الأراضى الزراعيه ٠ هذا بالاضافه إلى حل مشكلة الاسكان لدى الريفيين وتوفير بدائل الطوب الأحمر للقضاء على ظاهرة التجريف نهائيا ، وانشـــــاء

قاعدة بيانات عن المشاكل البيئيه لمواجهة أى مشكلة فى الوقت المناسب ، مع ضرورة التنسيق والتعاون بين الوزارات والأجهزة المرتبطة بشئون البيئه الزراعيه ٠

وبالنسبه لأهم المقترحات للحد من تلوث البيئه الزراعية فى مجال استخدام مياه الرى فيجب الاسراع بإنشاء شبكات الصرف ، ووضع استراتيجية مائية لاستخدام ونقل المياه ، والقضاء على مسببات تلوث المجارى المائيه ٠ أما فى مجال استخدام الأسمدة الكيماويه فيجب تشديد الرقابه على استيراد الأنواع المختلفه منها من الخارج ، ونشر التوعيه التسميديه بين المزارعين ٠ والتوسع فى استخدام الأسمدة العضويه بالنسب المناسبه لاحتياجات المحاصيل، مع ضرورة اجراء تجارب التسميد بمعامل البحوث الزراعيه لتقييم الأثر التراكمى لها ولكافة الأنواع المستخدمة ٠ أما فى مجال استخدام المبيدات الكيماوية ، فيجب التوسع فى استخدام المقاومة البيولوجيه للآفات والحشرات والأمراض النباتيه ، مع تشديد الرقابه على استيراد المبيدات الكيماوية لمنع استيراد الضار منها ٠ كذلك تقترح الدراسه تعديل مواعيد الزراعه لتفادى الطور الضار للحشرات والآفات الزراعيه ، مع ضرورة تطبيق الابحاث المعمليه الناجحه فى مجال المقاومة الحشريه فى الحقول والمزارع ٠ كما يجب تفادى اضافة المبيدات المقاومة للحشائش مباشرة الى المجارى المائيه ٠ وبالنسبه لمجال استخدام مياه الصرف الزراعى والصحى والصناعى فتقترح الدراسة التوسع فى انشاء شبكات الصرف الصحى بالمناطق الريفيه ومعالجة مخلفات الصرف بجميع أشكالها الزراعى والصحى والصناعى قبل استخدامها فى رى المحاصيل مره أخرى أو قبل التخلص منها ، ويفضل أن يقتصر استخدام مياه الصرف المعالجه بأنواعها المختلفه فى رى مناطق الأحزمه الخضراء ومصدات الرياح ٠

وبالنسبه لأهم المقترحات فى مجالات تنمية المناطق الريفيه ، فيجب انشاء سجلات قوميه خاصة بالموارد الأرضيه الزراعيه وأسباب تدهورها وتلوثها وتحديثها من وقت لآخر حتى يمكن معالجة المشكلات المفاجئه فى الوقت المناسب ، مع ضرورة استخدام الطاقه النظيفه فى المناطق الريفيه واشراك

المنظمات غير الحكوميه والقادة المحليين والمرأه والشباب الريفى فى برامج لحماية البيئه الريفيه ٠

فى حين جاء الفصل الرابع ليستعرض بالتحليل الوضع الراهن للموارد الارضية الزراعية حيث اوضح أن نصيب الفرد من الاراضى الزراعية قد انخفض من نحو ٠,٢٤ فدان عام ١٩٦٠ الى مايقرب من ٠,١٢ فدان عام ١٩٩٠ ، ويرجع ذلك الى الارتفاع الكبير فى معدل النمو السكانى فى حين ثبتت تقريبا مساحة الاراضى الزراعية خلال تلك الفترة ، الا ان نصيب الفرد من الاراضى الزراعية قد ارتفع بعض الشئ خلال عام ١٩٩٥ ليصل الى ما يقرب من $\frac{1}{8}$ فدان ، وهو مايشير الى ارتفاع معدل استصلاح الاراضى عن معدل الزيادة السنوية فى اعداد السكان وذلك لاول مرة منذ اكثر من ثلاثة عقود ٠

هذا وقد بلغت جملة مساحة ماتم استصلاحه من الأراضى الجديده حتى عام ١٩٩٥ نحو ١,٩ مليون فدان ، تعادل مايقرب من ٢٤٪ من اجمالى مساحة الأراضى المنزرعه ، فى حين تقدر مساحة الأراضى القديمه بنحو ٥,٩ مليون فدان ، أى أن اجمالى مساحة الأراضى الزراعيه تقدر بنحو ٧,٨ مليون فدان ٠

وباستعراض تصنيف الأراضى الزراعيه وفقا لجدارتها الانتاجيه تبين أنه طبقا لآخر تصنيف للأراضى والذى أجرى خلال الفتره (٨٦ - ١٩٩٠) تبين أن نسبة أراضى الدرجه الأولى تمثل مايقرب من ١٢,٥٪ فقط من مساحة الأراضى الزراعيه ، فى حين تمثل أراضى الدرجه الثانيه النسبه الغالبه من الأراضى المنزرعه ، حيث تشكل نحو ٤٦,٧٪ من مساحة الأراضى الزراعيه ، أما أراضى الدرجه الثالثه والرابعه والخامسه فتقدر نسبتها بنحو ٢٨,٨٪ ، ٨,٧٪ ، ٣,٣٪ من اجمالى مساحة الأراضى الزراعيه على التوالى ويشير ذلك الى وجود تراجع كبير فى مساحة أراضى الدرجه الأولى فى مقابل زياده فى مساحة أراضى الدرجتين الثانيه والثالثه وذلك بالمقارنه بنتائج التصنيف الذى أجرى فى السنوات السابقه، ويعزى تراجع نسبة الأراضى التى تقع فى المراتب الانتاجيه العاليه الى تدهور الأراضى الزراعيه بسبب ارتفاع مستوى الماء الأرضى ، وارتفاع الملوحه والقلويه،

كما يعزى تزايد نسبة الأراضى التى تقع فى المراتب الانتاجيه المنخفضه وخاصة أراضى الدرجه الخامسه والرابعه الى تزايد نسبة مساحة الأراضى الجديده فى اجمالى مساحة الأراضى الزراعيه والتى مازالت فى مراحل انتاجيتها الأولى ٠

ومن خلال استعراض نمط استغلال الأراضى الزراعيه خلال الفتره (١٩٩٠-١٩٩٢) تبين أن مساحة محصول القمح تمثل نحو ٣٦,٦٪ من اجمالى مساحة المحاصيل الشتويه ، أماالبرسيم بنوعيه المستديم والتحريش فتشكل مساحته مايقرب من ٤٢,١٪ من مساحة المحاصيل الشتويه ، فى حين تشغل محاصيل الألياف والخضروات باقى المساحه التى تزرع خلال الموسم الشتوى ٠ أما بالنسبه لنمط استغلال الأراضى الزراعيه فى أثناء الموسم الصيفى والنيلى فإن محاصيل الحبوب تشغل النسبه الغالبه من المساحه ، حيث تشكل وحدها مانسبته ٦٣٪ من جملة المساحه المنزرعه بالمحاصيل الصيفيه والنيليه ، يلى ذلك محصول القطن فالخضروات ، حيث تشكل مساحة كل منهما نحو ١٦,٣٪ ، ١٢,٤٪ من اجمالى المساحه المنزرعه بالمحاصيل الصيفيه والنيليه على التوالى٠

هذا ومن المتوقع أن يواجه قطاع الزراعه مع مطلع القرن القادم العديد من التحديات ، يأتى فى مقدمتها الزياده السنويه فى السكان ، والعجز فى الانتاج من السلع الزراعيه بالاضافه الى التغيرات الجديده والمتوقعه التى تفرضها طبيعة النظام العالمى الجديد وتتوقف قدرة قطاع الزراعه على مواجهة تلك التحديات على مايلى :-

أ - امكانية الحفاظ على الموارد الزراعيه الطبيعيه (الأرض والمياه) المستغله حاليا ٠

ب - حجم الموارد الطبيعيه الزراعيه التى يمكن اضافتها سنويا الى الموارد المستغله منها ٠

حـ- معدلات النمو الممكن تحقيقها سنويا فى الجداره الانتاجيه للأراضى الزراعيه ٠

د - القدره على الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعيه المتاحه والمتوقع اضافتها مستقبلا ٠

ويمكن مواجهة التحدى الذى يواجه الموارد الأرضيه الزراعيه مستقبلا من خلال الأخذ بالمسارين التاليين :-

المسار الأول ويتمثل فى الحفاظ على الموارد الأرضيه المستغله حاليا ، ويمكن تحقيق ذلك من خلال الاستمرار فى سياسة اقامة مجتمعات عمرانيه جديده فى المناطق الصحراويه ، مع وضع برامج لحماية وتحسين خواص التربه الزراعيه ، وذلك بالاضافه الى سن التشريعات القانونيه للحفاظ على الأرض الزراعيه ٠ أما المسار الثانى فيتمثل فى التوسع فى استصلاح واستزراع الأراضى الجديده، وقد خلصت الدراسه الى ان المتاح من الأراضى الجديده القابله للاستصلاح قد لايشكل قيدا على التوسع الزراعى مستقبلا ، حيث تشير الدراسات السابقه الى وجود ما يقرب من ٩ ملايين فدان قابله للاستصلاح ، بالاضافه الى وجود مايقرب من ٣,٣ مليون فدان بجنوب الوادى ، وهو مايزيد كثيرا عن مايمكن استصلاحه من تلك المساحات فى ضوء الموارد المائيه المتاحه والمتوقعه ، وعلى الرغم من أن المساحات المتاحه من الأراضى الجديده القابله للاستصلاح والاستزراع لاتعد من محددات التنميه الزراعيه على المدى البعيد ، إلا أن ذلك سوف يواجهه العديد من التحديات الأخرى التى يمكن حصرها فيمايلى :

- محدودية المياه المتاحه للرى ويمكن زيادتها مستقبلا من خلال ترشيد استغلال المتاح منها فى مجالات الاستخدام المختلفه ، مع العمل على تنمية الموارد المائيه الأخرى (بخلاف مياه النيل) واعادة استخدام مياه الصرف الزراعى والصرف الصحى بعد خلط الأولى بمياه الترع ومعالجة الثانيه ٠

- حاجة استصلاح واستزراع الأراضى الجديده الى أعباء استثماريه ضخمه سواء تلك اللازمه لاستصلاح واستزراع الأراضى الجديده أو تلك اللازمه لإقامة البنيه الأساسيه من طرق وكهرباء ومياه شرب وإقامة الخدمات الاجتماعيه اللازمه من صحه وتعليم وأمن ٠ ويتطلب ذلك ضرورة دعم الدوله لمشروعات استصلاح الأراضى ، مع ضرورة توفير بعض المزايا أو

الحوافز أمام الاستثمار الخاص فى هذا المجال ، وذلك بتحمل الدوله لأعباء التكلفه الاستثماريه اللازمه لتنفيذ البنيه الأساسيه العامه فى مثل هذه المناطق ، ومنح الاعفاءات الجمركيه والضريبيه لتلك المشروعات ، وذلك بالاضافه الى توفير مصادر الائتمان المناسبه ، مع توفير التسهيلات الائتمانيه الملائمه وطبيعة هذه المشروعات ٠

إختلاف نوعيه وخصائص الأراضى الصحراويه ، مما يستلزم استخدام أساليب وطرق تكنولوجيه جديده ملائمه لاستصلاح واستزراع هذه الأراضى، وهو مايتطلب بدوره وجود برامج بحثيه ذات أهداف محدده لمؤسسات البحث العلمى المعنيه بهذا المجال ، مع ضرورة توفير ودعم هذه المؤسسات بالموارد البشريه والماليه اللازمه ٠

تستلزم الطبيعه الفنيه والاقتصاديه والبيئيه للأراضى الجديده تحديد المحاصيل والتراكيب المحصوليه المناسبه للزراعه فى هذه النوعيه من الأراضى سواء من حيث الملائمه الفنيه مع نوعية التربه الزراعيه ، أو من حيث العائد الاقتصادى الممكن تحقيقه بما يتناسب مع حجم التكلفه الاستثماريه لاستصلاحها ، والنفقات الجاريه لزراعتها ، وذلك بجانب تحديد أنسب المعاملات الفنيه وطرق خدمة وري المحاصيل المنزرعه بها وأساليب تسويقها ٠

يمثل وجود برنامج لتنظيم وإدارة العمل بالأراضى الجديده مطلبا أساسيا لنجاح مشروعات استصلاح واستزراع الأراضى الجديده ، كما أن تمليك الخريجين وصغار الملاك للأراضى الجديده لابد وأن يتم فى اطار أسس محدده لاختيار الفئات الأكثر كفاءه بينهم فى ادارة وتشغيل المزارع بتلك الأراضى ، ويجب أن يراعى كذلك عند اختيار تكنولوجيا الاستزراع بتلك الأراضى وسبل تطبيقها أن تتوافق مع الخلفيه الاجتماعيه والاقتصاديه للمستوطنين بتلك الأراضى ، على أن يتم ذلك من خلال إطار تنظيمى ومؤسسى يدعم هؤلاء المستوطنين ويتولى تدريبهم وارشادهم

على أساليب وتكنولوجيا الزراعه الملائمه للاستخدام بتلك الأراضى ، وأنسب الطرق لتسويق منتجاتهم ٠

وخص الفصل الخامس نفسه بالصادرات الزراعية التى مازالت فى تدهور مستمر مقارنة بالواردات ، ولم تشغل الصادرات الزراعيه إلا مانسبته ١١,٠٣٪ من اجمالى الواردات الزراعيه و٣,٥٪ من اجمالى الواردات الوطنيه ٠ كما أن المحاصيل التقليديه كالقطن والبطاطس والبرتقال والأرز تشكل اهم الصادرات٠ اما الواردات فمازال القمح يأتى فى مقدمتها ٠ وتشكل السوق الأوروبيه السوق الرئيسيه للصادرات السلعيه الزراعيه وبصفه خاصه القطن ، اما السوق العربيه فقد أخذ دورها يتزايد فى السنوات القليله الماضيه حيث تستوعب هذه السوق معظم صادرات مصر من الفواكه والخضروات والدرنات والأرز والفول الجاف ، كما أن مصر تستورد من السوق العربيه بعض أنواع الفواكه والبقول والبذور الزيتيه ومنتجات الألبان ٠ وتشير الاحصاءات الى أن السوق العربيه يمكن أن تلعب دورا هاما فى مجال توسيع وتنمية صادرات البلاد الزراعيه اذا ماأحسن استخدام الموارد المتاحه وتم تطوير التعاون العربى ٠

وتواجه الصادرات الزراعيه المصريه عقبات متنوعه منها ماهو انتاجى ويتمثل فى أن الانتاج من بعض المنتجات الزراعيه لايفى باحتياجات السوق المحليه ، وأن المنتجات ذات الفائض ليست بالضروره عليها طلب خارجى ، كما ان المواصفات مازالت دون متطلبات السوق العالميه، اضافة الى ارتفاع أسعار مستلزمات الانتاج وضعف قدرة المنتجين على المنافسه وفى نفس الوقت تستوعب السوق المحليه احجاما كبيره من المنتجات نظرا لضخامة عدد السكان (٦٠ مليون نسمه تقريبا) ٠ وهناك عقبات تسويقيه تتمثل فى الأسواق وتنظيمها والخدمات التسويقيه كالنقل والتعبئه والتغليف وعدم الاتصال بقدر كاف بالأسواق العالميه ومعرفة أحوالها أولا بأول ٠ وهناك معوقات مؤسسيه أيضا فى قطاع التصدير فمازالت المؤسسات العامله فى هذا المجال تحتاج الى مزيد من التطوير للحد من الروتين والمصروفات التى لامبرر لها٠ كما أن السياسات الحكوميه التجاريه والسياسات الضريبيه وسياسات سعر الصرف كلها عوامل احبطت عمليات أو محاولات احداث تنمية كبيره بالصادرات الزراعيه ٠

واذا أضيف الى ماسبق المتغيرات الدوليه والاقليميه كاتفاقيه الجات GATT وانشاء المنظمه العالميه للتجاره W.T.O ، واحتمالات دخول المنطقه فى أطر من التعاون الاقتصادى الأقليمى ، والشراكه الأوربيه المتوسطيه ، كلها عوامل تجعل مهمة قطاع الزراعه فى السنوات القادمه صعبه ، وتجعل زيادة كميه وقيمة الصادرات الزراعيه ستواجه بمنافسه شديده دوليا واقليميا (اقليميا من تركيا واسرائيل وايران) • وتتطلب مثل هذه الأوضاع المحتمله ضرورة تبنى مجموعه من السياسات الاستراتيجيه القادره على الخروج من عنق الزجاجه الحالى وزيادة القدره على المنافسه وغزو الأسواق الأقليميه والدوليه بقوه •

وتجدر الاشاره الى أن الحكومه قد بذلت جهودا مكثفه ومفيده من أجل تنمية الصادرات الزراعيه وغير الزراعيه فقد بسطت الحكومه الاجراءات الاداريه وخففت الأعباء الماليه على المصدرين وعدلت الهياكل والأطر المؤسسيه المسئوله عن التصدير بما يتلائم مع روح العصر ، ومما لاشك فيه فإن هذه الجهود سيكون لها أثارا ايجابيه على الصادرات الوطنيه بشكل عام •

أما النهوض بالصادرات الزراعيه فى الحقبه القادمه فيتطلب ثوره فى الفكر التسويقى الرسمى وفى منهجية وزارة التجاره وهو ماتراه بالفعل ، فهناك ثوره فى مجال التسويق وفى مجال تمويل الصادرات وفى النقل الجوى والبرى والبحرى ، بالاضافه الى تنشيط الأجهزه العامله فى قطاع التصدير واعادة هيكلة التعريفه الجمركيه على الواردات من السلع الاستثماريه التى تسهم فى صناعة التصدير تمهيدا لخفضها •

أما على الصعيد الغير حكومى فإن زيادة دور القطاع الخاص وتشجيعه على دخول صناعة التصدير ، وتشجيع الاستثمار فى التصنيع الزراعى سيزيد من الصادرات ، كما يتطلب الأمر دراسه وافيه فى السوق العالميه والاتفاقات القائمه والتعرف على السوق العالميه واحتياجاتها بالمواصفات والكميات والمواعيد والعمل على تلبيتها من خلال تبنى سياسة الانتاج من أجل التصدير وليس تصدير فائض الانتاج • أضف الى ماسبق توفير مصادر للتمويل وخفض

الضرائب على الايرادات العامه وتطوير السياسات النقديه والماليه وسعر الصرف قد ساعد فى تحقيق زيادة فى الصادرات الزراعيه الوطنيه ٠

ويجب الاهتمام بقدر كبير بالبعد العربى وبالسوق العربيه فهى السوق التى يمكن أن تستوعب قدرا هاما من المنتجات الزراعيه اذا ماأحسن الاعداد الجيد لها والعمل على خلق سوق عربيه مشتركه حقيقيه لتنفيذ اتفاقيه السوق العربيه المشتركه ، وليس فقط منطقة التجاره الحره العربيه الكبرى ٠ كما ان السوق الأفريقيه مازالت سوقا بكرا يمكن دخولها بالإعداد الجيد ودراسة متطلباتها ومدى توفرها ، هذا بالاضافه الى الاستفاده من السوق الأوربيه بعقد اتفاق شراكه يحقق أهداف البلاد فى فتح السوق الأوربيه بدرجه مناسبه أمام المنتجات الزراعيه المصريه ٠

وتناول الفصل السادس من الدراسه مفهوم المشكله المائيه وفى هذا المجال هناك ثلاثه محاور تشمل الوضع الراهن للمشكله المائيه وأهم الموارد المائيه المتاحه ثم أسلوب استخدام هذه الموارد ومدى كفايتها وكفائتها ، وقد تناولت الدراسه الموقف المائى لعام ١٩٩٦/٩٥ مقارنا بعام ١٩٩٥/٩٤ وذلك بهدف الوقوف على الحاله الراهنه ومدى امكانية التوسع الزراعى المستقبلى ٠

هذا وقد تناول الجزء الثانى من هذا الفصل دراسة تحليليه للأنماط التوزيعيه للموارد المائيه فى القطاعات المختلفه متضمنا ذلك عرض لأهم المحافظات استهلاكا لمياه الرى حيث ثبت من الدراسه والتحليل أن محافظة الجيزه تعد من أولى محافظات الجمهوريه استهلاكا لمياه الرى حيث يبلغ اجمالى استهلاكها من المياه حوالى ٥,٧ مليار م٣/سنه وذلك كمتوسط فتره مدروسه (١٩٨٥ - ١٩٩٤) وبنسبه تقدر بنحو (١٢,٢)٪ من اجمالى الاستهلاك المائى الزراعى يليها فى الترتيب محافظة الدقهلية حيث بلغ استهلاكها السنوى من المياه نحو ٤,٤ مليار م٣/سنه خلال نفس الفتره- وجاءت محافظة الشرقيه فى المرتبه الثالثه حيث تستهلك نحو ٤,٣ مليار م٣/ سنه - تلى تلك المحافظات فى الترتيب كلا من محافظة قنا - كفر الشيخ - المنيا - الغربيه - أسيوط -

سوهاج - الفيوم ، ومن تحليل البيانات المعروضه فى هذا الجزء من الدراسة تبين أن المحافظات العشر السالفة الذكر تستحوذ وحدها على نحو (٧٧,٩٪) من اجمالى الاستهلاك الزراعى المائى السنوى على مستوى الجمهوريه ٠

ولقد عرضت الدراسه أيضا لأهم المحاصيل المستهلكه للمياه فى الزراعه المصريه حيث تبين أن أكثر المحاصيل المستهلكه للمياه فى الزراعة المصريه محصول الأرز والذى شغل المركز الأول حيث يستهلك بمفرده حوالى ٨,١ مليار م٣/سنه خلال الفتره المدروسه ، وذلك كان متوقعا٠ إلا أن الأمر الغير متوقع هو حصول حدائق الفاكهه على المركز الثانى من حيث استهلاك المياه مما يعكس تغيرا ملموسا فى النمط الزراعى السائد حاليا والذى تغير وفقا للتغيرات السوقيه والتحرير السعرى وسياسة السوق ثم تلى ذلك فى الترتيب كلا من محاصيل - الأذره الشاميه - البرسيم المستديم - القصب - الخضر - القطن- القمح ، وقد حظيت تلك المجموعة سالفة الذكر على نحو (٨٨,٦٪) من إجمالى استهلاك المياه ، هذا وقد تناولت الدراسة أيضا أهم مناطق تركز الفاقد المائى على مستوى الجمهورية حيث تبين من التحليل أن أكثر المحافظات استهلاكا للمياه هى نفسها اكثرها فقدا للمياه وذلك يتفق والمنطق العلمى - اما اهم المحاصيل فقد جاءت على النحو التالى من حيث الفاقد المائى - الأرز - الأذرة الشامية - البرسيم المستديم - الحدائق ، وتلك المحاصيل الثلاثه الأولى يعكس ورودها بهذا الترتيب خللا فى أسلوب الرى المتبع فى حين مجيىء الحدائق فى المركز الرابع يعكس تحسن فى أسلوب الرى المتبع فى زراعة تلك الحدائق - ولقد خلصت الدراسه الى ان المحافظات والمحاصيل ذات الفاقد العالى - والاستهلاك الكبير للمياه هى مكمن الخطر والذى يمكن النظر اليها بعين الاعتبار عند إعادة توزيع خريطة المياه على المحافظات والمحاصيل المختلفه مره اخرى ٠ ولهذا اقترحت الدراسة مجموعه من البدائل لعلاج تلك المشكلات على النحو التالى :

أ - تعديل التركيب المحصولى فى صالح المحاصيل الغير مستهلكه للمياه والأقل فقدا مع الحفاظ على الأهميه الاستراتيجية لبعض تلك المحاصيل وذلك مثل الأرز - البرسيم المستديم - القصب ٠

ب - استخدام الطرق والأساليب التكنولوجية الحديثه فى مجال الرى لبعض المحاصيل التى تفلح معها تلك النظم وتسمح اقتصادياتها بذلك مثل الحدائق - الخضروات - القمح - الأذره الشاميه - القطن ٠

حـ - اعادة النظر فى ادارة الموارد المائيه عن طريق تقنين وترشيد الاستخدام الزراعى المائى أما بوسائل قانونيه أو تسعيريه تتناسب والظروف والامكانات المتاحه للمزارع المصرى ٠

وجاء الفصل السابع من الدراسه ليستعرض جانبا هاما يتمثل فى التغير الذى طرأ عالميا ومحليا وضرورة استجابة الفكر التنموى لهذه التغيرات وتطوير أفكار وأساليب مواجهتها ، حيث قد تبدل الفكر الاقتصادى والادارى والسياسى تبدلا كبيرا خلال العقود الأخيره ٠

وقطاع الزراعه أحد قطاعات الاقتصاد القومى الرائده التى شهدت وتشهد فى الفتره الحاليه والمستقبليه تغيرات عميقه تعتمد على مفهوم التخطيط التأشيرى والاعتماد على قوى السوق ، ومن ثم فإنه من الضرورى أن يكون له أدواته التى تمكن من تخطيطه وتوجيهه بما يخدم أهداف المنتجين والمجتمع ٠

ويتناول الجزء التالى أربع نقاط أساسيه وهى : كيفيه اداره القطاع الزراعى فى ظل التخطيط الشامل - المرحله السابقه - ثم الاصلاحات الهيكليه وقطاع الزراعه ، وادارة القطاع المقترحه فى ظل حرية السوق ثم يلى ذلك الأهداف الزراعيه المتوخاه فى ظل حرية السوق ٠

وقد تمثلت ادارة القطاع الزراعى فى ظل التخطيط الشامل من خلال الخطه الزراعيه التى تضمنت :-

- تحديد المساحه الأرضيه المزروعه ٠
- تحديد مستلزمات الانتاج وتوجيهها ٠

تنظيم السوق الزراعيه
السيطره على المخزون الاحتياطى وتخطيطه
- السيطره على الصادرات والواردات الزراعيه

وقد أدى ذلك الى عدة نتائج مباشرة وغير مباشرة أجمعت كلها على ضعف الاداء وتدنى الانجاز حيث تمثلت تلك النتائج فى سوء استخدام الموارد واهدارها والقصور فى أداء القطاع الزراعى بكافة جوانبه وتقلص الاستثمار الخاص وهروبه وتدهور الصادرات الزراعيه وبالتالى أدى ذلك وغيره الى زيادة عجز الموازين القوميه وارتفاع المديونيه وزيادة البطاله وغيرها ٠

ثم تضمن الجزء التالى الاصلاحات الهيكليه فى أسلوب ادارة القطاع الزراعى والتى ارتبطت الى حد كبير بالمتغيرات الاقتصاديه القوميه وتمثلت فـــى :

- تحرير أسعار السلع الزراعيه ٠
- تحرير تسويق السلع الزراعيه داخليا وخارجيا ٠
تحرير التجاره الخارجيه واطلاق حرية القطاع الخاص ٠

وبطبيعة الحال فقد أدت برامج الاصلاحات الهيكليه الى تغيير فى أدوار المؤسسات الزراعيه وهى وزارة الزراعه واداراتها المختلفه ٠ ولالقاء الضوء على الاصلاح الهيكلى والتغير فى دور المؤسسات الزراعيه تم القاء الضوء على مجالات التغير والدور المستقبلى لوزارة الزراعه والذى يتمثل فى :

- أنشطة البحوث والدراسات المتعلقه بالتنميه الزراعيه رأسيه وأفقيه ٠
- اكثار البذور وتوفير التقاوى المنتقاه ٠
- الارشاد الزراعى ٠
- مراقبة مدخلات القطاع الزراعى ٠

أما عن دور القطاع التعاونى المستقبلى وخاصة فى ظل منافسة القطاع الخاص فيجب العمل بأساليب تعاونيه على تقويه جانب المنتجين فى بيع محاصيلهم وتسويقها عن طريق التعاونيات الحاليه أو تعاونيات متخصصه فى المجالات الزراعيه ٠

وعن دور بنك التنميه والائتمان الزراعى فإنه مع التوجه الحالى للبنك ليصبح بنك تجارى يمول القطاع الزراعى بأسعار السوق وتوقف دعم الائتمان الزراعى فإن الدور التعاونى التمويلى يصبح دورا أساسى فى توفير الائتمان للقطاع الزراعى فى المرحله القادمه ٠

ويتضمن الجزء الثانى محاولة وضع رؤيه لمستقبل التنميه وادارة القطاع الزراعى فى ضوء متطلبات المرحله المستجده فى الاقتصاد القومى وذلك باستحداث هياكل تؤدى دورها المطلوب فى ظل حرية السوق ومن المقترح أن تتم ادارة القطاع الزراعى عن طريق المؤسسات التاليه:

١- التعاونيات الزراعيه ٠
٢- اتحادات المنتجين الزراعيين ٠
٣- وزارة الزراعه ٠
٤- البنك الزراعى (بنك الفلاحين)

فالتعاونيات الزراعيه يمكن أن تمارس دورا كبيرا فى تخطيط الانتاج الزراعى وترشيد استخدام الموارد والتأثير على توجهات الانتاج بما يعظم عائد المنتجين ويوفى بالطلب المحلى والتصديرى وبالتالى التأثير على الأسعار سواء للمنتجين أو المستهلكين وذلك عن طريق دورها فى السوق وقدرتها على المنافسه ٠

أما عن دور الاتحادات فهى تنظيمات ذات أهميه كبيره فى ادارة شئون أعضاءها ويتطلب ذلك تخصصها لتشمل اتحادات منتجى الخضر والفاكهه واتحاد

منتجى المحاصيل الحقليه واتحاد منتجى المحاصيل الزيتيه واتحاد منتجى اللحوم والألبان واتحاد منتجى الدواجن والبيض • وذلك على عدة مستويات أولها على مستوى القريه ثم المحافظه ثم على المستوى القومى بالانتخاب الحر المباشر على أن تتولى تلك الاتحادات :

- تحديد الحجم الكلى للانتاج •
- تحديد أفضل أماكن ومواعيد البيع •
- تحديد جهات التصدير وأسعارها •
- الارشاد الزراعى الانتاجى •
- الارشاد التسويقى •
- تقديم الخدمات الزراعيه •
- توفير قدرات تمويليه •

وتتولى تلك الاتحادات بمساهمتها انشاء بنك الفلاحين الذى يتولى تمويل القطاع الزراعى واعداد السياسه التمويليه للقطاع بما يؤدى لتحقيق أهدافه • وتتولى وزارة الزراعه القيام بدور تأشيرى توجيهى فى ادارة القطاع وتوفير المعلومات والبيانات وتقديم المشوره العلميه والفنيه ونقل وجهة نظر الدوله بالاضافه الى الرقابه الزراعيه •

ووفقا لما سبق فإن ادارة القطاع الزراعى سوف يتولاها الجهات الأربعه (الاتحادات - التعاونيات - وزارة الزراعه - بنك الفلاحين) لتكون ما يطلق عليه المجلس الزراعى الذى يتولى وضع خطه القطاع وتوجيه الانتاج واستخدام الموارد وتحديد المستلزمات وتقدير التمويل اللازم •

وينتهى الفصل بعرض أهداف الزراعه فى ظل الاصلاح الاقتصادى والتى تتمثل فى زيادة الانتاج - تطوير الاصناف والسلالات - التوسع الأفقى - تطوير وترشيد أساليب الرى - زيادة الصادرات الزراعيه - نشر ودعم المشروعات الصغيره فى القطاع ومتطلبات التوسع فى تنمية تلك الصناعات والتى تتمثل أساسا فى التمويل والتسويق والمعونه الفنيه •

المراجع ومصادر البيانات

المراجع ومصادر البيانات

اولا : مراجع باللغة العربية

١- ابراهيم العيسوى (دكتور) : هل توجد بطالة مقنعة فى الزراعة المصرية ، مجلة مصر المعاصرة ، العدد ٣٧٠ ، اكتوبر ١٩٧٧ ٠

٢- الاهرام الاقتصادى : العدد ١٤٠٨، أول يناير ١٩٩٦ ٠

٣- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء : الكتاب الاحصائى السنوى، سنوات مختلفة ٠

٤- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء : نشرة الرى والموارد المائية ، اعداد مختلفة ٠

٥- السيد ابو القمصان : تجارة مصر الخارجية - نظرة كلية ، ورقة مقدمه الى المؤتمر الخامس للجمعية المصرية للاقتصاد الزراعى ، ٨-٩ مارس ١٩٩٧ ٠

٦- السيد عبدالعاطى السيد (دكتور) : الانسان والبيئه ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ١٩٩٠ ٠

٧- المنظمة العربية للتنمية الزراعية : الكتاب السنوى للاحصاءات الزراعية ، اعداد مختلفة ٠

٨- المنظمة العربية للتنمية الزراعية :دراسة أوضاع الزراعة العربية فى ضوء المتغيرات الاقتصادية والسياسية المرتقبه فى المنطقة العربية، الخرطوم ، ديسمبر ١٩٩٥ ٠

٩- الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية : الخطة الخمسية لمشروعات استصلاح الاراضى ١٩٩٧/٩٢ ، القاهرة - يناير ١٩٩٢ ٠

١٠- الهيئة العربية للتصنيع : بيانات غير منشورة ٠

١١- ج ٠ دنيس : الانتاج والاستهلاك العالمى المتوقع من الحبوب ، مركز الدراسات العربية ، لندن ، الندوه الدولية عن الحبوب والماء والقرار السياسى ، القاهرة ٣٠ - ٣١ مارس ١٩٩٦ ٠

١٢- جمال محمد غيطاس : التسمم بحيل الارض الزراعية الى التقاعد، مجلة التنمية والبيئة ، ١٩٩٠

١٣- جهاز شئون البيئه واكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا : التقرير الوطنى عن البيئه فى مصر ، ١٩٨٥ ٠

١٤- جهاز شئون البيئه : بيانات غير منشورة

١٥- حسن مهدى عامر : اقتصاديات الموارد المائية فى الزراعة المصرية ، رسالة ماجستير ، كلية الزراعة ، جامعة الزقازيق ، ١٩٨٣

١٦- خديجة محمد فهمى : أثر أهم الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للخريجين فى تحقيق الكفاءة الانتاجية بالاراضى الجديدة ، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعى ، القاهرة ١٩٩٣ ٠

١٧- رجاء محمود رزق (دكتور) : اقتصاديات تلوث البيئه الزراعية المصرية ، المؤتمر القومى الاول للدراسات والبحوث البيئية ، معهد الدراسات والبحوث البيئية ، جامعة عين شمس ١٩٨٥ ٠

١٨- سعد الدين الحنفى : قطاع الزراعة والرى - حاضره ومستقبله فى الخطة حتى عام ٢٠٠٠ ، معهد التخطيط القومى ، مذكرة خارجية رقم ١١٨٠ ، ابريل ١٩٩٣ ٠

١٩- سعد حسن متولى (دكتور) : تقييم تجربة التخطيط والتنمية بقطاع الزراعة ٥٩/١٩٦٠ - ١٩٧٩ ، معهد التخطيط القومى ، مذكرة خارجية رقم ١٣٠٥ ، ١٩٨١ ٠

٢٠- سعد طه علام (دكتور) : التحرير الاقتصادى والخصخصة فى الاقتصاد القومى ، معهد التخطيط القومى ، مذكرة داخلية رقم ٩٠٤، ١٩٩٤

٢١- سعيد النجار (دكتور) : قضايا واراء - نحو استراتيجية للتنمية الزراعية ، جريدة الاهرام ١٩٩٢/٤/٥ ٠

٢٢- سعيد النجار (دكتور) : استراتيجية قومية للاصلاح الاقتصادى، دار الشروق ، القاهرة ١٩٩١ ٠

٢٣- سميحة السيد فوزى : سياسة مواجهة مشكلة البطالة فى مصر ، المؤتمر الاول لقسم الاقتصاد ، كلية الاقتصاد - جامعة القاهرة ، ١٩٨٩ ٠

٢٤- سمير رياض مكارى (دكتور) : دور الصناعات الريفية فى امتصاص فائض العماله الزراعية فى مصر مع اشارة خاصة الى صناعة الأغذية المحفوظة ، المؤتمر العلمى السنوى الرابع للاقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، القاهرة ٢٠ - ٢٣ نوفمبر ١٩٨٩

٢٥- عبدالفتاح محمد حسين (دكتور) : التحرير الاقتصادى وافاق الاستثمار العام فى قطاع الزراعة ، معهد التخطيط القومى ، مذكرة خارجية رقم ١٥٨٦ ، مايو ١٩٩٥ .

٢٦- عبدالقادر دياب (دكتور) ، هدى صالح (دكتور) : الزراعة المصرية وتحديات المستقبل ، ورقة عمل مقدمه الى مؤتمر مصر وتحديات المستقبل ، الصندوق الاجتماعى للتنمية ومعهد التخطيط القومى والعلميون المتحدون للمشروعات والتنمية ، الاسماعيلية ، ٢٠ - ١٩٩٦/١١/٢٣ .

٢٧- عصام عبداللطيف ابو الوفا (دكتور) وآخرون : التحليل الاقتصادى والاجتماعى للعماله الزراعية ومشاكلها فى ج.م.ع (الجزء الرابع)، الموجز وانعكاسات نتائج الدراسات على مجالات السياسة الزراعية المصرية ، اكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا - مجلس بحوث الغذاء والزراعة ، القاهرة ١٩٨٨ .

٢٨- على زين العابدين (دكتور) ، محمد بن عبدالمرضى عرفات (دكتور) : تلوث البيئة ثمن المدنية ، المكتبة الاكاديمية ، القاهرة، ١٩٩٢ .

٢٩- عماد الدين محمد محمد مصطفى : الكفاءة الاقتصادية لبعض طرق واساليب الرى فى الزراعة المصرية ، رسالة دكتوراه ، كلية الزراعة ، جامعة القاهرة ١٩٨٣ .

٣٠- عماد الدين محمد محمد مصطفى : قياس الكفاءة الاقتصادية لطرق الرى المتبعه فى الزراعة المصرية ، معهد التخطيط القومى ، مذكرة خارجية رقم ١٥٨١ ، يناير ١٩٩٥ .

٣١- فايق امين نصير : بعض الاثار الضارة لتلوث البيئة المائية المصرية على المنظومه الحيوية ، بحث دبلوم معهد التخطيط القومى ، ١٩٩٥ ٠

٣٢- فخر الدين ابو العز :دور الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات فى تنمية الصادرات الزراعية - ورقة مقدمه للمؤتمر الخامس للجمعية المصرية للاقتصاد الزراعى ٨ - ٩مارس ١٩٩٧ ٠

٣٣- مجلس الشورى : توصيات التربة الزراعية وحمايتها من التدهور، الدورة الثالثة عشر ١٩٨٦ /١٩٨٧ ٠

٣٤- مجلة التنمية والبيئه : تلوث البيئه الزراعية ، القاهرة ١٩٨٨ ٠

٣٥- مجلة التنمية والبيئة : علماء مصر ومحاولات الاستفادة من طمى النيل خلف بحيرة السد ، القاهرة ١٩٩٠ ٠

٣٦- محمد فهيم شرف (دكتور) وآخرون : العماله الزراعية واختيار الاسلوب الانتاجى فى الزراعة المصرية ، الندوه القومية للدراسات السكانية ، القاهرة ١٩٨٥ ٠

٣٧- محمود السيد نور : الائتمان الزراعى فى جمهورية مصر العربية، الندوه القومية للسياسات الزراعية القاهرة ١٩٩٢ ٠

٣٨- معهد التخطيط القومى : التنمية الزراعية فى مصر ماضيها وحاضرها، الجزء الاول - الموارد الارضية سلسلة قضايا التخطيط والتنمية فى مصر ، رقم ١٤ ، القاهرة ، يوليو ١٩٨٠ ٠

٣٩- معهد التخطيط القومى : مستقبل استصلاح الاراضى فى مصر فى ظل محددات الارض والمياه والطاقة ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية فى مصر ، رقم ٥٥ ، القاهرة ، اكتوبر ١٩٩١ ٠

٤٠- معهد التخطيط القومى : امكانيات التكامل الزراعى بين دول مجلس التعاون العربى ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية فى مصر ، رقم ٦٢ ، القاهرة ، يناير ١٩٩١ ٠

٤١- معهد التخطيط القومى : التحرير الاقتصادى وقطاع الزراعة ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية فى مصر رقم ٧٧ ، القاهرة اكتوبر ١٩٩٢ ٠

٤٢- معهد التخطيط القومى : الاثار البيئية للتنمية الزراعية ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية فى مصر ، رقم ٨٣ القاهرة نوفمبر ١٩٩٣

٤٣- معهد التخطيط القومى : تقييم البرامج الرئيسية للنهوض بالانتاجية الزراعية ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية فى مصر ، رقم ٨٤، القاهرة ، ديسمبر ١٩٩٣ ٠

٤٤- معهد التخطيط القومى :تقرير التنمية البشرية - مصر ١٩٩٣٠

٤٥- معهد التخطيط القومى : تقرير التنمية البشرية - مصر ١٩٩٤ ٠

٤٦- معهد التخطيط القومى : تجربة تشغيل الخريجين بالمشروعات الزراعيه وآفاق تطويرها سلسلة قضايا التخطيط والتنمية فى مصر رقم ٩١ ، القاهرة نوفمبر ١٩٩٤ ٠

٤٧- معهد التخطيط القومى : دور الدولة فى القطاع الزراعى فى مرحلة التحرير الاقتصادى ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية فى مصر رقم ٩٢ ، القاهرة ديسمبر ١٩٩٤ ٠

٤٨- معهد التخطيط القومى : السياسات القطاعية فى ظل التكيف الهيكلى سلسلة قضايا التخطيط والتنمية فى مصر ، رقم ٩٥ ، القاهرة ابريل ١٩٩٥ ٠

٤٩- معهد التخطيط القومى :التنمية الريفية ومستقبل القرية المصرية المتطلبات والسياسات ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية فى مصر ، رقم ١٠٣ ، القاهرة سبتمبر ١٩٩٦ ٠

٥٠- منظمة الأغذيه والزراعه للأمم المتحده : السياسات السعريه للسلع الزراعيه فى جمهورية مصر العربيه ، الجزء الثانى ، روما ١٩٩١٠

٥١- منظمة الأغذية والزراعه للأمم المتحده : مؤتمر القمه العالمى للأغذيه ، وثائق المؤتمر العام ، الدوره الثانيه والعشرون ، روما ١٩٩٥٠

٥٢- منظمة الأغذيه والزراعه للأمم المتحده : مكافحة الجوع وسوء التغذيه ، يوم الغذاء العالمى ، روما ١٩٩٦٠

٥٣- نجلاء محمد والى (دكتور) : مستقبل العماله الزراعيه فى ج٠م٠ع، المؤتمر الأول لمعهد بحوث الاقتصاد الزراعى - المركز المصرى الدولى للزراعه ، القاهره ١٩٨٠٠

٥٤- نجوان سعد الدين عبد الوهاب : دراسة اقتصادية لبعض مشروعات تحسين الأراضى فى ج٠م٠ع ، رسالة دكتوراه ، قسم الاقتصاد الزراعى ، كلية الزراعه جامعة القاهره ، ١٩٩٢٠

٥٥- وزارة التخطيط : الخطه الخمسيه الثالثه للتنميه الاقتصاديه والاجتماعيه ، ١٩٩٣/٩٢ - ١٩٩٧/٩٦ ٠

٥٦- وزارة الرى : المقننات المائيه لمختلف المحاصيل بجمهورية مصر العربيه ، تفتيش الدراسات المائيه ، القاهره ١٩٨٣٠

٥٧- وزارة الزراعه واستصلاح الأراضى : تقديرات الميزان الغذائى لجمهورية مصر العربيه عام ١٩٩١ ، قطاع الشئون الاقتصادية ٠

٥٨- وزارة الزراعه واستصلاح الأراضى : استراتيجيه التنميه الزراعيه فى مصر فى التسعينات ، القاهره ١٩٩١ ٠

٥٩- وزارة الزراعه واستصلاح الأراضى : نشرة الاقتصاد الزراعى، معهد بحوث الاقتصاد الزراعى والاحصاء ، اعداد مختلفه ٠

٦٠- وزارة الصحه : بيانات غير منشوره ٠

٦١- وزارة القوى العامله والتدريب : دور وزارة القوى العامله فى خدمة قضايا الشباب فى المجتمع المصرى ، مؤتمر قضايا الشباب فى المجتمع المصرى المعاصر ، معهد التخطيط القومى ١٩٩٤٠

ثانيا: المراجع باللغه الأجنبيه :

1- Centeral Agency For Public Mobilisation and statistics, Statistical year Book, June 1994 .

2- El shaat & Nassa,s. Estimation of labor Surplus in Agriculture in Egypt, L'Egypte Contemporaine N. 355, Le Caire, 1974 .

3- F.A.O, Production Year Book, VoL 44, 1995 .

4- S. Makary, Agricultural Unemployment and rural - urban Migration, First Conference of the Economic Department 1987, University of Cairo, 20 - 22 Feb., 1989 .

سلسلة من القضايا صدر منها:

(١) دراسة الهيكل الاقليمى للعمالة فى القطاع العام فى جمهورية مصر العربية. (ديسمبر ١٩٧٧)

(2) Adverse Economic Effects Resulting From Israeli A ggressions and Continued Occupation of Egyptian Territories, April 1978.

(٣) الدراسات التفصيلية لمقومات التنمية الاقليمية بمنطقة جنوب مصر (ابريل ١٩٧٨)

(٤) دراسة تحليلية لمقومات التنمية الاقليمية بمنطقة جنوب مصر (يوليو ١٩٧٨)

(٥) دراسة اقتصادية فنية لافاق صناعة الاسمدة و التنمية الزراعية فى جمهورية مصر العربية حتى عام ١٩٨٥. (ابريل ١٩٧٨)

(٦) التغذية والغذاء والتنمية الزراعية فى البلاد العربية. (اكتوبر ١٩٧٨)

(٧) تطور التجارة الخارجية وميزان المدفوعات ومشكلة تفاقم العجز الخارجى وسلبيات مواجهتة (٦٩/١٩٧٠-١٩٧٥). (اكتوبر ١٩٧٨)

(8) Improving the position of Third World Countries in the International Cotton Economy, June 1979.

(٩) دراسة تحليلية لتفسير التضخم فى مصر(١٩٧٠-١٩٧٦) (اغسطس ١٩٧٩)

(١٠) حوار حول مصر فى مواجهة القرن الحادى والعشرين. (فبراير ١٩٨٠)

(١١) تطوير اساليب وضع الخطط الخمسية باستخدام نماذج البرمجة

الرياضية في جمهورية مصر العربية. (مـــارس ١٩٨٠)

(١٢) دراسة تحليلية للنظام الضريبي في مصر (١٩٧٠/٧١-١٩٧٨) (مـــارس ١٩٨٠)

(١٣) تقييم سياسات التجارة الخارجية والنقد الاجنبي وسبل ترشيدها (يوليـــو ١٩٨٠)

(١٤) التنمية الزراعية في مصر ماضيها وحاضرها(ثلاثة اجزاء) (يوليـــو ١٩٨٠)

(15) A study on Development of Egyptian National Fleet. June 1980.

(١٦) الاتفاق العام والاستقرار الاقتصادي في مصر ١٩٧٠-١٩٧٩ (ابريـــل ١٩٨١)

(١٧) الابعاد الرئيسية لتطوير وتنمية القرية المصرية. (يونيـــو ١٩٨١)

(١٨) الصناعات الصغيرة والتنمية الصناعية.
(التطبيق على صناعة الغزل والنسج في مصر). (يوليـــو ١٩٨١)

(١٩) ترشيد الادارة الاقتصادية للتجارة الخارجية والنقدية الاجنبية (ديسمـــبر ١٩٨١)

(٢٠) الصناعات التحويلية في الاقتصاد المصري.(ثلاثة اجزاء) (ابريـــل ١٩٨٢)

(٢١) التنمية الزراعية في مصر (جزئين) (سبتمبـــر ١٩٨٢)

(٢٢) مشاكل انتاج اللحوم والسياسات المقترحة للتغلب عليها. (اكتوبـــر ١٩٨٣)

(٢٣) دور القطاع الخاص في التنمية. (نوفمبـــر ١٩٨٣)

(٢٤) تطور معدلات الاستهلاك من السلع الغذائية واثارها على
السياسات الزراعية في مصر. (مـــارس ١٩٨٥)

(٢٥) البحيرات الشمالية بين الاستغلال النباتى والاستغلال السمكى (اكتوبـــــر ١٩٨٥)

(٢٦) تقييم لاتفاقية التوسع التجارى والتعاون الاقتصادى بين مصر والهند ويوغوسلافيا (اكتوبـــــر ١٩٨٥)

(٢٧) سياسات وامكانات تخطيط الصادرات من السلع الزراعية (نوفمـــــبر ١٩٨٥)

(٢٨) الافاق المستقبلية فى صناعة الغزل والنسج فى مصر. (نوفمبـــــر ١٩٨٥)

(٢٩) دراسة تمهيدية لاستكشاف افاق الاستثمار الصناعى فى اطار التكامل بين مصر والسودان. (نوفمبـــــر ١٩٨٥)

(٣٠) دراسة تحليلية عن تطور الاستثمار فى ج.م.ع مع الاشارة للطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومى. (ديسمبـــــر ١٩٨٥)

(٣١) دور المؤسسات الوطنية فى تنمية الاساليب الفنية للانتاج فى مصر (جزئين). (ديسمبـــــر ١٩٨٥)

(٣٢) حدود وامكانات مساهمة ضريبية على الدخل الزراعى فى مواجهة مشكلة العجز فى الموازنة العامة للدولة واصلاح هيكل توزيع الدخل القومى. (يوليـــــو ١٩٨٦)

(٣٣) التفاوتات الاقليمية للنمو الاقتصادى والاجتماعى وطرق قياسها فى جمهورية مصر العربية. (يوليـــــو ١٩٨٦)

(٣٤) مدى امكانية تحقيق اكتفاء ذاتى من القمح. (يوليـــــو ١٩٨٦)

(35) Intergrated Methodology for Energy Planning in Egypt, Sept. 1986.

(٣٦) الملامح الرئيسية للطلب على تملك الاراضى الزراعية الجديدة

والسياسات المتصلة باستصلاحها واستزراعها. (نوفمبـــــر ١٩٨٦)

(٣٧) دراسة بعنوان مشكلات صناعة الالبان فى مصر (مـــارس ١٩٨٨)

(٣٨) دراسة بعنوان آفاق الاستثمارات العربية ودورها فى خطط التنمية المصرية (مـــــارس ١٩٨٨)

(٣٩) تقدير الايجار الاقتصاد ى للأراضى الزراعية لزراعة المحاصيل الزراعية الحقلية على المستوى الاقليمى لجمهورية مصر العربية عامى ١٩٨٥/٨٠. (مارس ١٩٨٨)

(٤٠) السياسات التسويقية لبعض السلع الزراعية وآثارها الاقتصادية (يونيـــــة ١٩٨٨)

(٤١) بحث الاستزراع السمكى فى مصر ومحددات تنميتة (اكتوبـــــر١٩٨٨)

(٤٢) نظم توزيع الغذاء فى مصر بين الترشيد والألغاء (اكتوبـــــر ١٩٨٨)

(٤٣) دور الصناعات الصغيرة فى التنمية دراسة استطلاعية لدورها فى الاستيعاب العمالى. (اكتوبـــــر ١٩٨٨)

(٤٤) دراسة تحليلية لبعض المؤشرات المالية للقطاع العام الصناعى التابع لوزارة الصناعة. (اكتوبـــــر ١٩٨٨)

(٤٥) الجوانب التكاملية وتحليل القطاع الزراعى فى خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية (فبرايـــــر ١٩٨٩)

(٤٦) امكانيات تطوير الضرائب العقارية لزيادة مساهمتها فى الايرادات العامة للدولة فى مصر. (فبرايـــــر ١٩٨٩)

(٤٧) مدى امكانية تحقيق اكتفاء ذاتى من السكر. (سبتمبـــــر ١٩٨٩)

(٤٨) دراسة تحليلية لاثر السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية على تطور وتنمية القطاع الزراعى. (فبرايـــــر ١٩٩٠)

(٤٩) الانتاجية والاجور والاسعار – الوضع الراهن للمعرفة النظرية والتطبيقية مع اشارة خاصة للدراسات السابقة عن مصر. (مـــــارس ١٩٩٠)

(٥٠) المسح الاقتصادى والاجتماعى والعمرانى لمحافظة البحر الاحمر وفرص الاستثمار المتاحة للتنمية. (مـــــارس ١٩٩٠)

(٥١) سياسات اصلاح ميزان المدفوعات المصرى للمرحلة الاولى (مايـــــو ١٩٩٠)

(٥٢) بحث صناعة السكر وامكانيات تصنيع المعدات الراسمالية فى مصر. (سبتمبـــــر ١٩٩٠)

(٥٣) بحث الاعتماد على الذات فى مجال الطاقة من منظور تنموى وتكنولوجى (سبتمبـــــر ١٩٩٠)

(٥٤) التخطيط الاجتماعى والانتاجية. (اكتوبـــــر ١٩٩٠)

(٥٥) مستقبل استصلاح الاراضى فى مصر فى ظل محددات الأرض والمياه والطاقة. (أكتوبـــر ١٩٩٠)

(٥٦) دراسات تطبيقية لبعض قضايا الانتاجية فى الاقتصاد المصرى. (نوفمبـــــر ١٩٩٠)

(٥٧) بنوك التنمية الصناعية فى بعض دول مجلس التعاون العربى. (نوفمبـــــر ١٩٩٠)

(٥٨) بعض آفاق التنسيق الصناعى بين دول مجلس التعاون العربى. (نوفمبر ١٩٩٠)

(٥٩) سياسات اصلاح ميزان المدفوعات المصرى(مرحلة ثانية) (نوفمبر ١٩٩٠)

(٦٠) بحث اثر تغيرات سعر الصرف على القطاع الزراعى وانعكاساتها الاقتصادية. (ديسمبر ١٩٩٠)

(٦١) الامكانيات والافاق المستقبلة للتكامل الاقتصادى بين دول مجلس التعاون العربى فى ضوء هياكل الانتاج والتوزيع. (يناير ١٩٩١)

(٦٢) امكانيات التكامل الزراعى بين مجلس التعاون العربى. (يناير ١٩٩١)

(٦٣) دور الصناديق العربية فى تمويل القطاع الزراعى. (ابريل ١٩٩١)

(٦٤) بعض القطاعات الانتاجية والخدمية بمحافظة مطروح(جزئين) الجزء الاول : القطاعات الانتاجية. (اكتوبر ١٩٩١)

(٦٤) بعض القطاعات الانتاجية والخدمية بمحافظة مطروح(جزئين) (أكتوبر ١٩٩١)
الجزء الثانى: القطاعات الخدمية والبيئية الاساسية.

(٦٥) مستقبل انتاج الزيوت فى مصر (اكتوبر ١٩٩١)

(٦٦) الانتاجية فى الاقتصاد القومى المصرى وسبل تحسينها- مع التركيزعلى قطاع الصناعة (الجزء الاول) الاسس والدراسات النظرية. (اكتوبر ١٩٩١)

(٦٦) الانتاجية فى الاقتصاد القومى المصرى وسبل تحسينها- مع التركيز على قطاع الصناعة (الجزء الثانى) الدراسات التطبيقية. (اكتوبر ١٩٩١)

(٦٧) خلفية ومضمون النظريات الاقتصادية الحالية والمتوقعة بشرق اوروبا. ومحددات انعكاساتها الشاملة على مستقبل التنمية فى مصر والعالم العربى. (ديسمبـــــر ١٩٩١)

(٦٨) ميكنة الانشطة والخدمات فى مركز التوثيق والنشر. (ديسمبـــــر ١٩٩١)

(٦٩) ادارة الطاقة فى مصرفى ضوء ازمة الخليج وانعكاساتها دوليا واقليميا ومحليا. (ديسمبـــــر ١٩٩١)

(٧٠) واقع وافاق التنمية فى محافظة الوادى الجديد. (ينايـــــر ١٩٩٢)

(٧١) انعكاسات ازمة الخليج (١٩٩١/٩٠) على الاقتصاد المصرى. (ينايـــــر ١٩٩٢)

(٧٢) الوضع الراهن والمستقبلى لاقتصاديات القطن المصرى. (مايـــــو ١٩٩٢)

(٧٣) خبرات التنمية فى الدول الاسيوية حديثة التصنيع وامكانية الاستفادة منها فى مصر . (يوليـــــو ١٩٩٢)

(٧٤) بعض قضايا تنمية الصادرات الصناعية المصرية. (سبتمبـــــر ١٩٩٢)

(٧٥) تطور مناهج التخطيط وادارة التنمية فى الاقتصاد المصرى فى ضوء المتغيرات الدولية المعاصرة. (سبتمبـــــر ١٩٩٢)

(٧٦) السياسة النقدية فى مصر خلال الثمانيات"المرحلة الاولى" ميكانيكية وفعالية السياسة النقدية فى الجانب المالى والاقتصاد المصرى. (سبتمبـــــر ١٩٩٢)

(٧٧) التحرير الاقتصادى وقطاع الزراعة (سبتمبـــــر ١٩٩٢)

(٧٨) احتياجات المرحلة المقبلة للاقتصاد المصرى ونماذج التخطيط واقتراح بناء نموذج اقتصادى قومى للتخطيط التأشيرى – المرحلة الأولى. (يناير ١٩٩٣)

(٧٩) بعض قضايا التصنيع فى مصر من منظور تنموى تكنولوجى (فبراير ١٩٩٣)

(٨٠) تقويم التعليم الاساسى فى مصر (مايو ١٩٩٣)

(٨١) الآثار المتوقعة لتحرير سوق النقد الأجنبى على بعض مكونات ميزان المدفوعات المصرى (مايو ١٩٩٣)

(82) The Current development in the methodology and applications of operations research obstacles and prospects in develping countries, Nov. 1993.

(٨٣) الآثار البيئية للتنمية الزراعية. (نوفمبر ١٩٩٣)

(٨٤) تقييم البرامج للنهوض بالانتاجية الزراعية. (ديسمبر ١٩٩٣)

(٨٥) اثر قيام السوق الأوربية المشتركة على مصر والمنطقة العربية. (يناير ١٩٩٤)

(٨٦) مشروع انشاءقاعدة بيانات الانشطة البحثية بمعهد التخطيط القومى "المرحلة الاولى" (يونيو ١٩٩٤)

(٨٧) الكوارث الطبيعية وتخطيط الخدمات فى ج.م.ع (دراسة ميدانية عن زلزال اكتوبر ١٩٩٢ فى مدينة السلام). (سبتمبر ١٩٩٤)

(٨٨) تحرير القطاع الصناعى العام فى مصر فى ظل المتغيرات المحلية والعالمية. (سبتمبر ١٩٩٤)

(٨٩) استشراف بعض الاثار المتوقعة لسياسات الاصلاح الاقتصادى بمصر (مجلدان) (سبتمبـــــر ١٩٩٤)

(٩٠) واقع التعليم الاعدادى وكيفية تطويره (نوفمبـــــر ١٩٩٤)

(٩١) تجربة تشغيل الخريجين بالمشروعات الزراعية وافاق تطويرها. (ديسمبـــــر ١٩٩٤)

(٩٢) دور الدولة فى القطاع الزراعى فى مرحلة التحرير الاقتصادى (ديسمبـــــر ١٩٩٤)

(٩٣) الابعاد الاقتصادية والاجتماعية لتحرير القطاع الصناعى المصرى فى ظل الأصلاح الأقتصادى. (ينايـــــر ١٩٩٥)

(٩٤) مشروع انشاء قاعدة بيانات الانشطة البحتية بمعهد التخطيط القومى (المرحلة الثانية) (فبرايـــــر ١٩٩٥)

(٩٥) السياسات القطاعية فى ظل التكيف الهيكلى (ابريـــــل ١٩٩٥)

(٩٦) الموازنة العامة للدولة فى ضوء سياسة الاصلاح الاقتصادى (يونيـــــة ١٩٩٥)

(٩٧) الستجدات العالمية (الجات واوروبا الموحدة) وتأثيراتها على تدفقات رووس الاموال والعمالة والتجارة السلعية والخدمية (دراسة حالة مصر). (اغسطـس ١٩٩٥)

(٩٨) تقييم البدائل الأجرائية لتوسيع قاعدة الملكية فى قطاع الأعمال العام (ينايـــــر ١٩٩٦)

(٩٩) أثر التكتلات الأقتصادية الدولية على قطاع الزراعة (ينايـــــر ١٩٩٦)

(١٠٠) مشروع أنشاء قاعدة بيانات الأنشطة البحثية بمعهد التخطيط القومى (المرحلة الثالثة) (مايـــــو ١٩٩٦)

(١٠١) دراسة تحليلية مقارنة لواقع القطاعات الانتاجية والخدمية بمحافظات الحدود. (مايو ١٩٩٦)

(١٠٢) التعليم الثانوى العام فى مصر: واقعة ومشاكله واتجاهات تطويره. (مايو ١٩٩٦)

(١٠٣) التنمية الريفية ومستقبل القرية المصرية : المتطلبات والسياسات (سبتمبر ١٩٩٦)

(١٠٤) دور المناطق الحرة فى تنمية الصادرات (اكتوبر ١٩٩٦)

(١٠٥) تطوير اساليب وقواعد المعلومات فى ادارة الازمات المهددة لاطراد التنمية (المرحلة الاولى) (نوفمبر ١٩٩٦)

(١٠٦) المنظمات غير الحكومية والتنمية فى مصر (دراسة حالات) (ديسمبر ١٩٩٦)

(١٠٧) الابعاد البيئية المستدامة فى مصر (ديسمبر ١٩٩٦)

(١٠٨) تطوير التعليم العالى فى مصر من اجل التنمية ومواجهة مشكلة البطالة (مارس ١٩٩٧)

(١٠٩) التغيرات الهيكلية فى مؤسسات التمويل الزراعى ومصادر ومستقبل التمويل الزراعى فى مصر (اغسطس ١٩٩٧)

(١١٠) ملامح الصناعة المصرية فى ظل العوامل الرئيسية المؤثرة فى مطلع القرن الحادى والعشرون (ديسمبر ١٩٩٧)

(١١١) آفاق التصنيع وتدعيم الانشطة غير المزرعية من آجل تنمية ريفية مستدامة فى مصر (فبراير ١٩٩٨)

(١١٢) الزراعية المصرية والسياسة الزراعية فى اطار نظام السوق الحرة (فبراير ١٩٩٨)